المملكة الأردنية الهاشمية

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة (اليوم الثالث)

من الدورة العـادية الاولى لمجلس الامـة الثـاني عشر المنعـقدة في ٢٣/جمادى الأخره/١٤١٤ هجريه الموافق ٧/١٢/١٩٩٣ ميلادية

الجلد (٣١)

العدد (٤)

جدول الاعمال

صفحه

٨ ـ السيد عبدالله اخوارشيده.

٩ ـ الدكتور هاشم الدباس.

١٠ ـ السيد احمد الكساسبة / وقد تكلم ايضاً بالنيابة عنهم سعادة النائب الدكتور ذيب عبدالله خطاب.

١١ ـ السيد خليل حدادين.

١٢ ـ السيد ابراهيم شحدة زيادة.

١٣ ـ السيد طلال عبيدات.

١٤ ـ الدكتور عوض خليفات.

١٥ ـ السيد صالح شعواطه.

١٦ ـ السيد عبدالرحيم عكور.

١٧ ـ السيد عبدالكريم الدغمي.

١٨ ـ السيد حماد ابو جاموس.

١٩ ـ الدكتور عبدالله العكايلة.

٤ ـ ما يجد من اعمال.

٥ ـ تعين موعد وموضوع الجلسة القادمة. ١٢١

* عينت يوم الاربعاء الموافق ٨/ ١٢/ ١٩٩٣ صباحاً.

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الثلاثاء) الموافق ٧/ ١٢/ ١٩٩٣ ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلسته (الرابعة) لليوم الثالث من الدورة (العادية الأولى) برئاسة (دولة السيد طاهر المصري) وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي) .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة : لا أحد

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : د. عبدالله خطاب.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة: لاأحد.

وحضر من الحكومة

١ ـ **دولة الدكتور عبد السلام المجالي :** رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع

٢ ـ **معالي الدكتور معن أبو نوار :** نائب رئيس الوزراء

٣ـ **معالي الدكتور سعيد التل :** نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي

٤ـ **معالي السيد طاهر حكمت :** وزير العدل

٥ ـ **معالي الدكتور جواد العناني :** وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

٦ـ **معالي السيد وليد عصفور :** وزير الطاقة والثروة المعدنية

٧ـ **معالي الدكتور عبد الله عويدات :** وزير الشباب

٨ ـ **معالي الدكتور هشام الخطيب :** وزير المياه والري.

٩ ـ **معالي الدكتور زياد فريز :** وزير التخطيط

١٠ ـ **معالي السيد احمد العقايلة :** وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

١١ ـ **معالي الدكتور عبد السلام العبادي :** وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

١٢ ـ **معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان :** وزير الزراعة

١٣ـ **معالي السيد سامي قموه :** وزير المالية

١٤ ـ **معالي السيد سلامة حماد :** وزير الداخلية

١٥ ـ **معالي الدكتور محمد الصقور :** وزير التنمية الاجتماعية

١٦ ـ **معالي السيد راضي ابراهيم :** وزير التموين

١٧ ـ **معالي السيد خالد الغزاوي :** وزير العمل

١٨ ـ **معالي السيد طلال سطعان الحسن :** وزير دولة للشؤون الخارجية

١٩ـ **معالي الدكتور طارق السحيمات :** وزير البريد والاتصالات

٢٠ ـ **معالي الدكتور عبدالرحيم ملحس :** وزير الصحة

٢١ ـ **معالي الدكتور خالد الزعبي :** وزير دولة للشؤون القانونية

٢٢ ـ **معالي الدكتور خالد العمري :** وزير التربية والتعليم

٢٣ ـ **معالي الدكتور محمد عفاش العدوان :** وزير السياحة والآثار

٢٤ـ معالي السيد اديب الهلسة : وزير النقل

٢٥ ـ معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة

٢٦ ـ معالي الدكتور امين محمود : وزير الثقافة

٢٧ ـ معالي الدكتورة ريما خلف : وزيرة الصناعة والتجارة

٢٨ـ معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة

٢٩ ـ معالي الدكتور عبدالرزاق النسور : وزير الاشغال العامة والاسكان

وحضر من الأمانة العامة السادة : ـ

١ ـ الدكتور حسين ابو عرابي

٢ ـ السيد علي الحسبان

٣ ـ السيد حمد الغرير

٤ ـ السيد غسان النجداوي

١ ـ افتتاح الجلسة ـ

دولة رئيس المجلس : النصاب قانوني ونستأنف الجلسة لمناقشة البيان الوزاري كما قلنا في نهاية جلسة اول امس، أول المتحدثين سيكون السيد سعد هايل السرور وهو غير موجود كما ارى.

لذلك سيكون اول المتحدثين السيد سمير حباشنة فليتفضل.

السيد سمير حباشنه :

بسم الله الرحمن الرحيم

اسعدتم صباحاً، قبل ان ابدأ كلمتي اتوجه إلى السيد وزير الاعلام وللاخوة الاعلاميين بضرورة ان يتوخوا عكس حقيقة ما يقول النواب في التلفزيون والاذاعة، والا تجتزء فقرات تعبر عن ان النواب كانوا إلى جانب الحكومة.

يعني حتى اذا تم الاجتزاء فنرجوا ان يكون الاجتزاء امين وان يأخذ فقرات من كافة خطابات الاخوة النواب.

دولة الرئيس حضرات الزملاء : في بداية عمل مجلسنا / مجلس نواب الشعب، اسمحوا لي ان اتقدم اليكم بالتهنئة الحارة بشقة ابناء شعبنا المعطاء في محافظاته كافة، مع تمنياتي ان نكون بحجم الثقة الغالية، وان يمثل مجلسنا لبنة هامة ونوعية في بناءنا الوطني السائر باذن الله بعزم القيادة وارادة الشعب وصدق تعبيراته السياسية نحو الديمقراطية والتقدم. لنبني الاردن النموذج، القابل للاحتذاء على صعيد المجتمع الديمقراطي الذي يحترم حقوق الانسان ويحقق العدالة الاجتماعية. ذلك ان الديمقراطية السياسية والاجتماعية ، كنقيض للقمع ومصادرة الرأي الاخر وكنقيض للفقر والتباين الاجتماعي، هي المقدمة المادية للاستقرار الاجتماعي والسياسي وهي بالتالي المقدمات المادية لان يتحول الاردن من الحالة الغالبة عليه في معظم الاحيان وهي التأثر الدائم بالاحداث إلى الحالة المأمولة وهي التأثير بها بصورة مستمرة وايجابية، ذلك لاننا الان نحمل المشروع القومي بواحدة من اكثر محطاته صعوبة، في زمن تعيش قوى الردة والانكفاء والقطرية في حالة استرخاء وسيطرة... وبالتالي فان الصرخة القومية

ليست كلمة او خطاب فحسب بل هي آلية.. والآلية الأقدر هي الديمقراطية..

فاذا كان التحرير لايأتي الا بالوحدة.

واذا كان التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لايكتمل ولايتجذر الا بالوحدة. فان الوحدة ذاتها لاتتحقق الا بالديمقراطية فالديمقراطية السبيل الوحيد للوحدة بعد ان جربنا السبل الاخرى ولم نصل إلى المبتغى النبيل.

اذن فالديمقراطية ايها الاخوة ليست مطلباً وطنياً على صعيد الاردن انما هو نضال وحدوي بمنظوره القريب...

فالوحدة التي نعتقد بانها بعيدة هي قريبة في نفس الوقت اذا ما تحقق شرطها الرئيسي في اكثر من قطر وهو الديمقراطية تخيلوا ان الديمقراطية وقد سادت اكثر من قطر عربي فماذا يكون بيننا وبين الوحدة... قرارات برلمانية او استفتاءات شعبية، في كل الاحوال تكون النسبة نسبة القائلين في الوحدة العربية الذين يقبلون الوحدة أقرب مما نعتقد وبنسبة ٩٩،٩٪ ولكنها هذه المرة هي نسبة حقيقية وليس بها ما يدعو إلى التندر كما هي العادة.

وأعتقد ايها الاخوة النواب الاعزاء ان هذا يدفعني إلى تشخيص المهمة الاولى والتحدي الاهم امام مجلسنا الا وهي ترسيخ الديمقراطية والتعامل معها كخيار حياة لا عودة عنه، ودرء كل الاخطار الداخلية والخارجية بقواها المختلفة حماية لبناءنا الخداج وسعياً نحو نضجه واشتداد عوده. علما بان الديمقراطية ليست حرية شخصية وليست حرية التعبير وبناء الاحزاب فحسب بل هي المجتمع الذي يحقق العدالة الاجتماعية وينصف فئاته التي عانت ولازالت تعاني من مراحل التفرد بالقرار الاقتصادي وتوجيهه لخدمة فئات محدودة على حساب السواد الاعظم من شعبنا، وان الديمقراطية الناجزة والحقيقية هي التي تبني دولة القانون والمؤسسات وهي التي تنهي الاحتقان الاجتماعي السائد الان، وتعيد للمجتمع توازنه الذي افتقده منذ ان تم اغتيال الطبقة الوسطى، عنصر الارتكاز الاجتماعي والسياسي، التي انتهت الى جموع فقيرة تغالب الجوع والبطالة والعوز في الوقت الذي ازدادت به الثروة الوطنية بل وتضاعفت عشرات المرات دون ان تسهم في تحسين الاوضاع المعيشية بصورة متوازنة وعادلة على الصعيدين الجهوي والقطاعي.

اننا ايها الاخوة أمام تحدي وطني كبير لايتم انجازه إلا من خلال رؤية وطنية شاملة تعمل على اعادة توليف الامكانات المادية والبشرية المتاحة وفق معادلة اكثر جدوى واكثر عدالة. وهو الهدف النبيل الذي يعيد إلى مجتمعنا توازنه ويمكنه بالتالي من ان يرفع سوية مشاركته على الصعيدين العربي والانساني.

وخلاف ذلك فان الحديث عن الديمقراطية يبقى حبراً على ورق وخلاف ذلك فسيبقى ابناءنا يحفرون مواقعهم باظافرهم كما هي الحال حتى هذه اللحظة وخلاف ذلك فسيبقى الخيار الموضوعي في اختيار القيادات غائباً عن ممارسات الدولة

بمواقع قرارها المختلف كما هي الحال الان وخلاف ذلك يبقى احتمال الارتداد عن الخيار الديمقراطي احتمالاً قائماً ومهدداً لنا ولمستقبلنا، خصوصاً وان الذين اخرجتهم الديمقراطية من الباب يعودون من الشباك وهذه المرة لاتحكمهم مصالحهم فقط بل وسيحركهم حقدهم. وخلاف ذلك سنكون امام وضع قابل للانفجار الله وحده يعلم نتائجه المدمرة على البلد وعلى النظام السياسي وعلى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

اذن يادولة الرئيس ويا ايها الاخوة النواب، فالكرة في مرمانا الان كما هي في مرمى اصحاب القرار على اختلاف اشكاله، وما هو مطلوب منا بالتالي اداء من نوع خاص، اداء ديمقراطي غير رتيب وغير روتيني اداء يجعلنا ندقق في تفاصيل حالتنا الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، لنستكشف المبادرة الوطنية الشمولية الخالصة من اي اهواء شخصية، لنعيد الامور إلى نصابها ونحقق للاردن الحماية والاستقرار الداخلي اللازمين لان يلعب دوره العروبي والانساني بالوجه الاكمل الذي نريد وان هذه المهمة / التحدي، تتطلب منا ان نمارس الموضوعية باقصى درجاتها بالرقابة والتشريع وتقييم الاداء، وان لانقف مكتوفي الايدي ومكممي الافواه امام اي زلة صغرت تلك الزلة ام كبرت.. وبالتالي نكون امناء على الثقة الشعبية الغالية التي حُملت لعقولنا وقلوبنا في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الاردن وتاريخ العرب وتاريخ تطور الصراع مع العدو الصهيوني.

دولة الرئيس، الاخت والاخوة النواب : كذلك فان علينا مهمة جليلة وهي اعادة اللحمة والتواصل الى الخطاب العقائدي القومي العربي وإعادة اللحمة والتواصل إلى الخطاب العقائدي القومي العروبي الاسلامي الواحد.. ذلك الخطاب الذي شفته السياسة بصورة مفتعلة مع انه خطاب واحد من حيث المضامين والاهداف والتطلعات. وان نمارس ذلك عملياً بعدم الوقوف عند محطات الخلاف السياسي الناجمة عن التطبيقات الميدانية التي تباينت في الاجتهاد والممارسة طوال العقود الاربعة الماضية، وذلك لايتم ايها الاخوة الا بالبحث العلمي والمسؤول عن نقاط التقاطع بين القومين مع بعضهم البعض من جهة وبين القومين والاسلامين من جهة اخرى.

وسوف يفاجيء البعض وخصوصاً من انقادوا بالعواطف وراء تلك الخلافات عندما يجد ان نقاط التقاطع تلك هي كثيرة وكثيرة وتفوق نقاط الخلاف الهامشية والمفتعلة. وعند ممارسة ذلك عملياً في مجلس النواب سوف نستكشف ان شعار الوحدة الوطنية الذي لازال شعار وحسب وقد اخذ طريقه إلى التطبيق العملي، وعندها سنجد ان لا فرق بين المواطنين على اساس جهوي او مذهبي، وان الفرق بينهم هو موضوعي محكوم بالكفاءة والابداع لاغير.

وعند ممارسة ذلك في مجلس النواب سوف نجد ان شعبنا بقطاعاته المختلفة سوف يمارس ذلك عملياً اي سيمارس الوحدة الوطنية، وسوف يتجاوز الهواجس غير الحقيقية التي

يزرعها بين صفوفه اعداء الديمقراطية واعداء التقدم واعداء الوحدة.

دولة الرئيس، الاخوة النواب : ان انجاز الديمقراطية بصورها السياسية والاجتماعية والاقتصادية / المعيشية سوف تقودنا إلى ان نعيد للقضية الفلسطينية مكانتها في خطابنا الفكري والسياسي وفي ممارساتنا اليومية، وسوف تصبح القضية الوطنية / القومية المركبة وليست القضية التي آلت مسؤولياتها في زمن الارتداد والقطرية الى الشعب الفلسطيني وحده... خصوصاً وان الصراع مع الصهيونية الذي يبدو انه في طريقه إلى الانتهاء في هذه المرحلة، هو صراع طويل وحضاري، وكل ما في الامر انه ينتقل من شكل إلى اخر دون ان يذوب ودون ان ينتهي كما يحلو للبعض ان يمنى نفسه في ذلك، على قاعدة ان الظروف اقوى منا، وان المشروع القومي العربي قد تناثر إلى اشلاء ولا امل بعودته إلى الصدارة... خلاف الحقائق التاريخية الماثلة للعيان في الزمنين البعيد والمعاصر، والتي تؤكد ان هذا المشروع لايموت، وان هذه الامة اي الامة العربية تمتلك مطعوماً خاصاً ضد الفناء او التحلل.

وان ذلك ايها الاخوة يقودنا إلى العمل على توضيح خطابنا الفكري وتحديد بنوده موضع البرامج المتكاملة لتسليح الشباب به في وجه التطبيع وفي وجه تقليد انماط الاستهلاك الغربية التي هي سلاح الاستعمار الجديد في السيطرة على الامة والقضاء على مستقبلها، وان ذلك يتطلب جهداً نوعياً علمياً من قبل الجهات المختصة التربية، الجامعات، الثقافة، الشباب كوزارات بالاضافة إلى الجامعات والاحزاب لبلورة هذا الخطاب الذي سيحمي الشباب ويسلحهم من الداخل في وجه اعاصير الاغتراب والتفريغ.

هذا على الجانب الاستراتيجي الذي يقتضي منا ان نكون في موقع المبادأة لتشكيل الفرق الوطنية من داخل مجلس النواب ومن خارجه للاضطلاع بهذه المهمات الفكرية الكبرى، والتي ستجد سبلها للتواصل مع قوى العمل القومي والاسلامي الديمقراطية والتقدمية على طول ساحة الوطن العربي الكبير.

اما على الجانب العملي الراهن، وهو المتعلق بمناقشة الحكومة وبيانها الوزاري، انني لم اذكر يا اخوان هذه المقدمة الفكرية والسياسية من باب الخطابة وانما الولوج الى الموضوع الرئيس وهو مناقشة الحكومة.

اما عن الجانب العربي الراهن وهو المتعلق بمناقشة الحكومة وبيانها الوزاري، فبالانطلاق من تلك المحددات الرئيسة التي ذكرت فانني اعتقد ان هذه الحكومة لم تكن كما انها لن تكون بحجم التحديات الكبرى، ولن تكون بحجم المأمول على الصعيدين الوطني والقومي.

ولهذا اسبابه، وهي اسباب مشتقة من ممارسة هذه الحكومة طوال الفترة التي اضطلعت بها بالمسؤولية، فكانت خاسرة في اغلب مناحي اداءها علماً بان نقاش الحكومة هو استحقاق دستوري ليس له علاقة بايماننا

ببلدنا ومؤسساته وعلى رأسها مؤسسة العرش بقيادة الحسين حفظه الله...

مستقبل المرء يكمن في ماضيه وربما لنا الحظ ان لهذه الحكومة تاريخ يمتد حوالي الست اشهر كماضي يشكل المرآة التي يمكن ان نناقشها من خلالها.

على الصعيد الديمقراطي.

هذه الحكومة قامت بحل البرلمان السابق لاسباب واهية وغير مقنعة وجوهر هذه الاسباب ما سمعنا على لسان رئيس الوزراء مؤخراً، اثناء لقائي من ضمن التكتل النيابي الديمقراطي بدولة الرئيس سمعنا على لسانه وهو ان بعض اعضاء مجلس النواب السابق السبب الرئيسي للحل، قد جابهوا حكومته بالنقض والاعتراض فما كان منه الا وان حل مجلس النواب ... تخيلوا اخواني النواب كم هي سهلة التراجع عن الديمقراطية وحل واحدة من اهم مؤسساتها واذرعها وهو مجلس النواب لهذا السبب.

تخيلوا كم هي سهلة مسألة التراجع عن الديمقراطية في سلوك رئيس الوزراء، وتخيلوا كم هو سهل سلوك بعيد عن ما يؤكده جلالة الملك من ان الديمقراطية بالنسبة للاردن هي خيار لا رجعة عنه.

قامت هذه الحكومة باقرار التعديل على قانون الانتخاب الصوت الواحد للمواطن الواحد وهو الامر الذي كان من المفروض ان يتم كنتيجة الى حوار وطني شامل.. وهو ما امرت به القيادة السياسية.. تذكرون في حينها بان القيادة السياسية قد قالت بان اي تغير على قانون الانتخابات سوف يأتي كنتيجة لحوار وطني شامل، وجاء قانون تعديل الانتخابات وقالت الحكومة انذاك بانه قد جاء نتيجة حوار وطني شامل مع اننا في ساحة العمل العام لك افراد ولك احزاب سمعنا بهذا الحوار الوطني الشامل لم نسمع بذلك لكن قيل لنا ربما تم الحوار داخل اروقة مجلس الوزراء ومع ذلك فانني اشك في ذلك ان الاخوة الوزراء قد ساهموا في كذا حوار.

قامت الحكومة بمنع موظفي الدولة من الكتابة في الصحف، بالاستناد إلى فقرة صفراء موروثة من العهد الذي لانرغب به ولانرغب ان نتذكره وهو عهد ما قبل السنوات الديمقراطية الاربعة.

استندت الحكومة إلى هذه الفقرة الصفراء وقررت ان تمنع الابداع والمبادرة لدى موظفي الدولة، وانا اعلم تماماً السبب الكامل وراء ذلك ان رئيس الوزراء لايرتاح الى كاتب او اكثر من الكتاب، ليس الا. حتى في زمن ما قبل الديمقراطية قبل السنوات الاربع الاخيرة عندما كانت الحكومات تود ان تمنع احد من الكتابة تسميه بالاسم ـ ما شاء الله ـ في عهد الديمقراطية يؤخذ قرار الاخضر واليابس من نفس القرار وهذا ما تم فعلاً لمنع موظفي الدولة من الكتابة في الصحف.

قامت الحكومة بالغاء محاضرات لمفكرين عرب جاءوا إلى الاردن ضيوف على الاحزاب وضيوف على منتدياتنا الثقافية والفكرية جاءوا إلى الاردن على اعتقاد بان هذا البلد ينعم بالديمقراطية.

جاء هؤلاء المفكرين ومنعوا من ان يقيموا محاضرات فكرية لاتتحدث هذه المحاضرات الا عن الديمقراطية ، الا عن الوحدة، وفي اكثر من موقع وفي اكثر من محاضرة، منع اكثر من مفكر عربي من ان يقول محاضراته.

اكثر من ذلك في مهرجان القدس دعيت مغنية لتغني في عمان على هامش مهرجان القدس تم منع هذه المغنية مع انه يسمح لعشرات المغنيات يومياً ان يغنوا في عمان. هذه المغنية تنفرد عن بقية المغنيات والمطربات انها تشدو إلى الوطن والحرية فتم منعها من ان تغني في مهرجان القدس او على هامش مهرجان القدس، وقرار اخير قامت الحكومة بمنع تأسيس المنتديات الفكرية وآخرها منتدى الفكر والاشتراكية وهذا كان من صلاحيات وزارة الثقافة ويستأنس برأي وزارة الداخلية اما ان يصبح القرار إلى وزارة الداخلية فهي لعمري عودة عن الديمقراطة وعودة عن دولة المؤسسات والقانون التي نسعى اليها، قامت الحكومة كما ذكر ربما بعض الزملاء بالامس بافتتاح اجتماعات الاحزاب ومراقبة اعمالها سواء داخل مقراتها او خارج مقراتها مع ان هذه الاحزاب احزاب مرخصة من قبل وزارة الداخلية واحزاب اعلنة ايمانها وقناعتها في الدستور وفي الميثاق الوطني الذي شكل الجامع الفكري والسياسي للشعب الاردني ولقواه ولتعبيراته، غيض من فيض مثل ما يقولون إلا انه سآخذ وقت طويل من وقت البرلمان لو ذكرت مئات الممارسات غير المسؤولة التي تجعلنا بالنهاية نخاف على الديمقراطية من اداء هذه الحكومة ان هي استمرت في موقع المسؤولية، مما بناه الشعب وقيادتها ايها الاخوة خلال اربع سنوات وحكوماته المتلاحقة طوال العهد الديمقراطي انا بعتقد هو مهدد بالزوال باسرع ما نعتقد، بزوال ماذا؟ بزوال الى رغبة القائد وحلم الشعب وطموح الامة انها الديمقراطية، الشعب العربي كله ينظر إلى الديمقراطية الاردنية بانها مختبر الديمقراطية العربية لانستطيع ان نسلم الديمقراطية الاردنية التي هي جوهر المشروع النهضوي العربي الى حكومة لاتحترم الديمقراطية ولاتقبضها بشكل على محمل الجد،

دولة الرئيس الزملاء النواب : كل ذلك إتى قبل ان يأتي مجلسنا الى موقع المسؤولية التشريعية والرقابية، اما بعد ان اتى فان الطامة اكبر والمصيبة اعظم، فقد تجاهلت الحكومة مجلس النواب تجاهلاً عملياً عندما اشاحت بوجهها عنه ورفض رئيسها التشاور الفعلي مع البرلمان وتياراته المختلفة في كافة الامور المطروحة علينا وعلى الحكومة... وهي اموراً ليس من حق الرئيس التفرد بها.. ستقبل البلد والحكومة وتشكيل الحكومة ليس من حق الرئيس ولا من حق السلطة التنفيذية هذه احد نقاط التشارك والمسؤولية الوطنية المشتركة بين البرلمان والحكومة، وقد نسخت الحكومة عُرف دستورياً معمول به منذ ان تشكلت الدولة الاردنية، وهو تقديمها لبيان وزاري واكتفائها بخطاب العرش، واعتقد ان الامر

لايتعلق باهمية الحدث ذاته خطاب العرش تضمن كثير من النقاط السابقة والرؤية المستقبلية لكننا أمام عُرف دستوري، عُرف انجبته الحياة الديمقراطية الاردنية الذي يبدأ اليوم بالاعتداء على عُرف يعتدي على اعراض اكثر اهمية في سياق التدرج من حيث الاهمية بين الاعراف الدستورية والديمقراطية في الاردن.

كذلك فقد قررت منفردة ربما رئيسها فقط دولة الرئيس ان لا نواب في الحكومة مع ان ذلك كان ممكن ان يصبح ممكناً بالتشاور مع البرلمان. انا دولة الرئيس والاخوة النواب كلنا من خلال مناقشتنا كلنا مع هذا التوجه، لكن لسنا مع توجه يفرض علينا من فرد او من السلطة التنفيذية نحن مع هذا التوجه عندما يكون نتاج إلى مناقشة البرلمان والحكومة ويكون نقطة تقاطع وصل لها البرلمان والحكومة، بل ونؤكد إلى اخواننا النواب التي اتيح لهم ان يجلسوا مع دولة الرئيس بانه رفض بان يعطي كلمة واضحة بانه مكلف فعلاً بالاستمرار في الحكومة لم يعطي النواب هذا الحق بمعرفة ان الرئيس مكلف او غير مكلف بالحكم، مع اننا نسمع من صالونات عمان بانه قد كلف بالحكم وان الرجل يجري مشاورات باجراء تعديل على حكومته، بل وعندما ابلغنا بقراره بانه لايريد نواب في الحكومة استجبنا وان الحدث الان استكمال لزملائي في التجمع البرلماني النيابي اننا قد قبلنا بهذه المسألة ليس ارضية رغبة الرئيس ولكن على ارضية ايماننا، ليجرب الاردن الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ونحن مع هذا الفصل لكن ليس بالطريقة الميكانيكية التي قامت بها الحكومة، كنا مع هذا الفصل بالتجمع وابلغنا دولة الرئيس لكن لنا حق بان نسمي الممثلين للتيارات الفكرية والسياسية في البرلمان في الحكومة، ايضاً هذا الحق لم يعطى لنا وتم تجاوزه بمناورة اعتقد انها كانت مكشوفة لنا في البرلمان وفي التجمع النيابي الديمقراطي.

فكان الفصل ايها الاخوة بين السلطتين فصلاً ميكانيكياً لا يهدف في المحصلة إلا الى تهميش دور مجلس النواب وتعزيز ما حاولت الحكومة ان تسربه للصحافة من ان هذا المجلس مدجن ومضمون وفي جيب الحكومة العتيدة ولا ادري من اين نفد إلى شعبنا باننا يمكن ان نكون مدجنين على حساب شعبنا وعلى حساب حقوقه، لن ندجن إلا لله عز وجل ولن يكون لنا ولاء إلا لهذا الوطن وإلى قيادته ونقطه.

لقد رفض رئيس الحكومة مبدأ التشاور مع النواب من اساسه وكل ما نشر وهذه للاخوان الصحفيين في الصحف حول هذا الامر هو محض خيال لم يتم ابداً وكانت لقاءات الرئيس مع البرلمان هي اقرب الى الدردشة أو اللقاءات العربية وحديث الذكريات واعتقد انها من باب رفع العتب ومن باب ان يقال للصحافة بان الحكومة تشاور البرلمان لا اكثر ولا اقل وقد جاء التعديل الوزاري الاخير بغير علم مجلس النواب وبغير رضى تياراته لسبب اننا لم نعلم بهذا التعديل وجاء التعديل محاولة من

الرئيس ليؤكد سطوته واستفراده على قاعدة قطع رأس القط من اول ليلة القصة التي نعرفها جميعاً، اذا مرت السلطة التنفيذية وهذه الحكومة من هذا المجلس فعلاً ستكون قد قطعت رأس القط من اول ليلة وسيهمش هذا المجلس ليس اليوم ستعطي سابقة وربما عرف جديد ان مجلس النواب في جيبة الحكومة ومدجن مادام الحكومة قادرة على قطع رأس القط من اول ليلة. وكل ذلك عسى ان يهاب البرلمان فتمضي الامور سهلة للحكومة وفق تصور الرئيس ولا غيره ودون الدخول في مضمون التعديل لا اريد ان اناقش بين الوزراء اخوان اعزاء نحترمهم ونكن لهم كل تقدير ولانشكك في مرجعيتهم الوطنية والقومية لكن دون الخوض في هذا التعديل اريد ان أثبت بعض النقاط المتعلقة بشكل التعديل.

خبير البلديات يوضع في غير مكانه دكتور عبدالرزاق النسور اشتغل رئيس بلدية (١٢) سنة يوضع في الاشغال والذي سبق وزير اخر وضع في النقل يوضع في غير مكانه السيد طاهر حكمت عمل وزير نقل يوضع في العدلية ربما يكون مناسب لكن اذا ما أربطه بالقاضي الاستاذ ذيب هلسة في العدل ووضعت الاستاذ طاهر حكمت في النقل، والقاضي هنا يعمل في النقل والطبيب البشري يوضع في الاشغال. عفواً الطبيب البشري العام في الطب الدكتور طارق السحيمات يوضع في التلفونات، وخبير الاقتصاد يوضع في الاعلام الاستاذ جواد عناني علمنا ومنذ ان تعرفنا عليه خبير اقتصاد ويوضع في الاعلام، وخبير الاعلام فواز ابو الغنم يوضع وزير بلا وزارة، وتقديري يا اخواني هو تجسيد نافر بعكس قاعدة الرجل المناسب في المكان المناسب، وكأننا نعمل لعكس القاعدة، يا اخوان في قراءة مستشار المانيا السابق اكتشفوا عميل لـ كي جي بي، فقال وهو مستشار لمستشار المانيا كنيته رئيس الاشتراكية الدولية قبل عشر سنوات (برانت) قالوا لبرانت لهذا الجاسوس طيب انت من خيرة موظفي الدولة الالمانية ماذا تصنع بجانب هذا المستشار؟ وماذا خدمة الـ (كي جي بي)؟ قال شغلة بسيطة فقط كنت عندما يستشيرني رئيس الوزراء اقترح عليه وانا موضع ثقته ان يضع الرجل المناسب في المكان غير المناسب، هذه كانت مهنته، ان يخربط الدولة الالمانية بخربطة اختصاصاتها، وهذا ما يتم الان ولكن مع الاسف ليس بيننا (كي جي بي) ولا موساد ويتم على ايدي ابناء الوطن شباب وطنيين نعتز فيهم ونحترمهم، وكل ذلك دولة الرئيس اخواني النواب، لن يؤدي للاصلاح الاداري واللامركزية والاداء ورفع اداء الدولة الذي يتحدث فيه رئيس الوزراء والحقيقة انني حاولت ان اتأمل ذلك في محاولة للبحث في عقل رئيس الوزراء عن سبب ذلك وهو بالتأكيد ما اعلمه انا وما يعلمه الاخوان البرلمانيين حول اختصاص الوزراء، رئيس الوزراء يعلمه اكثر منا فلم اجد الا الذهنية ذاتها هذه الذهنية امام اي قرار لتخرج نفس الذهنية التي لاتريد الرأي الاخر ولاتتحمل وجوده فاثرت حتى يبقى الوزير الاول وهو

رئيس الوزراء وزير كل الوزارات مادام الوزراء ليسوا اصحاب اختصاص او خبرة في حقل المواقع التي كلفوا بادارتها، ارجو ان نجد اجابة اخرى لتحقيق عكس قاعدة الرجل المناسب في المكان المناسب وارجو ان نجد اجابة مقنعة وعقولنا مفتوحة للاقتناع اذا كانت الاجابة مقنعة، في هذا السياق نفسه في مستوى ادنى من الوزراء لا ندري على اي من القواعد يتم تعين بل واختيار الاشخاص لملء الوظائف العليا في الدولة ومؤسساتها وشركاتها، هل هي على قاعدة حزبية؟ ان كان كذلك فان بقية الاحزاب الدستورية المرخصة يا دولة الرئيس ويا اخواني النواب، تطالب في حصتها في التعيينات اذا كانت القاعدة حزبية موضوعية فليقال للاحزاب الاخرى تعالوا وقدموا لملء الشواغر الرئيسية في الدولة، اما على قاعدة قرابة الدم ام من الولاء لشخص الرئيس وقد اتفقنا في الاردن منذ المصالحة الوطنية ان لا ولاء الا للوطن وإلا للقيادة السياسية لايوجد ولاء اخر، وبطبيعتنا يا اخوان نحن الاردنيون تره معتقدين واحنا ميتين من الجوع الاردني تراه ميت من الجوع، لكن معتقد حاط اعقاله هنا، ليس لنا ولاء إلا للوطن وإلى مشروعنا إلى قيادتنا السياسية ونقطه، فاذا كان ملء الوظائف الرئيسية في الدولة يحتاج إلى ولاء من نوع اخر، فليثق دولة الرئيس وحكومته العتيدة انه لن يتم لها ذلك وان تم بصورة مؤقتة او عرضية او شخصية، لن يتم لن يصح إلا الصحيح سيتصويب الامور بطريقة صحيحة، ام على قاعدة تبادل المنافع يا اخي والله شعبنا ليس مالديه ان يقدمه كأن تكون اليوم مستشار ويأتي اليوم الاخر لتصبح وزيراً او امين عام او مستشار بالواسطة، هذه المسائل لدينا عليها يا دولة الرئيس ويا اخواني النواب امثلة كثيرة لانريد ان نقولها لاننا لن ندخل في خانة التجريح الشخصي، لكن اذا ما تم الحديث ستثار هنا في البرلمان تبادل المنافع هذه، اتصلوا فيه اخوان من جامعة مؤتة يسألون عن اسس التعيين في جامعة مؤتة، العمادات، الادارات، رئاسات الاقسام كلها تتم على اسس غير موضوعية، جلالة الملك في خطاب التكليف لهذه الحكومة قال بما معناه ان تولى جامعة مؤتة رعاية خاصة لا ادري ما هو السبب يمضي (ست اشهر) على هذه الحكومة ورئيس جامعة مؤتة رئيس بالوكالة قلة كفاءات في الاردن، قلة حملة دكتوراة، قلة خبراء، قلة علماء، لماذا لايكون لهذه الجامعة رئيس ككل الجامعات الاردنية الاخرى، وان يأتي هذا الرئيس على اسس موضوعية ايضاً، لان ما يتم الان في اروقة جامعة مؤتة يدفع الشعب الاردني وموظفي جامعة مؤتة جزء منه إلى ولاءات من نوع خاص الذي سبق وقلنا وتحدثنا عنه.

دولة الرئيس، الاخوة النواب : المرحلة الدقيقة التي نعيش لانحتاج إلى خبراء تكنقراط مع تأكيدي انني احترم الكثير من الزملاء والاخوة الوزراء في مواقع القرار، انما تحتاج إلى سياسين اصحاب مرجعيات فكرية واضحة فاداء الحكومة خلال المنظور من الزمن

اشهر وليس سنوات يمثل عاملاً هام في صياغة مستقبلنا الوطني والقومي. وبالتالي فان الحكومة والحكم لايجوز ان يسلم بهذه الفترة إلى موظفين بل إلى من يتحملون المسؤوليات في مجريات العمل العام وذلك يدفعني للقول وضرورة وجود النواب في موقع المسؤولية، فكونا من نغمة مستوزر هذه، اخواني هذه عصا على رأس النواب وعلى رقابهم، الوزارة موقع خدمة عامة مثل بقية المواقع وعندما يقول البرلمان نريد وزراء نواب فهذا ليس على قاعدة الاستيزار، على قاعدة تحمل مسؤوليات مباشرة في ادارة مرحلة دقيقة وصعبة من تاريخ الاردن. استعير تعبير اخي محمد داودية بالامس اذا كان هناك مستوزرين فهناك مستنوبين ونحن لا نقول ان هناك مستنوبين ولا هناك مستوزرين. هناك طموح لان يكون اصحاب القرار في موقع المسؤولية وليس اجدر من ممثلين الشعب ان يكونوا في موقع المسؤولية او من ينيبهم عنهم، نحن لا نتمسك ان نكون وزراء بشخوصنا يا اخوان نحن نقول انه اذا كان هناك رغبة في الفصل ولنجرب هذه التجربة نريد ممثلين للتيارات الفكرية والسياسية الموجودة في البرلمان. انا اتحدث عن اشخاص، انا اذا كان هناك من يمثلني في مجلس الوزراء على الصعيد الفكري والفهم الدقيق لهذه المرحلة الدقيقة فكأنني موجود.

ايها الاخوة النواب : اما على صعيد الاداء الاقتصادي خلال الست اشهر ايضاً فيكفي ان نذكر بان هذه الحكومة قد بدأت عهدها بسلسلة من قرارات رفع اسعار المواد الاساسية وعلى رأسها الطاقة، وخصوصاً مشتقاتها التي يحتاجها السواد الاعظم الفقير من شعبنا، بل وبدأت في سلسلة وتذكرون تماماً رفع اسعار الكاز والكهرباء ربما من اول القرارات التي اتخذتها الحكومة وقيل انذاك انها ستوحد اسعار الطاقة حتى لايصير غش،

ونحن نعرف انه ٩٠٪ من شعبنا يتدفى على الكاز، اخذت هذه القرارات في باكورة عهدها وهي قرارات غير شعبية وغير مقبولة، بل انها تضع المقدمات المادية لتقليص دور وزارة التموين التي هي ذراع الشعب في الدفاع عن قوته ومعيشته.

يا اخوان وزارة التموين شكلت في الاردن في السبعينات على اثر حالة من الاحتقاد الاجتماعي، جاءت وزارة التموين كذراع لتمكين السواد الاعظم من شعبنا في موضوع الاسعار وضبط الاسعار وتوفير المواد.

لماذا يتم الحديث الان عن تقليص دور وزارة التموين هل انتهى الفقر، اذا انتهى الفقر والله انا معكم ما في داعي لوزارة التموين كلنا نشتري كافيار للاردنيين، لكن الفقر باستفحال ونتحدث تحت شعارات ومانشتات كبيرة عن الغاء دور وزارة التموين، واذكر معالي وزير التموين بانه تم تعويم اسعار الزيت النباتي والجبنة والحليب المبستر، والحبل على الجرار كما يرشح لاننا لا نعلم هذا بالاضافة إلى عدم مراقبة اسعار السلع الاجنبية المستوردة.

اتمنى على الحكومة او على اي حكومة قادمة ان تولي وزارة التموين ودور وزارة التموين الاهمية القصوى لانه بصراحة لم يبقى الا هذه الوزارة الى جانب المواطنين الذين يشكون الفاقة والذين معدلات دخولهم عند خط الفقر او دونه.

اما على صعيد القطاع الزراعي، القطاع الانتاجي الاهم في بلدنا فان الامور دولة الرئيس واخواني النواب، تزداد سوءاً فلا تخطيط ولا رقابة على اسعار مستلزمات الانتاج ولا مراقبة حقيقية للمتبقيات السامة.

يا اخوان اسألوا جمعيات البيئة، واطلب من الاخوان النواب ان يشكلوا لجنة لجنة البيئة تنسق مع الجمعيات المعنية في البيئة وفي التلوث المتبقيات السامة في الانتاج الزراعي الاردني ارجو من الاخوان في الصحافة والتلفزيون ان لايبثوا هذه النقطة خوفاً على سمعة انتاجنا.

ولكن المتبقيات السامة في المنتوج الزراعي الاردني من اعلى معدلاتها في العالم وهذا خطر وعلى وزارة الزراعة ان تعطي هذه المسألة اولوية خاصة.

الخبراء يقولون انه يصير موت مفاجىء من وراء المتبقيات السامة، حليب امهاتنا اللي يرضعوه اطفالنا فيه متبقيات سامة اكرر للاخوان في التلفزيون ان هذه النقطة ليست للنشر.

كذلك لا حلول علمية لقضايا التسويق ومن الاهم من ذلك عودة الرجل المناسب في المكان المناسب، اخونا وعزيزنا شخص احترمه مهدي الفرحان طول عمره قضاها في الضمان وفي مؤسسات الدولة الاقتصادية، وانا باعتقد انه ما دخل على وزارة الزراعة مرتين ثلاثة في حياته، ان يأتي الى حقيبة الزراعة ظلم للزراعة كما هو ظلم لشخص نحترمه ونحترم كفائته.

دولة الرئيس، الاخوة النواب : اننا نطالب بضرورة ان يكون لدينا فريقاً اقتصادي في الحكومة يتمتع بالانتماء والارادة الوطنية كعوامل تسير بخط موازي مع الكفاءة والانتماء والاراء والارادة الوطنية عوامل مهمة واذكر اخواني بمحاضرة وزير الطاقة انذاك وهو عضو في هذه الحكومة الان عندما اتهم الجيل العربي انه متخلف على الجنيات جين مدود، ما يطلع منه شيء (Genetic effects) تأثير وراثي ما يطلع منه شيء ودولة الرئيس يأتي به اليوم ليضعه بين صفوف الوزراء المطلوب منا نعطيهم الثقة.

اذا فالانتماء والارادة الوطنية تسير بخط موازي مع الكفاءة والانتماء، يعني اول ما يعني النظر إلى الاثار الاجتماعية الناجمة عن اي اجراء اجتماعي.

يا اخوان ترى نحضر خبراء هيئة الامم يعطونا الخطة الاقتصادية الصح، لكن خبير هيئة الامم. . .

دولة الرئيس، يحضرني من الوقت مع انني لم اعلم ان هناك وقت محدد، فاسمح لي بعشر دقائق او اقل.

اي خبير يعطينا رأيه في الموضوع الاقتصادي، الانتماء والارادة الوطنية يا اخوان هو ربط القرار الاقتصادي بالاثار الاجتماعية المترتبة عليه، ويطلعوا بعض الاخوان الاقتصاديين يقولوا فليضحي الشعب، نحن مع تضحية الشعب اذا كانت التضحية تشمل كافة فئاته الاجتماعية اما ان يطلب من الفقير ان يضحي ومن الاخرين ان لا يضحوا ولعمري في ذلك ظلم كبير لمقولات الشعب يجب ان يضحي وهو بالمقابل لا يرى التضحية في كل المواقع، فالشعب الذي يشكوا البطالة والفقر، لاتتمنى حكومته من ان تسمح بان يكون هناك رواتب بالالاف شهرياً لاشخاص عاديين لايمتلكون سر الذرة وهذا التوجه يا اخوان في الحكومة ان هذه الرواتب العالية في المؤسسات العامة او شبه العامة لا مبرر لها.

والله انا أفهم اذا الاردن قرر امتلاك سر الذرة نعطيه الفين او ثلاثة الاف دينار لكن لا افهم واحد معه اقتصاد تقول له هذه ثلاث الاف دينار وبالمقابل خريج الدكتوراة يبحث عن عمل بمائة دينار، هذا كلام غير مقبول وفيه تباين وفيه ظلم، بنفس الوقت تجد خريج دكتوراة يبحث عن عمل بمائة دينار.

بل هو يرى ويسمع ان بعض كبار موظفي المؤسسات العامة أو شبه العامة يقضون جل اوقاتهم خارج البلد بمهمات رسمية اغلبها مفتعل جرياً وراء المياومات المجزية.

وهذه يا اخوان بدها تنبوء، واحد من مدراء مؤسساتنا المالية وعرفت كلام مسؤول من في مؤسساتنا المالية المهمة جداً عمر حكومتكم ست اشهر مكث ثلاثة اشهر خارج البلد وانتم في موقع المسؤولية، والله ما اعرف ماهية المهمات اللي ثلاثة اشهر من ستة خارج البلد.

مدير مؤسسة اخر وهذا باعتقد من تقرير الاخوان في الرقابة والتفتيش عشرات الاف من الدنانير مياومة واحد من المسؤولين في سنة واربع اشهر كيف هذا بها ذات يجوز في بلد فيه فقر وفيه بطالة وفيه كل المصائب التي نراها.

اخوانا النواب شعبنا يفت في الشاي في الشاي وفي الشمال ايضاً وبني حميدة ولكن خليني اتكلم عن المنطقة التي شفتها. شعبنا يفت في الشاي وموظف يأخذ عشرات الالاف من الدنانير مياومات ونحن نتحدث بالعدالة الاجتماعية.

وارجو من هذه الحكومة اذا حازت على الثقة ان تأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار، كما ايضاً بصدد الفرق الوطنية، نحن نحتاج إلى فريق اقتصادي وطني يتميز بالانتماء والارادة - لانا نحتاج ايضاً على صعيد المفاوضات السلمية يا اخوان إللي ايضاً فريق وطني للمفاوضات يستوعب طبيعة الصراع وجذوره ويتمتع بعنصر الانتماء والارادة هذا إلى جانب الكفاءة ذلك اننا لانسير في موقع متهافت على السلام حتى ولو كانت اسلاماً كما هو الان مطروح علينا استسلام، ومع ذلك في حالة تهافت.

انا اتمنى على هذه الحكومة انها تشدشد

فراملها في موضوع التهافت على قضية السلام كما نطالب بان تبادر الحكومة إلى جانب جهود جلالة الملك بالعمل على اعادة التضامن العربي والتنسيق العربي في موضوع المفاوضات الى مكانة مؤثرة وان تواصل جهود الحكومات السابقة في فك الحصار الجائر الظالم على العراق وهي الجهود التي تكاد تكون قد توقفت في عصر هذه الحكومة العتيدة.

اخواني انا سألت واحد من رؤساء حكومات العهد الديمقراطي السابقين ماهي الاولوية الاولى للاردن؟

فذهلت عندما اجابني بانها رفع الحصار عن العراق. هذه الحكومة مطلوب منها ان تواصل هذا الجهد ولا اعني بذلك فك الحصار من طرف واحد، رحم الله امرىء عرف قدره، ولكن بالتأكيد للدبلوماسية الاردنية ولقوى العمل العام في الاردن قدره، اذا ما حركت على الاسهام في فك الحصار عن العراق. نحتاج إلى هذا الفريق الوطني للمفاوضات لانريد موظفين. هناك شخصيات عامة في الاردن قادرة ان تقود المفاوضات ومقتنعة بالمفاوضات لا الحدث عن غير المقتنعين. وهي بالتأكيد اي هذه المسائل لاتقوى عليها الحكومة الحالية فرئيسها قد عودنا انه على عجل في موضوع المفاوضات وكان ورائنا عصا وانا اذكر تماماً ان رئيس الوزراء عندما تسلم مسؤولياته قال بانه سيوقع قبل شهر ١١.

يعني لا ادري لماذا هذا الاستعجال وكلكم تذكرون التصحيح الذي جاء من القيادة السياسية وراء هذه التصريحات المستعجلة.

وبعد واسف على الاطالة وباقي اسطر بسيطة سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس... الاخوان النواب... الديمقراطية يصنعها الديمقراطيون الشموليون وحدهم وذهنية الرئيس الحالي لا تقيم للرأي الاخر وزناً ولا للمؤسسية وزناً، وهي ذهنية غير ديمقراطية هذه ليست شتيمة، يا اخوان في المناسبة يعني يجوز واحد يكون ذهنية غير ديمقراطية لا اشتم الرئيس، لكنني احاول ان احدد الموقف من الحكومة وان بقيت في موقع المسؤولية اي هذه الحكومة، فسوف تأتي اي هذه الذهنية على كل مكتسابتنا الديمقراطية ومن شروشها على طريقة قصة فار القرع التي تعرفونها جيداً نبش الديمقراطية من الداخل بحيث تصبح شكلاً بلا مضمون.

نطالب هذه الحكومة ان تستقيل رغم انها تضم في ثناياها مجموعة من الكفاءات المخلصة الا انه لا تتاح لها ان تعطي ما عندها في ظل هذه اللذهنية التي تقود هذه الحكومة. نطالب الحكومة ان ترحل إلى جهة حكومة اخرى تناسب المرحلة تعلي كلمة الاردن بعد ان تصون شان الاردن الوطني والقومي بقيادة الحسين القائد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس: وعليك السلام، شكراً للسيد سمير حباشنة المتكلم الان السيد عبدالرؤوف الروابدة والمتحدث الذي يليه السيد فياض جرار.

السيد عبدالرؤوف الروابدة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أبدأ كلمتي برجاء للصديق وزير الاعلام ان يوعز بشطب كلمتي كاملة أو كاملة، فقد كان اجتزاء التلفزيون لكلمات الزملاء مخلاً بمعناها، وانصب الاجتزاء على الفقرات الرقيقة المدغدغة، وغداً حين يرد دولة الرئيس على كلمات النواب ستبث كلمة كاملة - وهو حق - وسيسمع الشعب رداً على مواضيع لم يستمعوا لها في كلمات النواب.

دولة الرئيس، الزميلة والزملاء المحترمون:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

لاعتاب الحسين القائد والاب، وارث النهضة العربية، وحادي ركب الامة في مدلهم أيامها، أرفع آيات الولاء والعرفان، مقدراً لجلالته اصراره الحازم - في وجه كل التحديات - على تجذير المسيرة الديمقراطية، ورعاية الحريات وحقوق المواطنين في هذا الحمى العربي الاصيل.

دولة الرئيس، الزميلة والزملاء المحترمون:

تربطني بدولة الدكتور عبدالسلام المجالي صداقة وطيدة منذ ما ينوف على خمسة وعشرين عاماً، وقد عرفت فيه القائد الاداري المنجز، والصديق الوفي، وله عليّ أياد بيضاء سلفت أذكرها وأشكرها ما حييت، إلا ان أمانة المسؤولية التي حملنا إياها الشعب تحتم عليّ أن انحي العاطفة جانباً ولا ألغيها، عند تقييمي لحكومة الدكتور المجالي، سياسة وتنفيذاً واجراءات وانجازات، فالصدق مع الصديق وغيره واجب ولكنه أوجب مع الصديق، وقديماً قيل: «صديقك من صدق لا من صدّقك».

دولة الرئيس، الزميلة والزملاء المحترمون:

إن الحكومة الماثلة أمامنا لطلب الثقة، تؤمن بالعلاج بالصدمة الكهربائية التي تدوّخ ولا تقتل، وتبقي المصدوم يعيش الرعب من الصدمة القادمة التي لايعرف موعدها، وقد واجه الوطن من هذه الحكومة صدمات عدة منذ تأليفها، تأتي في مقدمتها الصدمات التالية:

الصدمة الاولى وهي حل مجلس النواب الحادي عشر:

لقد هتفنا جميعاً، وشعباً وقيادة، لعودة الديمقراطية، التي غدت ركيزة أساسية في استقرار النظام السياسي، وكانت واقي الصدمة في مواجهة كل الازمات التي مرت على البلد والمنطقة في السنوات الاربع الماضية.

وتتشكل حكومة الدكتور المجالي، والمجلس السابق غير منعقد، فلا يكلف رئيسها نفسه ان يبلغ رئيس مجلس النواب وان يتشاور معه، ويتجاوز أعراف التشاور مع الكتل البرلمانية ولو من باب ذر الرماد في العيون، بل ولا يكلف نفسه عناء زيارة رئيس مجلس النواب زيارة بروتوكولية. ويفاجأ الوطن بحل مجلس النواب، دون سبب مبرر

ظاهر، ودون صدام أو مناكفة مع مجلس النواب لانه غير منعقد، وذلك باستثناء ردود فعل بعض النواب اعلامياً على استفزازات الحكومة باتهامهم بالاستيزار. وتأتي الطامة حين لايكلف رئيس الوزراء نفسه عناء ابلاغ رئيس المجلس بصدور قرار الحل، فلا يعلم بذلك إلا من موظفي المجلس واثناء دوامه في مكتبه، فيغادره فوراً بسيارة اجرة، حفظاً لكرامته واحتجاجاً صامتاً على تصرف غير منطقي وغير مقبول باي عرف.

الصدمة الثانية وهي تعديل قانون الانتخاب بقانون مؤقت :

وتدعو الحكومة القوى الوطنية والفعاليات العامة، الى حوار حول تعديل قانون الانتخاب، وبينما يكتب او يستكتب البعض حول الموضوع في الصحف، والقوى والفعاليات تنتظر التحاور معها، يصدر قانون مؤقت معدل لقانون الانتخاب، لحمة التعديل وسداه: «صوت واحد للناخب الواحد».

إن هذا التعديل مطعون بشرعيته الدستورية والسياسية، علاوة على انه أسلوب فريد لا مثيل له في الدنيا كلها.

١ ـ يخالف التعديل احكام الفقرة الاولى من المادة (٩٤) من الدستور، التي تشترط لاصدار اي قانون مؤقت ان يتوفر فيه أحد شرطين: اولهما ان يكون القانون في أمور تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لاتحتمل التأخير كالحروب مثلاً، وثانيهما أن يكون القانون في أمور تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل كمواجهة وباء. إن قانون الانتخاب ايها الاخوة والاخت لاينظم أموراً تستدعي مثل تلك التدابير ولا صرف مثل تلك النفقات.

٢ ـ يفتقر التعديل إلى الشرعية السياسية، لان القانون المؤقت يعبر عن رأي السلطة التنفيذية في أسلوب تشكيل السلطة التشريعية، ويفترض في الاخيرة ان تمثل الشعب وتكون عينه الرقيبة على السلطة التنفيذية. إن اصدار اهم قانون ينظم الحياة الديمقراطية، ويصوغ تشكيلة السلطة التشريعية، خارج اطار الصلاحية الدستورية ومن قبل السلطة التنفيذية اعتداء صارخ على النظام النيابي وان الامة مصدر السلطات وفقاً لاحكام الدستور. جميل جداً، ايتها الاخت وايها الاخوة، ان يتحكم من يستحق الرقابة في تشكيل السلطة الرقيبة عليه، في ديمقراطية مبتكرة نستقبل بها القرن الحادي والعشرين.

لقد كانت الحكومة، بمنتهى الجرأة والتحدي نظراً لغياب مجلس النواب ـ حين ادعت ان مبررها لاصدار القانون المؤقت، ان القانون اذا عُرض على مجلس النواب فسيفصله النواب على مقاستهم ضماناً لنجاحهم، كما انه لايمكن لنواب تمّ انتخابهم بموجب قانون معين أن يغيروه، وان الحكومة تهدف إلى ابعاد التأثيرات الشخصية والحزبية للنواب. . . عجيب!!

عجيب!! يعاب على النواب مظنة امكانية تفصيل ممثلي الشعب لقانون الانتخاب على هواهم، اما ان تفصل الحكومة قانون الانتخاب على مقاسها ومقاس من يلوذ بها أو تعمل لاجله فهو امر ليس عيباً! وهو عنوان الديمقراطية المبتكرة.

إن الدستور ينص على عرض القانون المؤقت على مجلسنا في هذه الدورة، وهنا يحق لنا أن نتساءل كيف يتم ذلك ـ على رأي الحكومة. مادمنا قد تم انتخابنا بموجب ذلك القانون المؤقت. أليس في هذا الامر دعوة إلى وأد الديمقراطية ودعوة إلى ان تصدر قوانين الانتخاب القادمة جميعاً على شكل قوانين مؤقتة وفي غياب السلطة التشريعية الممثلة للشعب.

٣ ـ إن هذا القانون فريد متفرد في نوعه من العالم، فهل تستطيع الحكومة ان تدلنا على دولة ديمقراطية واحدة تطبق مبدأ «الصوت الواحد للناخب الواحد»، ومع ذلك يكون للدائرة الانتخابية أكثر من نائب واحد؟

لقد ادى هذا القانون، في هذه المرحلة المبكرة من عودة الديمقراطية، وفي غياب التعددية الحزبية المتجذرة في الوطن.. أدى هذا القانون إلى احداث شروخ عمودية وأفقية في جسم الوطن بحيث أصبح الولاء لفئة من الفئات مقدم على الولاء للوطن، ثم امتدت الشروخ إلى جسم الفئة الواحدة، الامر الذي أورث نقمة وسخطاً تجاوز الحكومة حين أصبح كل طرف خاسر يعتبر النظام السياسي السبب في خسارته، وثار لاول مرة ذلك الحجم من الهجوم والطعن بالعملية الانتخابية ونتائجها، وكان ذلك الطعن انفجارياً في بعض الاحيان.

الصدمة الثالثة وهي دعوى الفصل بين السلطات:

لقد جردت الحكومة الاقلام وأكثرت من التصريحات، تبشر بمبدأ الفصل بين السلطات، حتى بدا الامر على انه اكتشاف ديمقراطي أردني جديد يستحق التسجيل واصدار براءة اختراع به، تدعو حكومتنا الرشيدة إلى تفرغ السلطة التنفيذية للحكم، وتفرع السلطة التشريعية للرقابة، وينبني على ذلك انه لا يجوز ان يصبح النواب وزراء، ونسوا ان الدستور الذي أقسموا على احترامه يجيز ذلك، ولم يأت ذلك النص الدستوري جزافاً. ثم تمادت أبواق الحكومة بالطعن بكرامة النواب، واتهامهم بالاستيزار، وان شهوتهم تلك قد أدت إلى عدم الاستقرار الوزاري.

مقولة جميلة، وهدف نبيل، وسيف ارهاب جديد يسلط على النواب، فيكمم أفواههم حتى لا يوصموا بشهوة الاستيزار والمآرب الشخصية، بينما ليس لدى أعضاء الحكومة اي رغبة في الاستيزار لولا انهم قد أجبروا عليها بالجاهات والوساطات. وانهم منزهون عن الغرض، وليس معظمهم مشاريع نواب! بالله: الاستيزار النيابي تهمة، والاستنواب الوزاري كرامة!!.

هل تدلنا الحكومة الرشيدة، على دولة

ديمقراطية يوجد فيها فصل تام ومطلق وكامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، باستثناء الولايات المتحدة الامريكية لان نظامها رئاسي بينما نظامنا نيابي برلماني ملكي وراثي، تتمثل السلطة التنفيذية في النظام الرئاسي برئيس الجمهورية وحده، وهو منتخب من الشعب، ولا يوجد إلى جانبه رئيس وزراء ولا مجلس وزراء، اذ لا يوجد هناك وزراء وإنما موظفون كبار برتبة سكرتير دولة، يعين رئيس الجمهورية كلاً منهم على حدة، ويأخذ على ذلك التعيين موافقة مجلس الشيوخ، كما يأخذ تلك الموافقة على تعيين القضاة والسفراء وغيرهم من كبار الموظفين.

إن الفصل بين السلطتين في النظام النيابي البرلماني هو فصل مع التعاون والتوازن والرقابة المتبادلة. إن من مظاهر ذلك التعاون جواز الجمع بين النيابة والوزارة وحق الوزراء بدخول البرلمان وحق الوزراء الاشتراك في مناقشاته وحق الوزارة باقتراح مشاريع القوانين. اما الرقابة المتبادلة فتتمثل بالسؤال والاستجواب والتحقيق وطرح الثقة بالوزارة، كما تتمثل من جهة اخرى بحق الحكومة بدعوة البرلمان للانعقاد وفض دوراته وتأجيلها وحق السلطة التنفيذية بحل البرلمان.

إن هذه الحكومة ايتها الزميلة ايها الزملاء لا ترى من التعاون إلا ما يمثل الرضا بها والتصفيق لها، ولاترى من الرقابة المتبادلة إلا ما يخصها ولذا تحل مجلس النواب دون ان يرف لها جفن، اما إن مارس مجلس النواب حقه فالويل والثبور وعظائم الامور والاتهام بالاستيزار وعدم الاهتمام بالمصلحة العليا للوطن!!!.

دولة الرئيس، الزميلة والزملاء المحترمون:

تعني الديمقراطية، فيما تعنيه، ان تتولى الاغلبية الحكم، سواء كانت تلك الاغلبية حزباً او ائتلافاً بين عدة احزاب أو قوى وطنية. يتمثل حكم الاغلبية بحقها في تشكيل الحكومة، ولايقتصر ذلك على منح الثقة بحكومة ما، يعلم الله كيف ومن مع تم التشاور على تشكيلها بغياب الاحزاب والكتل النيابية والنواب المستقلين.

سيقولون ـ ولديهم الجرأة في الرد ـ ان هذا الامر لا يتم إلا في الدول التي يتناوب الحكم فيها حزبان، يحكم احدهما ويعارض الآخر، وما دروا ان تشكيل الحكومة ومعارضتها من داخل مجلس النواب هو السبيل الذي أدى إلى الوصول إلى نظام الحزبين، وبدون هذا السبيل سيبقى الشعب مغيباً فعلياً عن المشاركة في الحكم، إذ يقفز إلى مقاعد الحكم من كان مؤهله في الاعم الأغلب رضا الرئيس المكلف، او مصلحة ذلك الرئيس، أو مصلحة أطراف خفيّة تستفيد من تكليف ذلك الرئيس، ولا تعود الحزبية والنيابة وسيلة ابراز القيادات المؤهلة، وانما تبقى الشللية والمصالح المتبادلة وسيلة بروز الحكام ووصولهم إلى سدة المسؤولية. ومن عجب، ان تجد الحكومة في توجهها هذا دعما لموقفها ممن فشلوا في الانتخابات النيابية فأصبحت الوزارة الطموح فهي لاتحتاج إلا لرضا

الرئيس المكلف بدلاً من اقناع آلاف الناخبين. ويزداد العجب حين يندفع بحماس للتأييد من استوزروا متوسلين كل سبيل إلا الكفاءة والانجاز والابداع، وان كنا نجد احياناً تأييداً لهذا التوجه من حسني النية، الذين يأخذون الامور بظواهرها دون ان يغوصوا في أعماقها.

دولة الرئيس، الزميلة والزملاء المحترمون:

وتجي بعد ذلك

الصدمة الرابعة وهي تشكيلة الحكومة:

فاذا هي حكومة اللون الواحد، الموشّى ببعض خيوط الحرير حتى تلمع فيحسبها الظمآن ماء، فهي تضم مع بعض الخيرة، من كان توزيرهم استحلاباً لاصوات ذويهم الانتخابية، وبعض من جاء توزيرهم محاولة اغراء حزبية او تنفيذاً لوعد حزبي، وبعض الناقمين لتصفية حسابات مع فعاليات لاتحبها الحكومة. إن هذه التشكيلة محاولة غير موفقة للاستفراد بالوطن والولاء معاً، وتغييب كل الآخرين، فهي بعيدة عن التوازن في التمثيل العادل للقوى والفعاليات الوطنية والفئات والمناطق المختلفة في المملكة.

إن لي بين اعضاء هذه الحكومة اخوة واصدقاء، اقدر لهم انجازاتهم في كل منصب تولوه، ولكنني اتحدث عن التشكيلة بمجملها، كما اتحدث عن اسلوب التشاور لاختيار اعضائها، والقوى الخفية والمرئية التي أوصلت البعض إلى سدة الوزارة.

دولة الرئيس، الزميلة والزملاء المحترمون:

وينعقد مجلس النواب الثاني عشر، ويكتشف دولة الرئيس ان القوى غير القوى، وان لممثلي الشعب رأي في الحكومة وفي اعضائها، وهو بحاجة إلى رضا اغلبية هذا المجلس، إلا انه يخطيء الحساب حين يعتقد ان المجلس مهاون قابل بكل ما يقول، فيتجاوز الكتل والنواب بعدم استشارتهم بشكل التعديل، نواباً كان المرشحون للوزارة او غير النواب، ويفاجيء مجلسنا بتعديل يمثل رقعة كبيرة فيها مسحة من جمال، ولكن أنى للرقعة مهما كبرت ان تعيد للثوب رونقه وجماله، فاذا بالحكومة تبقى ذات لون واحد ويبقى الاختيار يعتمد على ترشيح الحواريين ومن يلوذ باذيالهم.

الصدمة الخامسة وهي التعيينات والتشكيلات :

وتأتي بعد ذلك تعيينات المناصب العليا، وهي قيادات التنفيذ والانجاز، فاذا بها على شاكلة الحكومة، اغلبيتها من لون واحد، امناء عامين ومحافظين وسفراء ومستشارين ومديري شركات، كانوا قد وعدوا بالقفز إلى المواقع المتقدمة حين قدموا الولاء للحكومة أو لشبحها الخفي، ومع ذلك تحدثنا الحكومة بجرأة عن العدالة وتكافؤ الفرص وتولية خيرة الكفاءات وتجاوز المحسوبية والفردية.

رحمة بالجهاز الاداري ـ ايها السادة ـ فقد غدا كل قائد اداري يتلمس رأسه إن لم يتقن

التـزلف للقـوى الخـفـيـة، والنهي بمصيره عن واجبات وظيفته.

الصـدمة السادسة وهي تجاوز العرف الدستوري :

لـقـد تجـرأت هـذه الحـكـومـة عـلى تجـاوز الاعـراف الدسـتـورية في الاردن، وهي استقالة الحكومـة التي أجرت الانتخابات، حتى تفسح المـجـال لحـكومـة جـديدة تتـعـامل مع الواقع الجـديد الذي أفـرزته الانتـخابات. صحيح ان من حق الحكومـة التي أجـرت الانتـخابات ان تـسـتـمـر في السلطة وتواجـه المجلس الجـديد الذي انتخب في عهدها طالبة الثقة منه، ولكن الاصـح مـن ذلـك ان تعـزز الحكومـة العـرف الدسـتـوري وان نحترمـه، لاننا نصـوغ نمـوذجاً ديـمـقـراطيـاً للاجـيـال القـادمـة، ونمـوذجـاً ديمقراطياً ندعو دائماً إلى ان يحتذيه غيرنا.

إن في اسـتـقـالة حكومـة الانتخابات تجاوز لكثير من المآخذ عليها، صحيحة كانت أو غير صـحيحة، فلا تواجه نواباً بعضهم راض عنها كل الرضـا، والبـعض غـاضب عليـهـا حـتى العظم.

إن تشكيل حكومـة جـديدة بعد الانتخابات وتقـديم بيـان وزاري للمـجلس الجـديد، يبعد الحـكـومـة عـن مـظنة التـمترس خلف خطاب العـرش السامي ومظنّـة ادخال النواب في مجال الحرج الشخصي والسياسي.

إن الظروف السـيـاسية حبالى، والتطورات تـترى كـل يـوم، واخـطـار الـسـلام أشـد من أخطار الحـرب وأبعـد أثراً على مستقبل الوطن والامـة، الا يستحق ظرف خطير كهذا تشكيل حكومـة سيـاسـية قـوية تتعامل مع الظروف المـسـتـجـدة، واحـترامـنـا وتـقـديـرنـا للوزراء التكنوقـراطيين، فـزمـانهم يكون «عندمـا تكون الدنيا قمر وربيع».

الصـدمـة السـابعة وهي زيادة رواتب الوزراء :

لـقـد أصـبـح مـوظـفـو الـدولة، مـدنيـون وعـسكريون، من ذوي الدخل المتـدني، حـتى ان العـديدين منهم بحـاجـة إلى دعم صندوق المـعـونـة الوطنيـة، ومع ذلك نقـرأ على لسـان مـعـالي وزيـر المـاليـة ان ظـروف الموازنة لعـام ١٩٩٤ لاتـسـمـح بـزيـادة رواتـب الموظفين او تحـسـين دخـولهـم. في هـذا الـوقـت، ونـحـن نـطـالب الموظفين بشـد الاحـزمـة، على الطوى والمسـغـبـة، تـفـاجئنـا الحكومـة بزيادة رواتب اعـضـائهـا، ويتم ذلك قبيل التعديل مباشرة، حتى يستفيد المستقيلون من تحسين تقاعدهم، ويزاد ـ كما قـرأنا في الجـرائد سـيدي الرئيس ـ راتـب دولـة رئيس مجلس الاعـيـان ودولة رئيس مجلس الـنـواب لانـه لا مجال لـتـجـاوزهـم، وتـصرف الـوعـود لـلاعـيـان والنواب بان زيادة رواتبـهم قـادمة، اذا ساروا «الحيط الحيط وقالوا ياالله الستيرة». انني ادعـو زمـلائي النواب إلى رفـض هـذه الزيادة إن لم تكن جـزءاً من زيادة رواتـب جـمـيـع مـوظـفـي الدولة. ان مـصـادر الاحـتـقـان قـائمـة ومـوجـودة، واقـرار الزيادة لـلـوزراء والـنـواب والاعـيـان وحـدهـم صـب لـلـبـنـزيـن عـلى النار، والحـريق لن يقـف عند الحكومة وحدها.

دولـة الـرئيس، الزمـيلة المحترمـة، الزمـلاء المـحترمـون: إن هذه الحكومـة حـرية بحـجب الثـقـة عنهـا فـوراً ودون ابطاء، ولكنني تقديراً للظروف وامـلاً بتـحـسين ادائهـا، اعلن تعليق قـراري حـول الثـقـة بها حتى اسمع ردها على المطالب التالية :

اولاً : ان تقـدم الحكومـة للمـجلس خلال هذه الدورة مـشاريع القوانين التالية :

١ ـ قـانون جـديد للانتـخـاب، يضمن سهولة الاجـراءات وتبـسيطها وتشجيع الاقبال على الاقـتراع وضمان رقـابة القـضـاء والمرشـحين على كامل العملية.

٢ ـ قانون جديد للعمل، يصون حقوق العمال ويحمي حـاضرهم ومـسـتـقـبلهم، ويضمن الحـد الادنى من الاجـور والحد من الفصل التعسفي.

٣ ـ قـانـون جـديـد لانـشـاء الاتحـاد الـوطـني لـلـشـبـاب، يـضـمـن تنظيـمـهم وحـشـد طـاقـاتهـم، واطـلاق ابـداعـاتهـم وتنشـيط مـشاركتهم في العمل الوطني.

٤ ـ قـانون جديد لانشاء اتحاد عام للمزارعين، يصـون حقوقهم، ويحفز نشاطاتهم، ويؤمن لهم الامن المعـيشي والاستقرار.

٥ ـ قـانون جـديد للادارة المحلية، يضمن ادارة لا مـركـزية حـقيقية، يشارك فيها المواطنون من خـلال مجالسـهم المنتـخـبة على مختلف المـسـتـويـات والـغـاء مـفـهـوم المـجـالـس الاستشارية.

ثانياً : تحريك القانونين التاليين لدى مجلس الاعـيـان الموقـر تمهـيـداً لانجـازهما خلال هذه الدورة:

١ ـ قـانون نقـابلة المعلمين، حتى نضمن لهذه الفئة مـشـاركـتها الفاعلة بالعملية التعليمية وحماية حـقوقها وتأمين مستقبل أفرادها.

٢ ـ قـانـون الكسب غير المشروع «من اين لك هذا»، حـتى نضـمن الاجـهزة الرسمية من الفساد المالي ونبعد عنها الفاسدين.

ثالثاً : اعـلان التـزام الحكومـة بالتـشـاور باسـتـمرار مع النواب والكتل النيابية والاحزاب حـول التطورات السـيـاسـيـة المتـسـارعـة وأولاً بأول، فنحن جميـعـاً شركـاء في هذا الوطن على الشـيوع، وهذه الشراكة لاتقبل القسمة.

رابعـاً : عـرض خطة التنمـيـة الاقتصادية والاجـتماعـيـة عـلى المـجـلـس، واعـادة الـنظر بالتشريعـات الاقـتـصادية والضريبية بما يضمن دعـم الـزراعـة والسـيـاحـة والصناعـة المحليـة وتشـجيع الصادرات الوطنية.

خامساً : توسـيع مظلة الضمان الاجـتماعي والتأمين الصـحي، وبخـاصـة بعـد ان تقلص الـقـطـاع الـصـحـي العـام واسـتشرى القطاع الصحي الخاص.

سادساً : اعـادة النظر بالقـيادات الادارية العليـا على قـاعـدة من الكفاءة وعدالة التوزيع والترقـيـة الطبـيـعـيـة بعيداً عن الانتماء الفئوي والولاءات الشـخـصية والحزبية والانتخابية.

سابعاً : وضع خطة وطنيـة شـاملة لمواجهة البطالة والفـقر وارتفاع تكاليف المعيشة.

ثامناً : تحسين رواتب جميع مـوظفي الدولة

من مدنيين وعسكريين.

تاسعاً : تطبيق مبدأ التكافؤ والمساواة في تحويل الالوية إلى محافظات.

عاشراً : الالتزام المحدد بانجاز طريق اربد ـ عمان حيث طال عليها الامد وتجاوزت معاناة المواطنين قدرتهم على الاحتمال.

حادي عشر : معالجة الوضع الصحي المتردي في محافظة اربد، حيث تقل نسبة اسرة المستشفيات فيها عن نصف المعدل في المملكة، اما مستشفى الملك عبدالله فلن يكفي لتغطية حاجة الزيادة السكانية لحين انشائه.

ثاني عشر : اجراء تحقيق شامل حول جميع ما كتب وقيل عن مشروع سد الكرامة، من حيث الجدوى والموقع والتصميم والسلامة العامة والمستشارين والمتعهدين.

ثالث عشر : اعطاء المجلس معلومات موثقة عن الامور التالية :

١ ـ تجيير (١٢) مليون دينار من البروتوكول التجاري مع العراق الشقيق والمخصص لدعم الانتاج المحلي وذلك لمصلحة تاجرين معينين، دون موافقة وزير الصناعة والتجارة السابق ودون علمه.

٢ ـ وجود نية لدى الحكومة ببيع حصتها في شركة النقليات السياحية «جت» الى شخص معين، في حين ان ذلك الشخص كان يملك حصة في الشركة وقد باعها قبل وقت قصير إلى اشخاص يقيمون في القدس. هذا تمهيد للطريق الجديد.

٣ ـ وجود نية لدى الحكومة ببيع شركة دار الشعب للصحافة والنشر إلى شخص معين دون سواه وعن طريق التفاوض.

دولة الرئيس، الزميلة والزملاء المحترمون:

إن المآخذ كثيرة وكبيرة، ولكن وقتكم لايسمح باكثر مما أخذت، فلكم الشكر على حسن الاستماع وأستميحكم عذراً بايداع بياني الانتخابي امانة المجلس لاضافته لخطابي دون ان ينشرو صورتي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المبادىء

اولاً : الانسان، هو غاية نظام الحكم، والكون بموجوداته ومخلوقاته مسخر لخدمته، كرامته محمية وانسانيته محترمة، دون تفريق بين الافراد بسبب اللون او العرق او الجنس او الطائفة او الاقليم.

ثانياً : الارض، هي الاصل والمنبت، منها يستمد الفرد صفة المواطنة، الانتماء لها اساس، والتمسك بها واجب والحفاظ عليها حق. استغلال ثرواتها والحفاظ على بيئتها سبيل لنشر خيرها على جميع ابنائها واستنبات حبها في قلوبهم.

ثالثاً : الحرية، هي الهدف والوسيلة لوعي الشعب على ما يدور حوله ومشاركته في حكم وطنه، ولا يجوز تقييدها الا بما يحول دون الاضرار بالاخرين في ممارسة حرياتهم.

رابعاً : العدالة الاجتماعية، هي سبيل تحقيق المساواة بين المواطنين والحد من تطرف الفوارق بين الطبقات من خلال فرض الضرائب التصاعدية وضمان حقوق العمال وتوفير الخدمات الاجتماعية المتكاملة ونشرها بعدالة.

خامساً : سيادة القانون، باقامة دولة القانون التي تحترمه في جميع تصرفاتها واجراءاتها، فتضمن تمتع المواطنين بحقوقهم والمساواة بينهم امام القانون ومنحهم فرصاً متكافئة في تولي الوظائف وتحمل الاعباء وتوفير الحماية القضائية لهم في جميع مناشطهم.

سادساً : الديمقراطية النيابية، هي الوسيلة المثلى لممارسة الشعب مظاهر الحكم والسيادة بواسطة مجلس نواب منتخب بنزاهة وسرية تحت رقابة القضاء وبحياد تام من السلطة التنفيذية.

سابعاً : التعددية السياسية، في الفكر والرأي والتنظيم، هي الاساس المنطقي الموضوعي للمنهج الديمقراطي السليم، بعيداً عن اساليب الضغط والارهاب والمزايدة، والتزاماً بالحوار الحر واحترام الرأي الاخر والموضوعية والتسامح.

ثامناً : الوحدة الوطنية، هي الخيار الوحيد لتحقيق الاستقرار والامن الوطني، وبناء الاردن القوي الذي يصعب على الاعداء اختراقه.

تاسعاً : الوحدة العربية، هي الحقيقة الراسخة لحماية الامة وضمان بقائها وتطورها والقيام بدورها على المستوى الدولي والانساني، والحالة القطرية مرحلة على طريق الوحدة التي يجب ان يتم صياغة مشروعاتها واقامة مؤسساتها بالتدريج.

عاشراً : الصراع العربي الصهيوني، هو صراع وجود او فناء، تتحمل واجب التصدي له الامة كلها، ودعم نضال الشعب الفلسطيني فرض على الامة العربية والاسلامية.

حادي عشر : الحضارة العربية والاسلامية، هي معين القيم الاصلية ومعدن هوية الامة واساس وحدتها وسبيل تقدمها، والعروبة والاسلام صنوان متلازمان ومحتوى لمفهوم حضاري واحد، والاسلام دين اغلبية المجتمع العربي وهو في الوقت نفسه الوعاء الحضاري للعرب من غير المسلمين.

ثاني عشر : النظام العالمي، وسيلة الاردن لدخول النادي الدولي بوعي وكرامة، اذا كان يقوم على المساواة والعدالة والشرعية الدولية وضمان حقوق الانسان بعيداً عن الهيمنة والاحتواء والتمحور، وعلينا ترسيخ علاقات الاردن مع جميع دول العالم وفي مقدمتها الدول الاسلامية والدول المحبة للخير والسلام على اساس من التعاون والاحترام المتبادل والتفاهم المشترك.

الاهداف والوسائل

١ ـ **الديمقراطية** : تعميق المنهج الديمقراطي على قاعدة من التعددية السياسية، رأياً

وفكراً وتنظيماً في اطار من الحوار الحر واحترام الرأي الاخر والتسامح والنزاهة بعيداً عن التطرف والعنف.

٢ ـ **حقوق المواطنين** : الالتزام باحترام حقوق المواطن وحرياته وكفالة المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين ومحاربة اي اتجاه او نشاط للتمييز بينهم لاي سبب كان.

٣ ـ **الانتماء الوطني** : تعزيز الانتماء الوطني للاردن، وتأكيد سيادة الشعب الاردني على تراب الوطن، والاسهام في حماية امن الوطن الداخلي والخارجي واستقلاله وتقدمه، وصون وحدته الوطنية، ورفض جميع اشكال التمييز والتعصب، والاقليمية، وتقوية ارتباط المغتربين بالوطن عبر رعاية مصالحهم وحثهم على اداء واجباتهم تجاه الوطن.

٤ ـ **الاردن وفلسطين** : ترسيخ مفهوم العلاقة المتميزة بين الاردن وفلسطين في مواجهة الخطر الصهيوني العنصري الاستعماري، بالمشاركة الفاعلة في دعم النضال الوطني للشعب الفلسطيني بكل الوسائل والسبل للوصول إلى حقوقه الكاملة على ارض وطنه.

٥ ـ **الهوية القومية** : تعزيز الهوية القومية للشعب الاردني عبر الالتزام بالقضايا المصيرية للامة والعمل لوحدة الاقطار العربية، وفق صيغ تؤكد سيادة الامة من جهة وتضمن الخصوصية القطرية من جهة اخرى، وارساء اسس التعاون الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، وتبني مفهوم التنمية الشاملة المستقلة للاقطار العربية وصولاً للوحدة المنشودة.

٦ ـ **العلاقات الدولية** : توثيق علاقات الاردن بالدول الاسلامية عمق الامة العربية ورديفها، وبدول العالم الاخرى، والمشاركة في المنظمات الاقليمية والاسلامية والدولية على قواعد المساواة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومواقفها من قضايا الامة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وعلى اساس التزامها في العلاقات الدولية بمبادىء الحق والعدل والحرية والسلام العادل وحقوق الشعب في تقرير مصيرها، ورفضها الهيمنة الدولية بجميع اشكالها وصورها.

٧ ـ **التربية والتعليم** : تطوير العملية التربوية بتوظيف مدخلاتها الكفيلة بالتنشئة الكاملة والمتوازنة للانسان، وربط التعليم بحاجات الوطن، ونشر الوعي التقني والعمل على نقل التكنولوجيا وتوطينها، والعناية بمهنة التعليم والعاملين فيها، وتعميق مفهوم الحرية الاكاديمية وتطوير البحث العلمي.

٨ ـ **القطاع الزراعي** : السعي لتحقيق مستوى معقول من الامن الغذائي باعطاء القطاع الزراعي اقصى درجة من الرعاية والاهتمام، وتنشيط دور المؤسسات الزراعية والعمل على تكاملها ومكافحة

التصحر، ووقف الزحف العمراني على حساب الاراضي الزراعية، وتطوير البحث والارشاد الزراعي، وتوفير مستلزمات الانتاج الزراعي، وتطوير التصنيع الزراعي ووسائل التسويق، والاهتمام بالثروة الحيوانية، واستصلاح اراض زراعية جديدة واستغلال الاراضي الحكومية الصالحة للزراعة.

٩ ـ **الاقتصاد الوطني** : العناية بالاقتصاد الوطني من خلال احترام الملكية الخاصة وتشجيع المبادرة الفردية، وتملك الدولة للموارد والثروات الطبيعية والمشاريع الاستراتيجية، والعمل على تكامل ادوار القطاعات الاقتصادية المختلفة، ودعم الصناعة المحلية ونشرها على مختلف المناطق ودعم الصناعات والحرف التراثية والمنزلية واستغلال الامكانات السياحية والاثرية، ومنع التبذير في الاستيراد وترشيد الاستهلاك، ومنع الاحتكار واخفاء السلع والمغالاة برفع اسعارها.

١٠ ـ **الثقافة** : نشر الثقافة ورفع المستوى الثقافي في مختلف مناطق المملكة، وتحقيق تراث الامة الثقافي والتاريخي ونشره، والعناية بالتراث الشعبي وتطويره، والاهتمام بالتاريخ الوطني الاردني وتوثيقه، وصيانة اثاره ونشره وتدريسه، وتحديث التشريعات التي تضمن حقوق المؤلفين والمبدعين.

١١ ـ **الصحافة والاعلام** : تأكيد حق المواطن والصحافة ووسائل الاعلام الاخرى بحرية الرأي والتعبير والتماس الحقيقة والمعرفة والمعلومات، وحق الافراد والجماعات بامتلاك الصحف وتوفير الامن المادي والنفسي للصحفيين، واعطاء الاحزاب السياسية حق استخدام وسائل الاعلام الرسمية بعدالة.

١٢ ـ **المراة** : تأكيد حق المرأة الدستوري والقانوني بالمساواة مع الرجل في جميع المجالات ضماناً لمشاركتها الفاعلة في خدمة المجتمع.

١٣ ـ **الاسرة** : توفير الرعاية الخاصة للاسرة، وبخاصة توفير الضمانات الصحية والاجتماعية للام والطفل، وتوفير ظروف العمل المناسبة للام العاملة، وتوفير الحماية للطفل والحدث بهدف بناء شخصيته المستقلة.

١٤ ـ **الشباب والرياضة** : ايلاء الشباب عناية خاصة، بهدف حشد طاقاتهم للبناء والتنمية واعدادهم لحمل مسؤولياتهم وحمايتهم من الانحراف ومعالجة اسبابه وانشاء المنظمات الخاصة بهم ومجالس لرعايتهم، والاهتمام بالرياضة وتشجيع الجميع على ممارستها وتوفير المستلزمات الرياضية، ونشر الملاعب على مختلف المناطق ودعم الاندية والاتحادات الرياضية وتشجيع المبدعين في هذا المجال.

١٥ ـ **العمل والعمال** : التأكيد على الحقوق المختلفة للعمال، من تحديد الحد الادنى من

الاجور، والتمتع بالاجازات، وتوفير التدريب والتأهيل وتطبيق التأمينات المختلفة كالضمان الاجتماعي وضمان الشيخوخة، والتأمين الصحي والتأمين ضد اصابات العمل، والحماية من البطالة.

١٦ ـ **الادارة العامة** : تطوير الادارة العامة باستمرار لمواكبة المتغيرات والمستجدات واعتبارها عصب التنمية ووسيلة حصول المواطن على حقوقه وذلك باعادة النظر بالهيكل التنظيمي للجهاز الاداري، وتطوير الرقابة الداخلية والخارجية على مشروعية القرار الاداري، وتحديد المسؤوليات وتوزيع الصلاحيات وتبسيط الاجراءات، ورفع كفاءة الموظف والعناية بوضعه المعيشي والنفسي والتوسع في تطبيق اللامركزية الادارية وتطوير الادارة المحلية لتعميق الممارسة الديمقراطية من خلال مساهمة سكان الوحدة الادارية في ادارة شؤونهم المحلية عبر مجالسهم المنتخبة، ووضع اسس عملية دقيقة لصيانة المال العام.

١٧ ـ **التامينات الاجتماعية** : توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية، لتغطي فئات المجتمع كافة واعادة النظر دورياً بحقوق المؤمنين وتسهيل عملية حصولهم على تلك الحقوق، والاسراع في اقامة مشروع التأمين الصحي الشامل.

١٨ ـ **الخدمات العامة** : تحديث الخدمات العامة، ورفع مستواها وتوفير المزيد منها، وتسهيل وصول المواطنين اليها وحصولهم عليها بعدالة ومساواة ونشر تلك الخدمات على مختلف المناطق بشكل يتناسب مع المستوى التنموي لكل منطقة مع ايلاء عناية خاصة للريف والبادية.

١٩ ـ **المعوقون** : توفير رعاية خاصة للمعوقين تكفل لهم التدريب والتعليم وفرصة العمل المناسب والحياة الكريمة والمشاركة المنتجة وتوفير التسهيلات التي تعينهم على استعمال المباني العامة والطرق ووسائل النقل وغيرها.

٢٠ ـ **البيئة** : ايلاء عناية خاصة للحفاظ على توازن البيئة وحماية عناصر الحياة من التلوث وتعاون المواطنين والمؤسسات الحكومية والهيئات التطوعية في هذا المجال وفق تشريعات واضحة واستراتيجية محددة، مع الاهتمام بوسائل الصرف الصحي والتخلص من النفايات.

٢١ ـ **المياه** : الاهتمام بالوضع المائي، والمحافظة على مصادر المياه وتنميتها وتحسين ادارتها ورفع كفاية خزنها باقامة السدود والحفائر وتحسين شبكات نقلها وتوزيعها وتأكيد ملكية الدولة لجميع مصادر المياه.

٢٢ ـ **الطاقة والثروة المعدنية** : تطوير وسائل التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي، وتركيز الجهود في هذا المجال وتطوير مصادر الطاقة المتجددة والمنخفضة التكاليف، وترشيد استهلاك الطاقة

والاستغلال الامثل للثروات المعدنية وتكثيف الجهود لاكتشافات جديدة.

٢٣ ـ **التنمية الاجتماعية** : العناية بالتنمية الاجتماعية، وتطوير التشريعات الضريبية بما يكفل تضييق الفجوة بين الدخول وتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر ومعالجة اثاره وتشجيع العمل التطوعي ودعمه في مجالات الاندية والجمعيات الخيرية والثقافية والاجتماعية لتعميق مفهوم الانتماء الوطني والمشاركة الفعالة.

قال تعالى :

﴿ ان خير من استأجرت القوي الأمين﴾

صدق الله العظيم

مواقف :

* جرأة في الحق، وأمانة في حمل المسؤولية.
* صوت جريء، وموقف رجولي.
* انتماء صادق للوطن والامة.
* حرب على الاقليمية والجهوية.
* التزام بهموم المواطن وحاجاته وطموحاته.

التزام :

* نقابة المعلمين.
* الاتحاد الوطني للشباب.
* اتحاد المزارعين.
* قانون «من اين لك هذا؟»

رجاء :

* النيابة امانة، علينا انتخاب من يؤديها بامانة.
* الصوت امانة. علينا منحه لمن نثق به.
* الرجال مواقف. علينا انتخاب رجال المواقف.

عبدالرؤوف الروابدة

منكم...

معكم...

لكم...

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد عبدالرؤوف الروابدة الكلمة الان للسيد فياض جرار، والمتحدث الذي يليه الدكتور مصطفى شنيكات.

السيد فياض جرار :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه أجمعين

دولة الرئيس، الزملاء النواب المحترمون :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بعد الاطلاع على خطاب العرش السامي، الذي اعتبرته الحكومة، بياناً وزارياً لها، وطلبت على اساسه الثقة. وبعد ان أنعم الله علينا بثقة الشعب لتمثيلهم في المجلس النيابي

الثاني عشر، الذي جاء صورةً ناصعةً لالتفاف شعبنا أسرةً واحدة، على طريق ممارسة الديمقراطية بكل حرية ونزاهة، والتي رعاها وثبت أصولها قائد هذا الوطن، وباني نهضته جلالة الملك الحسين المعظم.

فأنني من منطلق الامانة التي حملني اياها الشعب، ومن اخلاصي العميق لهذا الوطن، واهله، وقيادته الهاشمية، الرائدة. أود ان اسجل ما يلي :

أولاً : إن هذا البلد، بلد الرباط والحشد، قام منذ تأسيسه على يد الشهيد المغفور له الملك عبدالله بن الحسين، على اساس الهداية الاسلامية والتضامن العربي، وجمع أسرة متماسكة من جميع المنابت والاصول في وحدة وطنية تشهد ثمارها اليوم، حتى غدت انموذجاً يحتذى في كل مكان، كمثال حي على التنوع والتعددية في إطار الوحدة.

لذا فإنني اطالب الحكومة بان يكون همها الاول، على الجبهة الداخلية تعزيز هذه الوحدة الوطنية، بصورة حقيقية فعّالة وترجمتها إلى أفعال، بان تفتح المجال واسعاً امام جميع الاردنيين من جميع المنابت والاصول، لان يأخذوا حقهم كاملاً غير منقوص في جميع وظائف الدولة والمؤسسات العامة، وفق معيار واحد، لاثاني له، وهو معيار (الكفاءة والحصول على المؤهل المناسب).

ثانياً : إن هذا الوطن الصغير بامكاناته؛ الكبير بنفوس ابنائه وطموحاتهم، وقد استطاع على مدى العقود الماضية تأكيد هويته العربية الاسلامية، وتوجهاته القومية، وحرص على بناء المؤسسات، وانطلق إلى تثبيت اسس المشاركة الديمقراطية في الحكم، والشورى وحقوق الانسان، واحترام التعددية، والرأي الآخر.

وهذه المنطلقات، لامستقبل للاردن دونها. لذلك فانني اطالب الحكومة بتعزيز هذا النهج الديمقراطي الذي يقود مسيرته جلالة الملك الحسين المعظم، والاسراع في تحويل مشروع قانون مركز الحرية والديمقراطية، وحقوق الانسان إلى مجلس النواب. والعمل على تعزيز التعددية ونشر النهج الديمقراطي، على مختلف المستويات، في انتخابات مجلس الامة، والمجالس البلدية، والمجالس القروية.

ثالثاً : ان هذا البلد، عانى ما عاناه على مدى اربعين عاماً من تاريخه الحديث، وهو يقف على أطول خط في مواجهة العدو، وعانى شعبه ماعاناه مهاجرين وانصارا، نتيجة لتحويل الكثير من مواردنا المحدودة لنواجه العدو، وهذا الشعب جدير بمستقبل افضل وحياة فيها الرخاء، والازدهار، لاجيالنا القادمة، امل المستقبل.

دولة الرئيس، الزملاء النواب: وقبل ان اختتم كلمتي، اود ان اشير إلى انني تعمدت حتى لا أطيل عليكم الا اتعرض لمطالب محافظتي (محافظة الزرقاء) بالتفصيل، لانني سأشير اليها اثناء مناقشتي للموازنة العامة للدولة، وهو الموقع الصحيح الذي يتاح فيه

مناقشة مطالب المواطنين الاتية.

وآمل ان تكون الحكومة الجليلة، عند وعدها في تحقيق ما تعهدت به واذا ما حظيت بثقة هذا المجلس الكريم، فان هذه الثقة، لن تكون ممتدة، إلا بمقدار ما يتحقق من انجازات ووعود.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس: وعليكم السلام، شكراً للسيد فياض جرار الكلمة الان للدكتور مصطفى الشنيكات والمتحدث الذي يليه السيد عبدالعزيز جبر.

الدكتور مصطفى الشنيكات : دولة الرئيس، حضرات الزميلة والزملاء المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

اسمحوا لي يا دولة الرئيس، ان اهنئكم على فوزكم بثقة زملائكم ممثلي الشعب، بعد فوزكم بثقة الشعب نفسه. كما استأذنكم لازجاء التهاني القلبية الحميمة للزميلة والزملاء النواب المحترمين على فوزهم بثقة الشعب ايضاً.

واسمحوا لي كذلك في ان اعرب عن الامل في ان يكون مجلسنا هذا امتداداً للمجلس السابق الحادي عشر الذي سيسجل التاريخ السياسي لبلدنا بانه كان منعطفاً في مسيرة الوطن والشعب، وانه كان حداً فاصلاً بين عهدين... العهد العرفي والعهد الديمقراطي.

وان يكون مجلسنا، عند حسن ظن الشعب الذي انتدبه لتمثيله تحت قبة البرلمان فيستأنف المسيرة الديمقراطية ويزيدها زخماً وعنفواناً وان يخيب امال ورغبات القوى المعادية للديمقراطية.

دولة الرئيس.. حضرات الزميلة والزملاء المحترمون: ليست لدينا اية عداوة شخصية او حتى مجرد حساسية مع هذه الحكومة او أي من الاخوة المحترمين رئيسها واعضائها ونسعى في الواقع ان نكون موضوعيين في التعامل معها او مع غيرها ما استطعنا إلى ذلك من سبيل، والمعيار الوحيد الذي يحدد موقفي منها هو مدى استجابتها لاستحقاقات المرحلة التاريخية التي يجتازها الوطن والشعب وفي نظري ان هذه الاستحقاقات تتلخص في امور ثلاثة رئيسية هي :

١ ـ الموقف من قضية تعزيز الديمقراطية، فلقد بات واضحاً الان ان غياب الديمقراطية وغياب المشاركة الشعبية في صنع القرارات من خلال المؤسسات الديمقراطية طوال عشرات السنين التي انقضت قبل تشرين الثاني عام ١٩٨٩ ـ ادت لكل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عانينا ونعاني منها لغاية الان ـ فنحن مع ترسيخ النهج الديمقراطي وقوننته وسأسسته.

٢ ـ الكيفية التي ستعالج فيها هذه الوزارة الازمة الاقتصادية بجميع تجلياتها، المديونية، البطالة، والفقر، والغلاء والتبعية للمؤسسات الراسمالية ولاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٣ ـ الموقف المبدئي من قضية تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية.

دولة الرئيس... حضرات الزملاء النواب: لقد اقتضت التقاليد البرلمانية في الاردن وفي بلدان عديدة في العالم التي تمارس الديمقراطية، ان تقوم حكومة مؤقتة بالاشراف على انتخابات نيابية، ثم تتنحى بعد اتمام مهمتها لتفسح المجال لتشكيل حكومة جديدة تراعي تشكيلة المجلس المنتخب.

ولم يكتسب هذا التقليد مشروعيته بحكم الاستمرارية او العرف والعادة وانما لان اي حكومة تشرف على الانتخابات وتعرف انها ستستمر في الحكم بعد اجراء الانتخابات خصوصاً في بلدان العالم الثالث التي تفتقر لتقاليد برلمانية عريقة لايمكن ان تكون منزهة عن الهوى او القصد الذي لاتخلو منه طبيعة الانسان مهما حاول ان يسمو بخلقه فوق الاعتبارات الذاتية والخاصة. وان تشكيل حكومة جديدة وتقديم بيان وزاري لمجلس النواب يوضح مبادىء وخطط وبرامج تلك الحكومة يعتبر امراً ضرورياً تمليه طبيعة العمل البرلماني والاعراف الديمقراطية. فقد سبق لحكومات اردنية سابقة ممارسة هذا العرف.

لقد بدأت هذه الحكومة قبل التعديل عهدها بالاعتداء على السلطة التشريعية واقدمت دون مبرر على حل مجلس النواب الحادي عشر وفي ظروف عادية لاتوجب البتة حل المجلس على النحو الذي اقدمت عليه وكان من الممكن ان يبقى موضوع حل المجلس اياه امراً خلافياً لولا انه تبين بعد ذلك انها انما اقدمت على هذا الاجراء الغريب بهدف تعديل قانون الانتخاب.

اي انها لجأت مع سبق الاصرار لتغييب السلطة التشريعية ووضع قانون انتخابات مؤقت واجراء الانتخابات على اساسه وباشراف الحكومة نفسها التي عدلت القانون الذي اساء اساءة بالغة للوحدة الوطنية وعمل على تفتيتها، واثار النعرات والعصبيات العشائرية والطائفية والاقليمية والجهوية والعرقية كما لم يثرها اي عامل سلبي آخر من قبل، ليصبح مقياس جداره الناخب والمرشح على السواء ينحصر فقط في مدى ولائه للعشيرة او للطائفة او للاصل والمنبت وليس لمصلحة الشعب والوطن.

ان لجوء الحكومة لحل مجلس النواب السابق ومنحها لنفسها صلاحية تشريعية مؤقتة دون ان يكون هناك ظرف استثنائي قاهر ـ كما نص عليه الدستور ـ لا ينم الا عن ميول غير ديمقراطية، وخروج عن التقاليد البرلمانية ولايعبر الا عن نزعة الاستئثار بالسلطة، والتهرب من رقابة السلطة التشريعية.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء الافاضل: ربما كانت حرفية الدستور تساعد دولة رئيس الوزراء على اعتبار خطاب العرش بيان وزارياً لحكومته، يطلب الثقة من مجلسنا على اساسه. غير ان هذا الخيار الذي لجأ اليه يتناقض مع نزوع الاردنيين لممارسة الديمقراطية بالمعنى

الحقيقي للكلمة. علاوة على ان حرفية الدستور في هذا المجال تظل غير ملزمة. ذلك ان رأس الدولة وفقاً للدستور يعتبر رئيساً للسلطات الثلاث، ولايجوز والحالة هذه، لاي سلطة ان تختبىء وراءه في مواجهة سلطة اخرى هذا من جهة ومن جهة اخرى فان مجلسنا معنيٌّ في الاساس بمناقشة الاهداف والخطط والبرامج المستقبلية. وجلسة الثقة هي فرصة لنواب الشعب للخوض بمناقشة تفاصيل سياسات الحكومة في كافة المجالات.

ان التمسك بحرفية الدستور، على الوجه الذي اختارته هذه الحكومة يشكل اساءة بالغة لروح العصر وللديمقراطية الحق.

لقد اختارت حكومة دولة الدكتور المجالي عمداً التذرع بالسابقة الدستورية لحكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر الثانية عام ١٩٩١ التي طلبت ثقة مجلس النواب الحادي عشر على اساس خطاب العرش يومئذ، في حين ان الخلاف كبير بين الحالين ذلك ان حكومة الشريف لم تحل مجلس النواب ولم تصدر قانون مؤقت تجري الانتخابات النيابية بموجبه.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء الافاضل، انه لصحيح ما ذهب اليه بعض المعلقين السياسيين في احدى صحفنا اليومية، من ان دستورنا الذي أقر عام ١٩٥٢ كان يعكس الفترة الديمقراطية لحياتنا السياسية ولذلك جاء دستوراً متقدماً بالقياس لكل الدساتير في البلدان العربية يومئذ.. غير ان هذا الدستور المتقدم اجريت عليه تعديلات عديدة وأضيفت اليه مواد اخرى كانت في الواقع وليدة عهد الاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية.

وقد اختارت هذه الحكومة ان تستند إلى تلك التعديلات التي املتها ظروف استثنائية.. وهي خيار يعكس رغبة هذه الحكومة في الشد إلى وراء... لعهد الاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية.. وليس هدفه أن اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني قد ضمنت الميثاق ما يفيد بضرورة الغاء او تعديل بعض مواد الدستور التي تعرضت للتبديل او الاضافة خلال فترة الاحكام العرفية.

دولة الرئيس، حضرات النواب: اننا مطالبون في هذه المرحلة نواباً وحكومة ومواطنين ان نعمل من اجل تعزيز مسيرة الديمقراطية والحيلولة دون انتكاستها لانها مدخلنا الاساسي للتغيير ولابد من العمل على وحدة كافة القوة الخيرة في بلدنا التي تعز عليها قضية الديمقراطية والتعددية السياسية والفصل بين السلطات والوقوف بحزم في وجه كل القوى المعادية للديمقراطية التي تريد ان تدفع عجلة التطور الى الخلف في نفس الوقت الذي تردد فيه حرصها على المساواة والعدالة والديمقراطية.

دولة الرئيس... حضرات الزملاء الافاضل: تجري عملية السلام في اسوأ توازن للقوى بالنسبة للعرب على الصعيدين العالمي والعربي وتبرز الولايات المتحدة القوة الاعظم الوحيدة في العالم، وهي في تحالف استراتيجي

مع اسرائيل واستغلت الولايات المتحدة هذه الفرصة لاعادة هيكلة المنطقة ككل من خلال طرح مشروع تسوية ما للنزاع العربي - الاسرائيلي - وللقضية الفلسطينية يحقق لها نوعاً من المصداقية في المنطقة ويجنبها احتمالات وقوع المنطقة في ايدي قوى معادية لها.

ونلمس هنا في الغالب حساسية امريكية من مثل هذه الاحتمالات، اكثر من الاستجابة لحل الصراع المحتدم في المنطقة حلاً عادلاً الامر الذي اوجد ميلاً عند الدول العربية وبينها الاردن في عدم الظهور كطرف رافض لسلام، وهو ما كانت تراهن عليه اسرائيل دائماً، ورغبة من الجانب العربي في عدم تحمل تبعات فشل المفاوضات وفي اعتقادي ان الاطراف العربية ينبغي ان تتمسك بالثوابت الوطنية والقومية معاً، وهي تطبيق قرارات الشرعية الدولية.

ان قضية السلام في المنطقة هي قضية قومية وليست قطرية فحسب والقضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في المنطقة.. ولهذا فلا بد من تظافر جهود كافة الاطراف العربية المعنية باتجاه خلق واقع جديد في المنطقة يهيء المناخ الملائم لاقامة هذا السلام بعيداً عن الهيمنة الامريكية الاسرائيلية وعن استفراد هذا التحالف المضاد بكل طرف عربي على حدة وتطبيع العلاقات العربية الاسرائيلية، ورفع المقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل، وفتح الاسواق العربية لبضائعها قبل تحقيق السلام العادل والشامل الامر الذي من شأنه ان يؤدي في النهاية لتبني مواقف انفصالية بمعزل عن القضايا الرئيسية والجوهرية، واستغلال مثل هذه المواقف للضغط على اطراف عربية اخرى بهدف اضعاف تماسكها ووحدة مواقفها.

وهنا ينبغي ان نؤكد على الجانب الاردني المفاوض كي يلتزم هذا المبدأ.. فإلى جانب النضال الحازم والثابت لاستعادة ارضنا المحتلة منذ عام ١٩٦٧ والعمل على استعادة كامل حقنا من مياه نهري الاردن، واليرموك والتسليم لاعادة النازحين الفلسطينيين عام ١٩٦٧ لديارهم وتطبيق قرار ١٩٤ الخاص بلاجئي عام ١٩٤٨.

وإلى جانب ذلك كله فلا بد من الالتزام المبدئي بالتضامن مع م. ت. ف. في الاصرار على اعادة القدس العربية كجزء لايتجزأ من الارض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ والثبات على هذا الموقف دون التزحزح عنه قيد انملة.

يبقى ان تقوم الحكومة بتقديم تقارير وافية لمجلسنا عن سير المفاوضات على المسار الاردني سواء في الثنائية او المتعددة ليكون المجلس في الصورة كاملة.

لا ان يظل المجلس مغيباً عما يجري كما هو الحال لغاية الان. فقد اشارت الانباء مثلاً إلى التوقيع على مذكرة تفاهم اردنية اسرائيلية في واشنطن حول اعادة فتح فروع البنوك التجارية الاردنية في الاراضي الفلسطينية المحتلة التي ستواصل تعاملها بالعملة الاردنية طوال الفترة الانتقالية.

والسؤال الذي يبرز هنا كيف يمكن ان تمارس الرقابة الاردنية على فروع البنوك في

الاراضي المحتلة في حين اننا نفتقد السيطرة السياسية على هذه المناطق، ذلك انه من الممكن ان تضمن غطاء العملة الاردنية التي تتحول رسمياً تحت الاشراف الاردني للاراضي المحتلة، ولكن كيف يمكن ان يجري تأمين هذا الغطاء للملايين التي يمكن ان تتسرب بشكل غير رسمي؟ بالاضافة إلى ذلك فقد تسربت الانباء بانه بموجب هذا الاتفاق فان كل دخل فروع البنوك الاردنية العاملة في الضفة والقطاع ينبغي ان يودع في البنك المركزي الاسرائيلي... اليس هذا يشكل خطراً كبيراً على عملتنا التي ستظل قيمتها رهناً بارادة البنك المركزي الاسرائيلي.

مرة اخرى نقول لا بد من ان يوضع المجلس في صورة نشاط الوفد الاردني للمحادثات الثنائية والثلاثية. ان هذه المفاوضات ستحدد مستقبل بلدنا وشعبنا لاجيال واجيال.. فلا ينبغي ان تظل خلف ابواب مغلقة.. ولاينبغي ان يظل الشعب ونواب الشعب في غياب عما يجري.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمون: اكد البيان الوزاري على اقرار وثيقة خطة خمسية اقتصادية اجتماعية للاعوام ١٩٩٣ - ١٩٩٧ ويلاحظ ان هذه الخطة الخمسية الاقتصادية الاجتماعية قد تم تصميمها وفقاً لبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي فرضه صندوق النقد الدولي علينا.. والذي لم يتمخض لغاية الان الا عن تفشي البطالة وليس تخفيضها.. بحيث اصبحت تشكل نسبة لاتقل عن ٢٠٪ من القوة العاملة.. وعن زيادة نسبة الفقر ليصل نسبة عالية لاتقل عن ٢٥٪ وفقاً للارقام الرسمية مع ان الواقع هذه النسبة اعلى من ذلك.. اضافة إلى المديونية العالية التي لاتعلن الحكومة عن ارقامها الحقيقية.

ان مظاهر وتجليات الازمة الاقتصادية المتمثلة بالمديونية الباهظة، والبطالة المتفشية والعجز في الموازنة، وغلاء الاسعار وتفاقم نسبة الفقر بين السكان وزيادة الضرائب (على اختلاف مسمياتها).. تستدعي منا اهتماماً كبيراً خصوصاً وان التزام الحكومة التقليدي العجيب الغريب بوصفات صندوق النقد الدولي لم تزد هذه المظاهر الا استفحالا..

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمون: ان الوضع الاقتصادي المأزوم بحاجة فعلاً لبرنامج تصحيح لكن ليس البرنامج الذي يقترحه الصندوق هو البرنامج المناسب لنا فليس استعمال الضرائب كأداة للتصحيح ولا الغاء الدعم عن السلع الاستهلاكية الاساسية اجراءً سليما في ظروف بلادنا لان المكلف الاردني مرهق بالاعباء الضريبية وأي تقليص لدعم المواد الاستهلاكية الاساسية ستؤدي لنتائج سلبية على مستوى الاقتصاد ذاته وعلى الامن الوطني ايضاً لان مثل هذا الاجراء سوف يضر بحوافز الانتاج وتخريب مناخ الاستثمار وتخريب مناخ الادخار.

ان توسيع القاعدة الضريبية عن طريق تعميق حوافز الانتاج من اجل زيادة الانتاج

هي الوسيلة الانسب والاضمن لنجاح الاصلاح الضريبي.

كما ان فتح باب الاستيراد على مصراعيه هو احد اهم اسباب الازمة الاقتصادية وان الاستمرار في هذا النهج سيؤدي لابتلاع ليس فقط وارداتنا من العملات الصعبة بل وايضاً حصيلة النمو الاقتصادي وبدون هذا النمو الاقتصادي لن نستطيع معالجة آفاتنا الاقتصادية التي تأخذ بخناق مجتمعنا من بطالة وغلاء وفقر ومديونية.

اما بالنسبة للبطالة التي اصبحت تشكل نسبة عالية من القوى العاملة فلا بد من وضع الخطط لحلها وتحديداً عن طريق تنشيط الاقتصاد الوطني وتحفيز الاستثمارات ليس فقط من جانب الدولة وانما ايضاً من جانب القطاع الخاص.

كما لا بد من بذل جهود حثيثة باتجاه تنقية الاجواء السياسية العربية، وفتح صفحة جديدة داخل الاسرة العربية فذلك من شأنه بعث الحياة في ميثاق العمل الاقتصادي القومي واعادة دراسة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. واقامة مشاريع اقتصادية على المستوى القومي تلبي حاجات السوق وتسهم في توفير فرص عمل كثيرة للايدي العاملة العربية واحياء اتفاقية السوق العربية المشتركة.

ان تحييد العمل الاقتصادي العربي بعيداً عن تأثير الخلافات السياسية الطارئة والالتزام باولوية العلاقات العربية هي وحدها القادرة على منح الدول العربية كمجموعة اقليمية التأثير في الوضع الدولي الجديد، وحمايتها من مخاطر التبعية والخضوع لما يسمى بالنظام العالمي الجديد والحد من استنزاف ثرواتها والحفاظ عليها وبالتالي على وضعها في كفة توازن متكافىء مع القوى والتكتلات العالمية الاخرى.

وهكذا نقول بان مشكلة البطالة ليست سوى افراز من افرازات تداعي واختلال التوازن الاقتصادي لذا لابد من رسم استراتيجية محلية وعربية للتشغيل متصلة اتصال وثيق مع مجمل سياسات الاستثمار والتعليم والتدريب.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمون: يجب على الحكومة ان تولي قضية الامن الغذائي عناية خاصة، ومن منظور التركيز على القطاع الزراعي، ارضاً، وانتاجاً، وانساناً، وأن تدرس الاختناقات في مخرجات القطاع الزراعي، وان تساهم في اعفاء مدخلاته من الكلفة العالية. ولابد من توحيد جهات الاقراض والتمويل، وخاصة اعادة ترتيب ديون المزارعين بجدية وموضوعية، وان تجتهد الحكومة في ايجاد اسواق جديدة امام المنتجات الزراعية كي لاتبقى تحت رحمة الارتباط بالمواقف السياسية، وهذا ما يفرض الان النظر في ديون صغار المزارعين الذين تراكمت عليهم الاعباء، وقد يخرجون من سوق العمل الزراعي اذا لم تحل مشكلاتهم جذرياً واعفائهم منها.

اطلب من الحكومة ان تعامل في قوانينها

وتشريعاتها ولوائحها القطاع الزراعي بنفس الدرجة من الاهمية التي يحظى بها القطاع الصناعي، وان تعمل جاهدة على توجيه استثمارات القطاع الخاص نحو الزراعة والتصنيع الزراعي ومنحه الاعفاءات والتسهيلات التشجيعية، وان يتم التركيز على زراعات ومحاصيل الامن الغذائي، كالقمح، واللحوم والثروة الحيوانية.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمون: اننا في هذا الزمن الذي تتسارع فيه الاسعار، وتتضاءل فيه المداخيل والرواتب وترتفع ارقام البطالة وغير هذا من الازمات التي تدق ناقوس الخطر، الذي يهدد استقرارنا الاجتماعي وامننا الوطني فانني اطالب بداية بتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي، واعادة النظر في كلف المعيشة بين الحين والاخر، وتحسين اوضاع العاملين في اجهزة الدولة، كي تتمكن هذه الاجهزة من اداء دورها، وكي يستطيع العاملون فيها من الحياة ولو في ابسط صورها.

دولة الرئيس، الزملاء النواب : تعمل الحكومة لتطبيق مبدأ اللامركزية، وهذا توجه تشكر عليه، لكن المطلوب اولاً هو اعداد الادارة التنموية التي تدرك أبعاد اللامركزية، وتعرف الاولويات المطلوبة للاقاليم، وتكون على درجة من الوعي الشمولي في رسم السياسات العامة، وهذا يتطلب اعداداً وتدريباً وتأهيلاً، واشراكا للكفاءات في كل محافظة حسب تخصصها لتعاون بالرأي والمشورة والدراسة والمعلومة الجهاز المركزي في الاقاليم.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمون: اما بالنسبة للعدالة الاجتماعية والتي يظل تحقيقها المعيار الاساس في تقيم اداء اي سلطة او نظام، ذلك لانها وفي حال تحققها انها تعكس اصالة وعمق انتماء اصحاب القرار لتراب هذا الوطن وانسانه.. وبذات القدر الذي يعكس فيه غيابها او تغيبها اغتراب السلطة واصحاب القرار.

وانطلاق من ذلك فانني على قناعة اكيدة على غياب العدالة الاجتماعية ان كان في حالة توزيع الدخل او في حالة الخدمات العامة بين منطقة واخرى وفي حالة التوظيف والتعيين وفي حالة تحصيل الحقوق. وان المحسوبيات والواسطات والرشوة مظاهر كبيرة متفشية في بلدنا تلعب دوراً في كسر القوانين والانظمة وبالتالي فان هذه المظاهر نقيض للديمقراطية والتقدم والاستقرار.

دولة الرئيس، حضرات النواب: اما بالنسبة للخدمات العامة فانها تنقص ويتدنى مستواها كلما ابتعدت عن مركز العاصمة بشكل عام وكلما ابتعدت عن مراكز المحافظات والالوية حيث تكاد ان تتلاشى في الاطراف والمناطق البعيدة لذا فانني اطالب الحكومة بالاهتمام بالمناطق البعيدة في الارياف والبوادي في الاردن بشكل عام من اجل تشبيت الناس في مناطقهم وحتى نحد من هجرة الناس الى المدن وضواحيها.

اما بالنسبة للخدمات في دائرتي الانتخابية فانني أطالب الحكومة بما يلي :

اولاً : الاهتمام بالبيئة وخاصة في منطقة الفحيص والاغوار كما تحدث الزملاء عن الاسمدة والسميات في المواد الزراعية الاخرى.

ثانياً : فتح كليات زراعية واكاديمية في منطقة الاغوار الوسطى.

ثالثاً : اقامة مستشفى في منطقة دير علا خاصة انه مطلب قديم منذ اكثر من خمسة سنوات والوعود بشان ذلك كثيرة وكبيرة.

رابعاً : تحويل الهاتف إلى آلي في منطقة العارضة وعيرا ويرقا.

خامساً : الاهتمام في منطقة حوض البقعة وانشاء مديرية ناحية في منطقة عين الباشا وتطوير الخدمات الصحية فيها إلى مستشفى.

سادساً : ترفيع ناحية الصبيحي الى قضاء.

سابعاً : تحويل كلية مجتمع السلط إلى جامعة حكومية اسوة بباقي المحافظات وخدمة لشباب وطلاب البلقاء.

ثامناً : الاهتمام بالجانب السياحي وخاصة منطقة البحر الميت ووادي شعيب، اما باقي المطالب فانني احتفظ بمناقشتها عند مناقشة مشروع الموازنة.

دولة الرئيس، حضرات النواب: اما بالنسبة للثقة فانني اعلن حجبها عن هذه الحكومة لخلافي معها في الجوانب الرئيسية التالية : في الجوانب الديمقراطية والاقتصادية والسياسية الذي ناقشتها كما اسلفت مناقشتها مع اعتذاري الشديد لشخص دولة رئيس الحكومة واعضاءها المحترمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليك السلام، شكراً للدكتور مصطفى الشنيكات الكلمة الان للسيد عبدالعزيز جبر والمتكلم الذي يليه السيد جمال الخريشا.

السيد عبدالعزيز جبر : دولة الرئيس، حضرات الاخوة الزملاء، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قال الله تعالى :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾

وقال تعالى

﴿ انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فأبين ان يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوماً جهولا ﴾

صدق الله العظيم

السيد الرئيس، السادة الزملاء: علينا جميعاً ان نقدر عظم المسؤولية الملقاة على عاتقنا كنواب ووزراء سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية انها في الدنيا امانة ويوم القيامة حسرة وندامة لمن فرط ولم يؤد الامانة على وجهها الصحيح، (ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات إلى اهلها، واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل).

وان المسؤولية ولاسيما مسؤولية الحكم التي يعتبرها الكثير منا مغنماً كانت عند سلفنا الصالح وحسب منهجية الاسلام مسؤولية ومغرماً والحاكم في الاسلام لابد ان تتوفر فيه من الصفات الشرعية والعلمية والعدالة والتقوى ما تجعله اهلاً لحمل الامانة والمسؤولية وجعل الاسلام المرجعية في الطاعة

قال تعالى :

﴿ يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله والرسول وأولى الامر منكم فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الاخر ذلك خير وأحسن تأويلا﴾.

صدق الله العظيم

وأولى الامر منكم اي من المؤمنين الذين يتحقق فيهم شرط الايمان وحد الاسلام من طاعة الله وطاعة الرسول وافراد الله سبحانه وتعالى بالحاكمية وحق التشريع للناس من ابتداء وطاعة اولى الامر منكم تبعاً لطاعة الله والرسول في حدود المعروف المشروع والذي لم يرد نص بحرمته وفي الحديث (السمع والطاعة على المرء المسلم فيما احب وكره مالم يؤمر بمعصية فاذا امر بمعصية فلا سمع ولا طاعة بناء عليه فان الحكومة التي لابد ان تلتزم بشرع الله لها على الناس حق السمع والطاعة ولذلك فان اول مطلب من مطالبنا والاساس في هذه المطالب ان تكون الحكومة ملتزمة بشرع الله وان علينا واجب المطالبة بهذا الامر كشرط أساسي لثقتنا بها.

٢ ـ ان على الحكومة ان تلتزم بشرع الله وان تخاف الله في جميع شؤونها ولو نظرنا إلى واقع حياتنا في وسائل اعلامنا واقتصادنا وما نسميه بالثقافة والفنون ووسائلنا التربوية التي نعبر بها عن ذاتنا وفي القوانين التي تعج بها حياتنا لوجدنا فيها خروجاً على منهج الله وخروجاً على شريعته. وعندنا الحقائق كثيرة، نحتاج إلى وقت أوسع للحديث عنها ومطالبة بتحقيقها.

٣ ـ اما بالنسبة لكلمتي فسأركز فيها على نقاط قليلة بارزة نحصرها في نقطتين وفي نقطة ثالثة احدد ملاحظات ومطالب.

اما النقطة الاولى حول الاتفاق بين الحكومة ودولة العدو اليهودي فيما يتعلق بالهدف الذي دعا له الاتفاق (تحقيق السلام العادل والدائم والشامل وفقاً لدعوة مدريد) واليكم ايها السادة مواطن الخطورة في النص المذكور:

١ ـ الاعتراف بدولة اليهود على الارض الفلسطينية المقدسة خلافاً لكل الشرائع والقوانين الدولية وهذا تنفيذ لوعد بلفور المشؤوم، بل واعتراف صريح بمضمونه ويعني هذا قبول دولة اسرائيل ضمن المجموعة العربية تحت اسم جديد.

٢ ـ الصلح مع اليهود الغاصبين وهذا يعني الندم على فترة الصراع السابق والاعتراف بان كل الاجراءات والحروب والاحتلال

والارهاب والتدمير والاعتقال والتشريد ودماء الشهداء الذي مارسته الدولة اليهودية الغاصبة كان مبرراً لانها تدافع عن شرعية وجودها لان الصلح يعني الاعتراف بالحق للغاصب في تلك الارض.

٣ ـ تحقيق السلام العادل والدائم والشامل بين الدول العربية والفلسطينيين واسرائيل فقد جاء ذكر الدول العربية كدول اما حينما ورد في ذكر الفلسطينيين ورد هكذا بدون دولة وهذا يعني الموافقة على اعتبار الفلسطينيين افراداً ليسوا شعباً أو دولة وهذا انسجام مع التوجه الامريكي الاسرائيلي بعدم السماح بقيام دولة فلسطينية ان الصراع العربي الاسلامي ـ اليهودي هو صراع حضاري ووجود لا صراع حدود وصراع بين المشروع النهضوي العربي الاسلامي ـ والمشروع الماسوني الغربي الصهيوني اليهودي الامريكي، وقد ألغت هذه الاتفاقية هذا البعد من الصراع وهمشت الصراع لصالح العدو اليهودي المتغطرس.

٤ ـ ان هذا الاتفاق وحسب النص المذكور يهدف إلى تسليم ٨٠٪ من الارض الفلسطينية لليهود فاين هو السلام العادل والدائم والشامل؟ اين عناصر العدل واين عناصر الدوام واين عناصر الشمول.

أ ـ أما قضية الامن الواردة في جدول اعمال الاتفاقية : الناظر في عناصر هذا البند يعجب كيف تم قبوله للمخاطر التي يحتويها لان تطبيقه سيعني منع الشعب المشرد والامة التي انتهكت حقوقها من أي عمل يعيد الحق الى اهله وهذا يعني التزام الحكومة الاردنية بالحفاظ على امن دولة اسرائيل المغتصبة وعدم المساس بكيانها الغاصب ولو بقصيدة يلقيها طالب في مدرسته.

ب ـ الاخذ بالمصطلح اليهودي بتسمية كل من يقوم بعمل لتحرير ارضه واخراج المحتل منها. والتصدي للهجمة اليهودية على الارض العربية والثقافة العربية والوجود الغربي بانه (ارهابي) وهذا يعني الاستسلام الكامل للعدو اليهودي وستصبح بناء عليه كلمة جهاد او مجاهد جريمة يعاقب عليها القانون واذكر هنا كيف حذفت لفظة الجهاد من قاموس مؤتمر دكار الاسلامي.

جـ ـ ان هذا البند سيحولنا إلى حماة لدولة اليهود اتساءل هنا هل الاجيال ملزمة بذلك وكيف يملك جيل او مجموعة او دولة هذا الحق؟

د ـ لقد تمت الموافقة على نزع سلاحنا وسوف لن تلتزم اسرائيل بذلك وهي التي تملك الاسلحة ومن اجل سلاح اسرائيل الذري والصاروخي تم تدمير سلاح العراق الذري والصاروخي.

هـ ـ ان الاتفاق المذكور يعني انهاء الحقيقة التاريخية الاسلامية بكل ما فيها واعتبارها تراثاً انتهى دوره، والعودة إلى مرحلة القبلية والنفوذ اليهودي فهل هذا مناسب

لمكانة هذه الامة ونقطة مضيئة في تاريخها، استغرب ذلك؟

ان الاتفاقية المذكورة تجعل من الاردن حزاماً امنياً وبعداً استراتيجياً لدولة العدو اليهودي، وان من اخطر القضايا ان تكون القضايا الامنية ومنها امن اليهود بتنسيق مع الاردن، فما هو مفهوم اليهود للأمن الاردني ياترى؟ وماهي النصائح التي سيقدمها اليهود للامن في الاردن سوى مزيد من الكبت للحريات ومحاربة التيار الاسلامي ومسح الثقافة العربية الاسلامية الاصيلة واستبدالها بثقافة منسجمة مع الاوضاع الامنية اليهودية الجديدة.

وستعمل ايها السادة إلى تطوير المناهج والبرامج التربوية والاعلامية على تغيير وحذف لكل ما يمس الكيان اليهودي الغاصب من قريب أو بعيد، واتساءل هنا هل سيكون من مناهجنا في المدارس الآيات القرانية مثل قول تعالى (لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين اشركوا) ام ستحذف؟ هل ستدرس لابنائنا وبناتنا غزوة بني قريظة وبني النضير وخيبر اسألوا عن ذلك ما حدث في تطوير المناهج في مصر. واحيلكم الى تلك المناهج الجديدة.

اما المياه التي يكثر الحديث عنها رئيس الوزراء فيجعل لها الاهمية المقدمة حتى على المقدسات بما فيها الاقصى قبلة المسلمين الاولى ومسرى النبي محمدﷺ ومعراجه إلى السموات العلى، فاننا نلاحظ ان الاتفاقية تجعل من الاردن ودولة الكيان اليهودي الغاصب كياناً واحداً وتستلزم اتفاقاً لاقتسام المياه واعطاء اليهود الحق والشرعية في استخدام مياه الاردن واليرموك اللذين مزجت مياههما بدماء آلاف الشهداء من الصحابة الذين كان لهم الفضل في السيطرة عليهما من العدو الروماني الغاصب في ذلك الحين، كيف يسمح دولته لنفسه ان يتفق مع الغزاة والطامعين من شراذم اليهود ان يقتسم معهم مياهنا التي هي حياتنا (وجعلنا من الماء كل شيء حي). لا استطيع لضيق الوقت ان أفصّل أوان اتابع معكم التحليل الكامل للاتفاقية المزمع عقدها بناء على جدول الاعمال الموقع بين الحكومة وبين اسرائيل ولكن اعدكم بتوزيع تحليل كامل عليكم لهذه الاتفاقية.

● الانتخابات:

اما بالنسبة للانتخابات، وهي النقطة الثانية في موضوعي ان حكومة دولة السيد عبدالسلام المجالي جاءت من اجل هذا الموضوع، اقول كان هذا الهدف منطقياً بالنسبة لهذه الحكومة التي تتبنى خط المسالمة مع الكيان اليهودي، وكان جديراً بها مادامت تسعى الى هذا الهدف ان نصل الى ايجاد صيغة معينة لايجاد برلمان يختلف عن البرلمان السابق يوافقها على ما تريد وصدرت الصحف في ذلك الحين تعبر عن هذه الافكار بكل صراحة فقد ورد في مقال في احدى الصحف اليومية مايلي : (ان احتمالات توقيع معاهدة سلام تفرض التفكير بمواصفات معينة كما تفرض خضوعه لمعادلات محددة اي البرلمان اهمها ان تكون الاغلبية فيه مؤيدة للسلام لذلك

فالحكومة تطرح مقولات مثل تعديل قانون الانتخاب لتحجيم التيار الرافض للسلام وضمان اغلبية برلمانية تمثل التيار الوطني، في ضوء هذه الاعتبارات التي تسيطر على تفكير الجميع فان اي خطوة ستخطوها الحكومة لتحجيم تيار سياسي عن طريق تعديل قانون الانتخاب او اصدار قانون جديد يتجاوز مجلس الامة او عن طريق حل البرلمان، سينظر اليها على انها انتكاسة للعملية الديمقراطية فقد تولى دولة د. عبدالسلام المجالي رئاسة الحكومة الاردنية في هذه المرحلة لانه رئيس الوفد المشترك لمحادثات السلام ولانه الشخصية التي يرى فيها انها الانسب لادارة هذه المرحلة) انتهى المقال.

ايها السادة الزملاء: انا لن ازيد على ما جاء فقد صنعت الحكومة كل ذلك، انها شطبت اراء مجلس النواب السابق المتمثلة في اراء ستين نائباً اجتمعوا في قاعة الصور وقرروا ان اي تعديل لقانون الانتخاب لابد ان يمر من خلال القنوات الدستورية، ثم عمدت إلى التخلص من هذا المجلس الذي اختاره الشعب ليمثله وليدافع عن حقوقه قبل انتهاء مدته الدستورية حتى لايرتفع بعد ذلك صوت معارض، وتحدت الحكومة كل الشعب بتعديل مواد قانون الانتخاب وتحدت الدستور الذي لايسمح للحكومة بوضع قوانين مؤقتة الا في حالة الضرورة القصوى ولا ادري اين هي الضرورة التي اقتنعت بوجودها هذه الحكومة؟

السيد الرئيس، السادة النواب: لا اريد ان اتحدث طويلاً عن نزاهة حكومة الدكتور عبدالسلام المجالي في اجراءاتها وممارساتها الانتخابية، هل اتحدث عن النزاهة في البطاقة الانتخابية حيث كان المواطن يبحث عن بطاقات عائلية فيجد بعضها في اماكن متعددة ولايجد بعضها الاخر، ام في تشتيت الاسماء للعائلة الواحدة في اماكن تبتعد او تقترب؟ وحدث ولا حرج عن الاف البطاقات المفقودة والاسماء المغلوطة، اما التضييق على مرشحي الحركة الاسلامية من خلال اجراءات غير قانونية فحدث عنها ولا حرج لقد منع المرشحون خطباء المساجد من ممارسة لواجباتهم في الدعوة إلى الله ومن القاء الدروس والمواعظ ولم يبق الا ان يمنعوا من اداء صلاة الجماعة في المساجد كما منعنا من عقد اللقاءات الانتخابية في مقراتنا المتعددة، فضلاً عن منع المهرجانات الانتخابية، وختمت الحكومة ذلك كله بالصمت المريب على توزيع النشرات المطبوعة على ورق أبيض مصقول وثمين بكميات كبيرة تحمل في طياتها التشكيك الرخيص في نواب الحركة الاسلامية، فاذا كانت الحكومة تدعي انها لاتعلم من وراء هذه النشرات الرخيصة؟ فهل هذا الادعاء يعفيها من المسؤولية وان كان ذلك بعلمها وباطلاعها وعلم اجهزتها فلماذا هذه الحملة الظالمة وهذا التشكيك، وهل من يقوم بهذا او يسكت عليه يستحق تحمل مسؤولية الامانة والحكم في هذه الامة المغلوبة على أمرها، وهناك طعون كثيرة في اجراءات

تمت خلال العملية الانتخابية واثناء الفرز واخيراً اطرح هذا السؤال لماذا لم يستطع احد ان يشكك في انتخابات ٨٩ وظلت سمعة تلك العملية والحكومة التي اجرتها موضع تقدير واحترام.

كل ذلك تم ايها السادة في ظل قانون اسمه الصوت الواحد قانون فصّل تفصيلاً وطبخ في مطابخ بعيدة عن بلدنا، بدعة لم يعرف في تاريخ الديمقراطية بدعة مثلها، لم يستشر فيه من العقلاء والمجربين احد إلا قال فيه ما قال مالك في الخمرة، مزق الامة وبث العداء بين الاخوة في العشيرة الواحدة، وعاش الناس شهوراً على اعصابهم والحكومة تناور على الناس والناس يتساءلون هل يصدر قانون الصوت الواحد ماهذا ياقوم هل يصدر هذا عن مسؤول يقدر الامانة والمسؤولية ويراعي حرمة المصلحة العامة، واخيراً هل مصدر هذا القانون هو هذه الحكومة ام غيرها؟ هذا سؤال يفرض علينا.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء، لي بعض الملاحظات حول الاعلام، الاعلام الذي يتمثل في التلفاز وفي الاذاعة، التلفاز في برامجه الغربية، يعرض افلاماً تخدش الحياء يعرض على بناتنا في البيوت، يُعرض الغربي وهو يُقبل او وهو يداعب أو غير ذلك، هل تقبلون ان يعرض هذا على بناتكم؟ هل تقبلون ان يعرض هذا على اولادكم؟ هذه ناحية.

الناحية الثانية الدعايات والاعلانات، حيث تأتي فتاة في العشرين أو في الثانية والعشرين من عمرها لترقص ولتغمز في عينيها وتقول دعاية للسمنة او للزيت ما هذا؟ هل يجوز هذا في بلدنا؟

الثالث دور المعارضة في الاعلام ما هو دور المعارضة، الاعلام يعرض صوت الحكومة ولا صوت للمعارضة مطلقاً ولذلك هذا ليس امراً ديمقراطياً، هذا ينافي الديمقراطية الاذاعة كذلك. انا حدثني عن المسؤول عن الركن الديني في الاذاعة، قلت له اين الاحاديث؟ واين المتحدثون قال : والله منعنا من صرف اجور لهؤلاء ولكن هل تدفع الاجور لاولئك من المطربين ومن المطربات واما الدعاة والعلماء في هذا البلد لايدفع لهم. كذلك نرجو ان تكون اذاعة للقرآن الكريم واذاعة للدروس للفقه وقد حدثت فيها معالي الاخ وزير الاوقاف ووعد مشكوراً وان شاء الله يقوم بهذا العبء.

كذلك اريد من الحكومة ان تسارع ومن هذا المجلس في اكمال قانون نقابة المعلمين لتظهر هذه النقابة، وانا هنا لي تعليق بسيط ارجو من الاخوة ان يستمعوه جهاز التربية والتعليم في هذا البلد هو اهم جهاز. وهو الذي تنبني عليه التربية كل ضابط وكل موظف وكل وزير لا بد ان يمر من خلال هذا الجهاز التربوي فاذا لم نرعى واذا لم نحافظ على هذا الجهاز انهارت التربية وانهار ما بعدها. لذلك انا انصح اي حكومة تأتي ان ترعى المعلمين وان ترعى المدارس وان ترعى المناهج.

التطوير التربوي في مدارسنا، ما المقصود منه، انا اسمع ان هناك خبير امريكي وخبير

انجليزي في مناهج الاجتماعيات. ما عملهم في هذه اللجان؟ اتساءل نحن عندنا الخبراء وعندنا اصحاب الاختصاص، المربين الافاضل، فلماذا نستورد امثال هؤلاء الخبراء اهذه توصية البنك الدولي ام صندوق النقد الدولي لا ادري. الاسعار : لماذا لجأت الحكومة إلى زيادة اسعار السلع الضرورية للفقراء. مثل الكاز بما يتدفأ الفقراء؟ لم يعد في بلادنا حطب. ولذلك ارجو ان تنظر اي حكومة إلى هذه الطبقة الفقيرة وان تراعي الاسعار لهذه الطبقة المسحوقة الزيادات في رواتب الكبار ما سببها؟ زيادة راتب رئيس الوزراء والوزراء والحقوا بها رئيس مجلس النواب والاعيان نحن لا نريد الحقيقة إلا ان نقول الناس الاخرون بحاجة إلى هذه الزيادات اكثر منا واكثر من اخواننا رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب والاعيان.

كذلك هناك امور اريد ان اركز عليها، الوحدة الوطنية في هذا البلد، ارجو من اي حكومة وارجو من مجلسكم الكريم ان ينظر إلى هذه القضية انها قضية حماية لهذا الوطن فاذا لم ينل اي مواطن حقه بغض النظر عن مسقط رأسه او مسقط رأس أبيه فان الامور تحتاج إلى نظرة شاملة في هذا الموضوع.

ثانياً الوحدة بين البلاد العربية، لماذا يبقى الاردن وحده معرض لخطر العدو اليهودي؟ لماذا تبقى سوريا وحدها لماذا يبقى العراق وحده؟ لماذا لا نشكل وحدة سريعة وقريبة في هذا المجال حتى نحمي بلادنا ونحمي اوطاننا.

ايها الاخوة جميعاً دولة الرئيس حضرات الزملاء اخواني جميعاً ارجو ان نعمل جميعاً انشاء الله في التناصح والتشاور، وفي خدمة بلدنا وفي خدمة امتنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد عبدالعزيز جبر الكلمة الان للسيد جمال الخريشا، والمتحدث الذي يليه الدكتور احمد الكوفحي.

السيد جمال الخريشا :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس الاخوة النواب المحترمين :

الحمد والشكر لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين.

وادعو الله تعالى ان يحفظ هذا الوطن الحبيب، وان يديم عليه نعمة الامن والاستقرار، وان يحفظ قائدنا الهاشمي الحسين بن طلال، وان يعز جنده وبعد:

فلا بد لي من الاعتراف امام مجلسكم الكريم، بانني من جيل أردني لم يعرف أشرف من حمل السلاح دفاعاً عن الوطن الاردني، والوطن الفلسطيني والوطن العربي الكبير، مهنة أو حرفة. واعترف أنني من جيل طلب الشهادة في سبيل الله وفلسطين، ولم تكن له غاية أو هدف اسمى أو اعلى منها. ولذلك أيها الاخوة اسمحوا لي ان أتذكر معكم في هذا اليوم الكبير جميع شهدائنا الابرار الذين قدموا ارواحهم لكي يقف كل واحد منا بحرية، ونزاهة، وشرف، وكرامة، ليقول كلمة من

اجل الوطن، كلمة طيبة في حب الوطن، لا ليجرح الوطن في يومه الديمقراطي الكبير، بل ليقدم خيراً واملاً وعطاءاً لابنائه في كافة المجالات والميادين.

دعونا نفكر ونعمل ماذا يمكن ان نقدمه للعشائر التي دافعت عن الارض والعرض وماذا ايها السادة نقول اليوم لخالد مجلي، وعيد أديلم، وفاضل عرقوب، ورفاقهم من شجعان وفرسان العشائر الاردنية والعربية، احفاد فرسان الثورة العربية الكبرى، وماذا يمكن ان نقدم لابناء واحفاد هؤلاء الشهداء.

دولة الرئيس، ايها الاخوة النواب المحترمين: هذه القبة ليست غطاءً للترويح الثقافي عن النفس، وليست ستراً للعب بمقدرات الشعب، ولينست ملهاة للترويح للذات والخصوصية، انها كما يعتبرها ابناء الشعب الاردني عامة، وابناء البادية الاردنية خاصة، قبة الخير والفلاح، قبة الوطنية الاردنية، والقومية العروبية، والاسلام النزيه العادل المعتدل الرحيم، انها قبة الصدق مع النفس. تحتاج هذه القبة منا ان نقدر الحال الذي نحن فيه تقديراً دقيقاً وحكيماً وحريصاً، تحتاج منا إلى تقدير التحديات القادمة علينا بتسارع منقطع النظير، ولذلك فهي تحتاج إلى تعاون بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، تحتاج إلى كلمة طيبة بيننا، إلى كل النيات الحسنة التي يستحق اردن الرجال المجاهدين من كل واحد فينا، إلى اهمال الصغائر التي تمزق وحدتنا الوطنية، وإلى اتباع الافكار الكبيرة النظيفة التي تبقى اعلامنا مرفوعة، وهاماتنا شامخة، وطموحاتنا تعانق النجوم، وكرامتنا بحفيد النبي محمد ﷺ، وشرف وسمعة أردننا الحبيب فوق كل اعتبار مهما كان.

نعم ايها الاخوة الاماجد، ويا سيدي الرئيس، فكروا بالموقف، فكروا بالتحديات فكروا في استقرار الوطن الاردني الذي اعطاكم كل ما هو انتم، فكروا بامنة وقدرته على الدفاع عن ثوابته، ووالله لن نستطيع ذلك إلا اذا حافظنا على وحدتنا الوطنية وعلى اخوتنا في الوطن، وعلى اندفاعنا دون تردد نحو اهدافنا السامية.

اما فيما يتعلق بمطالب منطقتي الانتخابية فسوف اوردها في خطاب الموازنة العامة ان شاء الله لانها في منتهى الاهمية وبحاجة إلى وقت اطول وعناية خاصة من الحكومة الرشيدة.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: بصفتي عضواً في الجبهة الوطنية الاردنية سيكون قراري حول الثقة مبنياً على ضوء رد الحكومة على مطالب الجبهة الوطنية الاردنية التالية :

١ ـ التشاور مع الاحزاب والكتل البرلمانية من حين لاخر في مختلف التطورات السياسية.

٢ ـ التشاور مع الاحزاب والكتل النيابية عند اجراء اي تعديل وزاري وليس كما جرى في التعديل الاخير، وذلك ترسيخاً لمبادىء الديمقراطية والتعددية السياسية.

٣ ـ تحقيق العدالة في التعيينات من حيث التوزيع الجغرافي والكفاءة والترقية الطبيعية

بـعـيـداً عـن الانـتماء الـفئوي والـولاءات الشخصية والحزبية.

٤ ـ صـيـاغـة قـانون انتـخابات عصري يلائم المرحلة الحـاليـة ويحقق العـدالة الدسـتورية ويتجنب السلبيات في القانون الحالي.

٥ ـ اعـادة النظر في التشريعـات الاقـتـصـادية والضريبـيـة بما يضمن دعم الصناعة المحلية والزراعـة والسيـاحـة ونشـجـيع الصـادرات الـوطـنـيـة بما يـلائم المـرحلة المقـبلة وحماية الاقتصاد الاردني.

٦ ـ تحـسـين اوضـاع المـوظـفـين المـدنـيـين والعـسكريين العـاملين والمتـقـاعـدين اسـوة بـالـزيـادة التي احـدثت للقـيـادات العليـا مـؤخـراً، وتوسـيع مظلة الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.

٧ ـ وضع خطة وطنيـة شـاملة لمعـالجـة قـضايا البطالة، الفـقـر، ارتفـاع الاسـعـار، وذلك بـالاسـتـعـانـة من ذوي الاخـتـصـاصـات الوطنية.

٨ ـ اتمـنـى عـلى دولة الرئيس وهو ذو خلفـيـة عـسـكـريـة العناية التـامـة والكبيرة بقـواتنا المسلحـة والاجـهزة الامنية درع الوطن.

وفي الخـتـام حـفظ الله الاردن وطناً ومـواطناً ومـسـتـقـبلاً بقيادة جلالة الملك الحسين المعظم وولي عهده الامين.

والسـلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولـة رئيس المجلس: وعـليكم السـلام، شـكراً للسـيـد جمال الخـريشـا، الكلمـة الان للدكـتـور احمد الكوفحي، المتحدث الذي يليه السـيد عبدالله اخوارشيده.

الدكتور احمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم

قـال تـعـالى : ﴿ يـا أيها الذين آمنوا كـونوا قـوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والاقربين.....﴾.

الحـمـد لله، والصـلاة والسـلام على رسـول الله ومن اتبع هداه وبعد.

دولة الرئيس، الزمـلاء المحترمين:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مـقـام الـنائب في الحـجب أو الـثـقـة او الامـتناع يشـبـه أعلى مـرجعية قضائية لايخضع قـرارهـا لطعن او اسـتئناف، حـيث ان النائب يمثل الامة التي هي مصدر السلطات.

وحـتـى يـكـون الـنـائب نزيهاً لا بد له من النظر في بيـان الحكومـة وقـدرات اشـخاصها، وان يسـتـحضر ممارسـاتها والمرحلة التي جاءت فـيـها وتلك التي تنتظرها، وعليه بعد ذلك ان يـزن هـذه الامـور بـمـيـزان الحـق وحـده، ثم يصدر قراره النهائي مشفوعاً بالادلة والشواهد النقلية والعقلية .

وتـأسـيسـاً عـلى هذا فأن الوصـول للقـرار الـصـائب الـنزيه يتطلب في تصوري النظر في الامور الرئيسية التالية :

١ ـ تطبـيق الشريعة الاسلامية لم اجد في بيان الحـكـومـة عـبـارة واحـدة تـدل صراحـة او ضـمـناً على توجـه الحكومة نحو هذا المبدأ، والذي ينبـغي ان يعـتبر أسـاسـاً لكل قضية يـراد ان يـنـاقـشـهـا الـنواب. ولايخفى بان الـتـخلي عن هذا المبدأ هو السبب في كل ما تعـانيـه الامـة من مـشكلات سـيـاسـية أو اجـتماعـية او اقتصادية او اخلاقية او فكرية أو غيرها، وصـدق الله العظيم إذ يقول: ﴿ ومن أعـرض عن ذكـري فإن له مـعـيـشـة ضنكا﴾.

كما لايخـفى بأن التـحلّـي بهذا المبـدأ يفضي إلى تحـقـيق السـيادة المقرونة بالسعادة التي هي مـعنى الذكـر الوارد في الآية الكريمـة: ﴿ لقـد أنزلنا اليكم كـتـابـاً فـيه ذكركم، افلا تعقلون﴾ واخـتـتـام الآية بالاسـتفهام الإنكاري يدل على ان من المسـتـغـرب والمستنكر والمسـتـهجن ان تـقـف الـقـيـادات والحـكـومـات والـبرلمـانات والاحـزاب والهيئات مـوقفاً تعرض فيه عن هذا المنهج وهي تدعي مع ذلك انها عـقـلانية، ولا نملك إلا ان نستنكر مـا استنكره ربنا سبحانه وتعالى.

ولقـد أكـدت شـواهد التـاريخ ان امـتنا ما دخـلـت التـاريخ الانسـاني من أوسع ابوابه إلا يوم تحلّت بهذا المبـدأ، وقـد عبر الفـاروق امير المـؤمـنين رضى الله عنه عن ذلك بقـوله : (كنا مـعشر العرب أذلّ قوم في الجاهلية، فأعزنا الله بالاسـلام ومهما ابتغينا العز بغير ما اعزنا الله به اذلنا الله). وشـهـد بمثل ذلك الفيلسوف المؤرخ رائد عـلـم الاجـتماع ابن خلدون حيث قـال: (ان العرب لا ينهض لهم ملك إلا على اساس الاسلام).

نـعمْ إن الالتـزام بالشريعـة الاسـلامـيـة هو الشرط الاول لنيل الحكومـة الثـقة، وإذا تخلّـف الـشرط انـتـفـى المشروط، وعـلماؤنا الافـاضل يقـولون: (لا شرعـية الا بشريعة) وعليه فنحن نقـول فلا ثقة لحكومة لا تلتزم بالشريعة.

ثانيـاً : إنهـاء الـصراع بـين الـيـهـود وبين العـرب والمسلمين: لقـد أفـاض بيـان الحكومة بهـذا المـوضـوع، واعـتـبر اسلوب المفـاوضـات الثنائي منهـا والمتعدد هو الآلية لاحلال السلام الكامل العـادل الشـامل الدائم الذي ترضى به الاجيـال، ولـكن الحـقـيـقـة هي عكس ذلك تمامـاً، فـالقـوى اليـهـودية المهـيمنة على القرار الامـريـكـي والـروسي والاوروبي هـي الـتـي حـركـت هـذه الـدول وغـيرهـا مـن اجل جـر انـظمـة الحكم في بلادنا ومـعـهـا المتنفـذون في منظمـة التـحـرير الفلسطينية، وسخرت اجهزة جـامـعـة الدول العـربيـة واجـهزة منظمة المؤتمر الاسلامي لتأييد هذا التوجه.

إن كـل الـوقـائع تـدل على ان انهاء الصراع بهذه الطريقـة مـعناه : دمج اليـهود في منطقتنا العـربيـة والاسلامية اندماج الرأس في الجسد، وتمـكـيـنـهـم من صـيـاغـة انسـاننا الفلسطيني والـعـربي والمسـلم صـيـاغـة تلمودية، تجـعله يعترف بدلالة حـاله ان لم يكن بعـبـارة لسـانه، بان اليـهـود هم شـعب الله المختار واننا جوييم ما خلقنا إلا لخدمتهم.

دولة الرئيس، الزمـلاء المحترمين،

ولتـحـقـيق ذلك فـسـيـتم تحت اشراف اليـهود طـبـعـاً، اعـادة النظر في مناهجنا الـتـعليـمـيـة وبـرامجنا الاعـلامـيـة، وسننزع سـلاحنا بأيدينا ونوقف مـشـاريع التدريب والتسليح، وسنسلم

اليهود مفاتيح اسواقنا الاقتصادية ونلغي المقاطعة العربية اليهودية، كما سنجعلهم يتحكمون في قطرة الماء التي في حوزتنا، وفي مصادر طاقتنا ونفطنا، وسيسطرون على شبكات خطوطنا البرية والبحرية والجوية، وسيفسدون بنفاياتهم النووية بيئتنا، وسينشرون بيننا آفات الايدز والمخدرات والانحلال الاخلاقي تحت غطاء السياحة، وسنبقى على الدوام تحت رحمتهم وما مصر عنا ببعيد، التي نحبها وما اجتياحهم الاخير لجنوب لبنان بغائب عن ذاكرة احد.

دولة الرئيس الزملاء المحترمين، وأما القدس الشريف التي ندعي انها محور الصراع فقد مسخها اليهود من ذاكرتنا، وهم ماضون في مسخها من واقعنا، ولقد التقت قرارات سلطاتهم الثلاث على ذلك، ولذلك لم يطبقوا عليها منذ احتلالها ما طبقوه على غيرها من المناطق اما قرارهم التنفيذي فقد جعلها تتمدد لتشمل ٢٠٪ من مساحة الضفة الغربية وأعلنها عاصمة ابدية لكيانهم المزعوم، قالها ابن غوريون في الخمسينات، لا معنى لاسرائيل بدون القدس ولامعنى للقدس بدون الهيكل، وقالها رابين في حديقة البيت الابيض إبان ما سمي بحفل توقيع اتفاقية غزة اريحا المشؤومة في ١٩٩٣/٩/١٣ قال: بالحرف الواحد جئتكم من عاصمة اسرائيل الابدية على سمع المتنفذين الذين جروا للتوقيع فلم ينبس احد منهم ببنت شفة، ثم جاء بعد ذلك قرار محكمتهم باعتبار الحرم القدسي ارضاً اسرائيلية صدر هذا القرار بعد عشرة ايام فقط من ذلك اليوم الاسود، واشتمل على (٩٩) صفحة بالعبرية وجعل الوصاية عليها لجمعية امناء الهيكل، والغى ولاية الاوقاف الاسلامية، والغى التشريعات الاردنية واستبدالها بالتشريعات اليهودية، واصبحت المصادرات للبيوت وتبديل المعالم السكانية والجغرافية هي الظاهرة الاساسية في القدس الكبرى لكل من زارها وصمتت انظمة عربية بعد أن لم يجرؤ المفاوض الفلسطيني ان يزعج سمع اليهود ولو بكلمة، ونطقت انظمة عربية اخرى على الأستحياء لامتصاص النقمة الشعبية، ثم جاء قرار الكنيست بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١٩ يجعل من حدود القدس الكبرى مسألة عظمى لايجوز تعديلها إلا بموافقة اغلبية الثلثين، مع ان الاتفاقية المشؤومة صنفت لديهم على انها مسألة عادية حيث أقرت بـ (٦١) صوتاً مقابل (٥٩) صوتاً، وها هم الأن يعجلون بتهيئة الامور بتسارع عجيب فقد أقاموا حول القدس الكبرى جدراناً اسمنتية وجعلو فيها بوابات حديدية وعزلو القدس عن الدنيا كلها.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين ،

وفي زيارة رابين الاخيرة اكد له (الشريك الكامل في المفاوضات) الرئيس الامريكي كلنتون بان واشنطن لازالت ملتزمة بتحقيق التفوق النوعي لليهود، في كل المجالات وهذا طبعاً يستلزم بالضرورة التزامها بتحقيق التخلف النوعي للعرب والمسلمين في كل المجالات، واما امين عام الشرعية الدولية فقال لرابين: ان نزع السلاح يجب ان لا يتم

منهم بالفرض ويجب ان يتم بالاقناع على خلاف نزعه من العرب والمسلمين، واكد له بأن نزع السلاح يجب ان يراعى فيه التفوق السكاني والجغرافي للعرب على اليهود وان تؤخذ بالاعتبار الطبيعة المتقلبة الاحداث في المنطقة، واما رابين نفسه فاستخف هناك بجميع المفاوضين وقلدهم وسام الاستسلام الشامل والكامل والدائم من الدرجة الممتازة فقال: إن الصراع الفلسطيني او العربي الاسرائيلي قد انتهى، وان الصراع الحقيقي الذي يهدد المنطقة الان فهو صراعهم مع الاسلاميين.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين، وقبل هذا كله، فان الذين ادخلوا إلى هذا النفق المظلم يقفزون فوق ثوابت القرآن والسنة والتاريخ، فقد جاء في كتاب الله تبارك وتعالى عن اليهود ﴿ لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود﴾ وقال عنهم يوم يملكون ﴿ام لهم نصيب من الملك فاذاً لايؤتون الناس نقيراً﴾ والنقير ايها السادة، هو الورقة الرقيقة البيضاء التي تكون في بذرة التمره، وبين خالقهم نظرتهم الينا فقال: على لسانهم: ﴿ليس علينا في الاميين سبيل﴾ والمعنى بأن كل شيء من العرب والمسلمين مباح لهم.

واما ثوابت السنة فجاء فيه قوله ﷺ برواية الامام مسلم في صحيحه، (لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود، فيقتلهم المسلمون فيختبيء اليهودي وراء الشجر والحجر، فيقول الشجر والحجر: يامسلم يا عبدالله، هذا يهودي ورائي تعال فاقتله إلا الغرقد فأنه من شجر اليهود).

واما ثوابت التاريخ فقد وقف اليهود مع انفسهم فقط كشعب مختار ضد المسلمين على الخصوص وضد سائر الناس على العموم، فقد ناوأوا دولتنا الاسلامية الاولى ووقفوا مع مشركي مكة، وأججوا نار النفاق، وخاضوا المعارك مع المسلمين اللذين اعطوهم العهد والامان واعطوهم كل حقوق الانسان، وتآمروا على قتل الرسولﷺ اكثر من مرة وباكثر من اسلوب وحشدوا الاحزاب لتصفية المسلمين بالكلية وانضم اليهود أنذاك الذين كانوا مازالوا معاهدين إلى معسكر الاحزاب، ثم وقفوا اليهود بعد ذلك وراء كل الفتن والفِرق الباطنية والحركات الشعوبية لتدمير كيان الدولة الاسلامية من الداخل كما وقفوا وراء الغزو الفكري والاستعماري الحديث وقضوا على الخلافة الاسلامية وأشاعوا مفاهيم العلمانية والافكار والتنظميات الهدامة.

وأما موقفهم مع الناس الآخرين فمعظم نار الحروب الكبرى هم مشعلوها وحسبهم سوءاً ان صانعي امريكا الحديثة جورج واشنطن وابراهام لنكولن قد حذرا الشعب الامريكي من تسلل اليهود إلى موقع صنع القرار لشدة خطرهم ولكنهم استطاعوا الوصول الى كل ما يريدون، فكيف لايصلون اليه في بلادنا لا بطريق التسلل ولكن بطريق البوابات المفتوحة والاتفاقيات المكتوبة تحرسهم الشرعية الدولية. هذا الفيض من هذا الغيض، هو الذي يجعلني أطالب بالانسحاب فوراً من المفاوضات والغاء الاتفاقيات

وجداول الاعمال واعادة الارتباط بيننا وبين ديننا بتحكيم شريعة ربنا، وتبني اسلوب الجهاد وتربية الامة عليه، فان الارداة الايمانية أصلب من كل حديدهم وأقوى من كل جنودهم كما تدل على ذلك شواهد المقاومة الاسلامية في فلسطين وفي جنوب لبنان.

ثالثاً : الوحدة الوطنية: تغنى البيان الوزاري بها، ولكني أرى ممارسات الحكومة هي نقيض ذلك، والشواهد على ذلك كثيرة، اكتفي بذكر اثنين منها:

١ ـ اصدارها القانون المؤقت: الصوت الواحد للناخب الواحد، على الرغم من معارضة الغالبية العظمى من اعضاء مجلسي الاعيان والنواب، وكذلك معارضة معظم الاحزاب ذات الامتداد الجماهيري ومعارضة كبار الساسة والكتاب والرموز الوطنية. لقد دكت الحكومة بهذا القانون أسافين النعرات الطائفية والاقليمية والعرقية والفئوية والعشائرية المتعصبة، وكاد جسم الوحدة الوطنية ان يتفتت لولا عناية الله وبقية الخير في هذه الامة، ثم تعززت هذه الاسافين ببدعة جديدة هي تصويت المتعلم على طريقة الامي ولو كان يحمل أعلى الشهادات العلمية ولو احتل اعلى المناصب الرسمية، تم ذلك بشكل غطى مساحات شاسعة من وطننا العزيز، مع انه يشكل مخالفة قانونية، حيث ان التصويت يجب ان يجري بطريق الاقتراع السري، وانا لا ابرىء الحكومة من ذلك لولا ان هناك ايحاء منظما على اقل تقدير بشأن ذلك،

٢ ـ صنفت المواطنين على اساس القرب والبعد من لونها وتوجهاتها السياسية فاحتكرت لمؤيديها المراكز العليا، وضربت بالكفاءة والقدرة وبمبدأ تكافؤ الفرص عرض الحائط، وتساءل الكثيرون من محافظات متعددة ومن بعض المنابت لماذا هذه المحاباة والاردنيون بحكم الدستور سواء أمام القانون في الحقوق والواجبات.

ثم هيأت للمحسوبين عليها ـ ممن هم خارج الجهاز الوظيفي تلبية طلباتهم في الجهازين المدني والعسكري على حدٍ سواء، وسل عن قوائم القبول الاستثنائي في الجامعات الرسمية، وعن قوائم القبول في الجناح العسكري من جامعة مؤتة، وسل عن التوظيف والنقل وايصال الخدمات الذي تم بوساطة هؤلاء المحسوبين كل ذلك يعطيك الخبر اليقين على ان هذه الحكومة ليست مهتمة بالوحدة الوطنية. نعم ان هذه الممارسات ادت إلى حدوث اعتقالات خطيرة في صفوف الشعب الواحد فلنتق الله تعالى ولنجعل الوحدة الوطنية ممارسات لا شعارات وبيانات.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين، واما رابعاً: الموقف من مجلس النواب السابق، لقد اعتدت هذه الحكومة على ذلك المجلس المميز نسبياً وتآمرت عليه وقفزت فوقه وأزهقت روحه، لقد خشيت التعامل معه فحالت كالحكومة التي سبقتها دون نجاح اعضائه في عقد دورة استثنائية جرياً على ما اعتادوه في السنوات الثلاث السابقة وتعززت خشيتها منه فلم تلتزم الدستور في الفقرة (الأولى) من المادة

(٦٨) التي تنص على ان مدة المجلس هي اربع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ اعلان الانتخابات في الجريدة الرسمية وهو يوم ١٩٨٩/١١/٢٥ فضلاً عن انه لايوجد مبرر اصلاً لحله حيث لم تتعامل معه لعدم انعقاده، حتى يصح ان يقال حلته لعدم التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ولم تلتزم الدستور في الفقرة (الأولى) من المادة (٩٤) ايضاً يوم اصدرت القانون المؤقت الصوت الواحد للناخب الواحد، حيث ان هذه الفقرة من تلك المادة قيدت ذلك في الامور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لاتحتمل التأخير أو صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل، فأين التدابير الضرورية التي لاتحتمل التأخير ومازال في عمر مجلس النواب ثلاثة اشهر وعشرون يوماً بالتمام، والامر لايحتاج بحثه لاكثر من جلسة واحدة حيث ان مشروع القانون كان مدار بحث لدى النواب والاعيان بل لدى الشارع كله لمدة طويلة كونت قناعات كافية لاقراره او رفضه في جلسة واحدة.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين، إن حرمة مجلسنا السابق من حرمة مجلسنا القائم، وقد ظهر حتى الان ان رئيس هذه الحكومة دولة الاستاذ الدكتور عبدالسلام المجالي قد تعامل مع مجلسنا بمنطق الاملاء لا بمنطق الاستماع الذي يتناسب مع ولاية المجلس على السلطة التنفيذية كما عبر عن ذلك بعض النواب بعد التقائهم بدولته، فلنحجب الثقة عن هذه الحكومة حيث ان الوقاية خير من العلاج.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين، واما خامساً : الموقف من الانتخابات النيابية الاخيرة: لقد أرادت هذه الحكومة باصدار القانون المؤقت ان تطمئن إلى اخراج مجلس نواب يوافق على توجهاتها السياسية، ويمرر لها كل ما يملي عليها من ضغوطات خارجية في الجوانب السياسية او من اقتصادية، او غيرها ثم جاءت المعلومات التي توفرت لديها بعد إصداره جاءت المعلومات لتجعل قناعتها تتلاشى شيئاً فشيئاً فلم تجد إلا ان تقف موقف الحائر المتردد بين تأجيل الانتخابات او اجرائها في موعدها المقرر.

ثم صدر قرارها بأجرائها وكان مفاجئاً للشعب ومخالفاً لتوقعاته اما هي فدبرت بليل، واعدت عدتها لتضمن اخراجه وفق مقاساتها يدل على ذلك جملة شواهد اذكر منها ما يلي:

١ ـ استعملت الكمبيوتر لاخراج كشوفات الناخبين والناخبات بطريقة تبعث على الشك، فوقع التكرار لعشرات الالوف، وتغيرت الارقام واماكن الاقتراع وتغيرت الاسماء في الكثير، وما الكمبيوتر إلا الة تتلقى ما يملى عليها دون زيادة او نقصان، فإلى الله وحده نشكو أمر مخرجات هذه الكمبيوترات.

٢ ـ أعلنت الحكومة صاحبة اللعبة انها قد شطبت المكرر واعلنت بعد ذلك التحذير للشعب من التصويت المكرر ولا اجد لهذا الاعلان تفسيراً إلا التشكيك في عملية الشطب اذا لو اطمأنت الى عملية الشطب لما كان لاعلانها الاخر اي معنى وعلى هذا دل الواقع.

٣ ـ وجود اكثر من كشف بينها الكثير من التغاير في مراكز المحافظات، وقد سجلت اعتراضي شخصياً بعد بدء الاقتراع بربع ساعة لدى عطوفة محافظ اربد فتم استبدال جدول بجدول.

٤ ـ غضت الحكومة الطرف عن ترحيل دفاتر العائلة عند التسجيل بكميات هائلة افرغت بعض المناطق، في حين منعت التسجيل لآخرين ممن يخالفون توجهاتها السياسية الا اذا حمله من كان مسجلاً في نفس الدفتر، والمعترضون طبعاً لايستطيعون معرفة هذا الكم على الاطلاق وكذلك وقع الخلل بدرجة اقل عند استلام بطاقات الانتخاب.

٥ ـ تم توزيع اطنان من المنشورات الملفقة المتنوعة وصل عددها في بعضهم إلى ثلاثين وفي بعضهم إلى عشرة وفي بعضهم عدد اصابع اليد وانا منهم والمستهدفون من ذلك كله هم مرشحو جبهة العمل الاسلامي لا لشيء الا لانهم يعارضون التوجهات السياسية لهذه الحكومة، وعلى الرغم من قوة لهجة الاحتجاج، واستنفار الاجهزة الامنية، لم يعثر لهؤلاء الموزعين على اثر وكأنهم جن يرون الناس من حيث لايرونهم الامر الذي يجعلنا وبكل ثقة نشير بكل اصابع الاتهام إلى الحكومة الا اذا كشفت هوية الموزعين.

٦ ـ اعتدت على حق دستوري للمواطنين المسلجين في جداول الناخبين حيث عينتهم في لجان الاقترع والفرز خارج دوائرهم الانتخابية فحرمتهم من حق الانتخاب، على الرغم من بحث هذه القضية مع المعنيين ووعدهم بالحل وانا واحد من المعترضين ولكن النتيحة لا حل.

٧ ـ غضت الطرف عن وزراء ومدراء وضباط وسيارات تحمل لوحات الحمراء تدعو للمؤيدين لتوجهاتها في حين بثت عيونها لترصد الثكنات قبل الحركات لانصار جبهة العمل الاسلامي على الخصوص فابعدت منهم تعسفياً العشرات إلى اماكن نائية بسرعة خاطفة كسرعة البرق على الهاتف او بالفاكس مخالفة بذلك كل الانظمة والتعليمات وان الموظف من الفئة الاولى يجب ان يتم نقله بتنسيب من عطوفة الامين العام الى معالي وزير التربية والتعليم او الوزير المعني، وذكرت معالي وزير التربية والتعليم لان الكم الكبير كان من العاملين في جهاز هذه الوزارة ليس الا. من اجل هذا اصدرنا البيانات وطالبنا بتشكيل لجنة نيابية لتغطي الحقائق، واطالب الاخوة النواب ان يجعلوا الغاء القانون المؤقت وان يجعلوا من اولوياتهم تعديلات قانون الانتخاب لسد كل الثغرات وتحقيق العدالة، وان يترك الامر كله من الهمزة حتى الياء الى اشراف الجهاز القضائي.

وارى بعد انجاز هذه الاولويات ان ندعو إلى حل هذا المجلس لتجري الانتخابات الحرة النزيهة على الاساس الذي سنخرجه انشاء الله.

سادساً : الفقر والبطالة : لقد اصبح الامر ينذر بشر مستطير يقوض امن المجتمع واخلاقه ويهدد ارواح المواطنين وأموالهم واعراضهم، وليس بمقدور صندوق الزكاة التطوعي ولا صندوق المعونة الوطنية والتنمية والتشغيل التصدي لهذا الخطر لذلك لا بد من اجراءات عاجلة توقف هذا الخطر.

واقترح ما يلي :

١ ـ سن قانون فريضة الزكاة وشمولية تطبيقه على البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية والشركات بانواعها فضلاً عن الافراد المسلمين وبخاصة ومشروع هذا القانون في ادراج الحكومة منذ زمن.

٢ ـ سن التشريعات الصارمة لمنع تهريب الاموال إلى الخارج ووضع التسهيلات والحوافز للاستثمارات والمبادرات المحلية، وارهاق الاموال المهربة بالاعباء المالية.

٣ ـ اعادة النظر في السياسة الضريبية برمتها مركزية او محلية واعفاء الفقراء وذوي الدخل المتدني والمحدود منها، واعادة النظر كذلك بسقف المعونة الشهرية المتكررة، ورفع سقف قروض التأهيل والتشغيل على ان تكون بلا ربا وقروضاً حسنة لا مرابحة. ولايفوتني ان اطالب بالغاء الزيادات الاخيرة وتحويلها إلى صندوق المعونة الوطنية.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين،

واما سابعاً : التربية والتعليم والتعليم العالي والاعلام، يبدو ان الحكومة ستعمد إلى احداث زلزال رهيب في المناهج والبرامج ومفرداتها لكي تتجاوب مع متطلبات مرحلة التطبيع مع اليهود، من هنا فانني اطالب بتشكيل فريق وطني عرف بالكفاءة والتدين واصر على التدين لأنه هو العاصم الاعظم الذي يقف صاحبه ضد التطبيع نعم لاعادة صياغة المناهج وفق فلسفة قانون التربية والتعليم والتصدي لكل ثغرة. وان تزيد حصص بناء الهوية من تربية اسلامية ولغة عربية وتاريخ اسلامي، وان تزيد حصص التاريخ الحديث وان تتناول فيه بيان اخطار اليهودية العالمية وبيان اخطار النظام العالمي الجديد.

واما في الاعلام تشكيل فريق يقوم بنفس المهمة واطالب باخراج مشروع نقابة المعلمين ومشروع اتحاد عام طلبة الجامعات الاردنية وكليات المجتمع إلى حيز الوجود، واطالب بتوسيع قاعدة القبول الجامعي الحكومي، وتبني الموهوبين وابتعاد غير المقتدرين والغاء القبول الاستثنائي بالكلية وجعل القبول تنافسياً مع تحقيق المساواة بين كل الفئات واطالنب ان يتسع صدر التلفزيون لعرض وجهة النظر المخالفة لتوجهات الحكومة السياسية من قبل اصحابها المعنيين.

وبالمناسبة لم يتسع صدر التلفزيون لذكر كلمات السادة النواب إلا على الطريقة التي تجعل المرء لا يفهم مضامين كلمة النائب الاساسية.

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمين،

واما ثامناً : العمل والعمال : مازال سيل

العمالة الوافدة يتدفق بلا ضوابط ناجعة، ومازال مشروع قانون العمل في ادراج الحكومة، ومازالت مظلة التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي قاصرة، فاطالب الحكومة بضبط العمالة الوافدة واخراج مشاريع القوانين المتعلقة بالعمل والعمال ورفع كفاءتهم ومستوى معيشتهم ورعاية احوالهم عامة.

واتساءل كيف نستقدم الممرضات الاجنبيات يحمل بعضهن الايدز - لا قدر الله - ومن بناتنا خريجات عاطلات عن العمل.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين،

وامـا تاسعاً : الزراعة : مازالت الحكومات المتعاقبة لاتعطي الاهتمام المناسب لهذا القطاع، مع ان الله عز وجل حبانا بتنوع التضاريس بما لا مثيل له، بذلك لابد من تشكيل فريق وطني متخصص لوضع استراتيجية زراعية شاملة تتناول استصلاح الاراضي وتوزيعها او تأجيرها وضبط التسويق داخلياً وخارجياً، وتتناول الربط بين الزراعة والصناعة كما أطالب بالقروض الحسنة الميسرة لصغار المزارعين واسقاط الربا والاعفاء من جزء من اصل القروض عن فقراء المزارعين واطالب على الخصوص ان تسحب الوحدات الزراعية من مالكيها الذين اعتدوا عليها بقوة مركزهم التنفيذية ويعاد التوزيع على من لايملكون من سكان تلك المنطقة.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين،

وامـا اخيراً وهو عاشراً : الوحدة العربية والإسلامية : ان الحكومة التي عجزت عن تحقيق الوحدة الوطنية هي أعجز من تحقيق التنسيق والتكامل فضلاً عن الوحدة واحلال الامة العربية مكانتها التي تليق بتاريخها ورسالتها العظمية كما جاء في بيانها الوزاري، وهي غير مؤهلة للدفاع عن الاسلام الذي لاتطبقه في بلدها، وتضيق ذرعاً بالعاملين له بطريق الكلمة الصادقة الامينة لا بطريقة العنف، وتمنعهم من اداء هذا الواجب نعم وانا احدهم منعت بثلاثة كتب، نعم تمنع إلا الذين يريدون ان ينطلقوا من منطلقات توجهاتها السياسية.

إن العمل لهذه الوحدة من ابجديات ديننا الحنيف الذي جعل الامة العربية الاسلامية وحدة عضوية واحدة بدليل قوله تعالى : ﴿إن هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فأعبدون﴾ وفي آية اخرى ﴿ ان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فأتقون﴾.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين، وان مشكلاتنا القطرية لا يمكن ان تجد حلاً لها إلا اذا عملنا بجد لتحقيق هذه الوحدة فلا بدَّ من وضع استراتيجية شاملة لتحقيقها ولو على المدى البعيد ، واضع بين ايديكم بعض ملامحها .

١ - المبادرة لاصدار ميثاق وحدوي عربي اسلامي، والسعي لاعتماده عربياً واسلامياً.
٢ - المبادرة لوضع اسس النظام الفيدرالي بين جميع دولنا وصولاً إلى وحدة الامة شعباً وارضاً وقيادة.
٣ - استنفار طاقات العلماء والمفكرين العرب والمسلمين لوضع الاطر الوحدودية.

٤ - تشجيع الحركات الشعبية الوحدوية.
٥ - اعطاء الشعوب حريتها ضمن ضابط الولاء لكل الامة الواحدة.
٦ - توحيد المناهج التعليمية في كل المراحل وتعريب التعليم الجامعي وابراز هويتنا الحضارية فيها.
٧ - توحيد البرامج الاعلامية وتوجيهها لبناء الشخصية الوحدودية بعيداً عن العصبيات القطرية.
٨ - الغاء تأشيرات المرور واصدار هوية عربية اسلامية موحدة للتنقل والاقامة.
٩ - اصدار عملة عربية اسلامية موحدة واعتمادها غطاء للعملات المحلية.
١٠ - الغاء التعرفة الجمركية بما يمكن من حرية التبادل التجاري واقامة السوق العربية الاسلامية المشتركة.
١١ - انشاء شبكة مواصلات برية حديثة، تتكون من طرق دولية سريعة للسيارات والقطارات.
١٢ - وضع خطط وبرامج التكامل الزراعي والصناعات الغذائية.
١٣ - انشاء المشاريع الصناعية المختلفة في كافة المجالات المدنية والعسكرية لكسر احتكار الدول المتقدمة تقيناً لهذه الصناعات.
١٤ - انشاء جيش عربي اسلامي موحد يكون ولاءه للامة الواحدة، ويؤدي دوره الانساني في نصرة قضايا الشعوب المظلومة.
١٥ - سحب كل الارصدة العربية والاسلامية من الدول الاجنبية وايداعها في بنك الامة المركزي الذي ينشأ لهذه الغاية.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين، إن ازمة هذه الوحدة تكمن في القيادات اكثر منها في الشعوب فإذا اعطت القيادات ولاءها لدينها ولامتها الواحدة فالامر ميسور، وحسبنا نموذجاً يحتذى ان رسولنا ﷺ بدأ وحده وواجه مجتمعات جاهلية، كون من خاماتها خير أمة، وأقام اقوى دولة، واشاد اسمى حضارة في فترة قياسية هي اقل من ربع قرن، فلتكن لنا خطة ربع قرنية لتحقيق هذا الهدف.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين، وبناءاً على ما سبق فاني اعلن حجب الثقة عن هذه الحكومة ابراء للذمة من عهدة القسم على خدمة الامة والقيام بالواجبات الموكلة إلي حق القيام، سبحانك الله وبحمدك اشهد ان لا آله إلا انت استغفرك واتوب اليك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

دولة رئيس المجلس: وعليكم السلام شكراً للدكتور احمد الكوفحي والله يعطيك العافية. الكلمة الان للسيد عبدالله اخو ارشيده.

السيد عبدالله اخوارشيده :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وذويه وعلى كافة الرسل والنبيين عليهم السلام جميعاً.

دولة الرئيس، السادة الزملاء الكرام: اسعد الله اوقاتكم وبعد انه لمن دواعي

سروري ان انتهز هذه الفرصة لاهنئكم بثقة شعبنا الكريم والذي نحن منه واليه وبه نعتز، وبمصلحته اولاً نعني ونصدع.

ومن ثم فلّي شرف بدء كلمتي هذه ان ارفع إلى سليل العتره النبوية وآل بيته اسمى آيات التحية والولاء حيث رمز أصالتنا العربية ومعين الدعوة الاسلامية الخالدة، متمثلاً اياه حكيماً للعرب وعظيمهم في هذا العصر، امد الله في عمره ورزقه السداد آمين.

دولة الرئيس، الزملاء الكرام: تبدأون الدورة العادية الأولى لمجلسكم التشريعي الثاني عشر فريق سراة كرام انتدبهم شعبنا العزيز ليكونوا حلقة متميزة انشاء الله في عقد المجالس النيابية في بلدنا الحبيب تحت قبة بيت الشعب هذا، ولتكونوا المعبر الامين عن طهر ضمير شعبنا الذي يريد منكم ان تكونوا مؤسسة متماسكة إن في التشريع او المراقبة وفي الدفاع عن مصالحه كلما لاح انحراف او اعتداء عليها. وان يكون خطابكم وانتم على منبر الشعب صادراً عن مدرسة قيادية، اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً، مدرسة تعنى بمصالح عموم الشعب دون تمييز.

والحق سرني وافتخرت وانتم تعلنون عن كنه وجودكم هنا وسلطتكم بقوة وشجاعة ووعي كامل لمسؤوليتكم كل يؤدي دوره بما أوتي من خبرة وعلم ومعرفة، وانني لاعتز ان انطلق معكم مشاركاً ومقتدياً بكم في مناقشة البيان الوزاري لحكومة دولة الرئيس عبدالسلام المجالي.

ابتداء اشارك الزملاء تحفظهم على اسلوب التعامل مع مجلس نيابي جديد يتهيأ لاخذ دوره بحماسة واخلاص لخدمة شعبنا، وان كان هذا الاسلوب حسب ما اقدر انه صادر عن طيب سوية، وطهر سريره، الا انه لا مبرر للضبابية المتكررة في بدايات هذا العام مع المجلس النيابي السابق ونهايته مع هذا المجلس الجديد. فالادعاء بحمى الاستيزار التي استشرت في المجلس النيابي العتيد الحادي عشر لا مبرر له لان ظروف الأمس ليست بخافية على احد وظروف اليوم تختلف. وكان الاحرى ان يُصارح المجلس الجديد ولا ضير في ذلك ابداً ونحن نعلم دقة المرحلة السياسية المقبلة ان الطاقم الوزاري الحالي او من سيحل محلهم او محل بعضهم سيخلّوا من اعضاء من مجلس النواب. وفي كل الاحوال وبرغم ذلك فانني اسجل لدولة رئيس الوزراء الحالي ماضيه النظيف واستقامة سيرة حياته وكفاءته العلمية والادارية الفائقة، وله مني كل التقدير على تصديه لادارة المفاوضات مع العدو في مرحلة صعبة ومعادلة قوى غير متكافئة فرضتها علينا دورة التاريخ ولا حيلة لهذا البلد العنيد والاصيل قيادة وشعباً للوقوف منفرداً وعالمنا العربي ومحيطنا الاسلامي يعاني ما يعاني من ضعف وتفكك وهوان امره على الساحة الدولية. ولا مزايدة بذلك، ولكن الامم الحية ونحن منها انشاء الله لها ردة باسلة وبدورة تاريخية ناصعة وقد مر في تاريخها الطويل اسواء مما هي فيه الان. ورسولنا الكريم يقول (الخير فيّ وفي امتى إلى يوم

الدين) وحاشا ان نذوب.

الاخوة الزملاء، كل هذا لايجب ان يحول بيننا وبين الحصول على الاقل على حقوقنا الثابتة والمعرفة بملفات المفاوضات وملاحقها والتي سنطلع عليها بحكم موقعنا الرقابي. ولكن انبه هنا ان للاردن وشعبه الابي على مدار ما يزيد على خمسة عقود تضحيات جسام وانه يجب ان لايُغفل ابداً عن ان ينال حقه كاملاً في المشاريع والانماء الاقتصادي ولن يكون حل على حسابه اطلاقاً.

اصدر من ذلك فأقول ان الوحدة الوطنية المقدسة وروابط الدم والتاريخ والدين والجغرافي والمصير المشترك لن تحول دونها او تمسها كافة مشاريع السلام، فلا بد للشعبين الشقيقين من التوصل لصيغة مثلى واقعية تسند روابط ابدية لا انفصام لها مع الاحترام الكامل لقرار القيادة الفلسطينية العربية وخياراتها مع التحفظ على ان كل ما ينجز يجب ان لا يمس عروبة قدسنا ومسؤوليتنا تجاه العهدة العمرية لها لتبقى محطة سلام ووئام لكل الديانات، وإلا فالبديل اراقة الدماء الطاهرة والارواح رخيصة ثمناً لها لقدسيتها لدينا وهي جزء من عقيدتنا ولا امكانية مهما طال الزمن لاغفال اي جزء من عقيدتنا.

دولة الرئيس الزملاء الافاضل: اخلص من ذلك للولوج في ثنايا البيان الوزاري ولن اتقيد بترتيب بنوده ابتداء اقول ان العمومية الموجزة هي سمته الاولى واقول وانا اخص الجانب المتعلق بالاقتصاد ومشاريع التنمية والرفاه الاجتماعي لا بل الوسائل الحكومية المطروحة لدفع الفقر المدقع والمهيمن الذي توطن لدى ما يقارب الـ ٣٠٪ من شرائح شعبنا وما هي الوسائل الذكية لدحر غول البطالة، اقول هذا وانا موقن ان محل هذا النقاش الواسع والحاد سيكون عند طرح مشروع الموازنة والتي سيكون لنا معها شأن آخر على ما درجت عليه سنة املاء خاناتها بالارقام السائبة والغير مسؤولة احيانا والبعيدة عن واقع مجتمعنا وحاجاته فهي غالباً ما تمثل ارقاماً مكتبية توفيقية لا يعنيها سوى سد الفراغات فتلمع على انها خطة سنوية عتيدة لا يرقى إلى برجها العاجي المحصن الخلل ابداً، . الا انني استبقها واعود فاضع بعض الملاحظات الموجزة جداً بين يدي البيان الوزاري المطروح للنقاش.

اولاً : لا اشارة واضحة مفصلة لاعادة النظر بالعبء الضريبي.

ثانياً : لا اعفاءات او تخفيفاً على الاقل على الرسوم الجامعية المرهقة.

ثالثاً : لا وضوح في ازالة جيوب الفقر بخطة محكمة تتعاون فيها صناديق الزكاة وصندوق المعونة الوطنية وصندوق التشغيل وغيرها ورفع سقف ما تمد به العائلات المستورة والمحتاجة. بمبلغ يحفظ كرامة هذه البيوت ويدفع عنها غائلة الجوع وما يجره من ويلات.

رابعاً : لا توسع بمظلة الضمان الاجتماعي وسقف المخصصات المعقولة تعويضاً وتقاعداً.

خامساً : لا اسراع بشمولية التأمين الصحي.

سادساً : لا اشارة إلى اعفاء المزارعين من الفوائد على الاقل المستحقة ونحن نعلم اهمية هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي.

سابعاً : نغمة تصدر من هنا ونعمة تصدر من هناك ان دعم المواد الاساسية في طريقه إلى الانتهاء وهذا من مآسي سوء التقدير الاداري.

ثامناً : لا خطة جادة لامتصاص حدة البطالة المتفاقمة اقف لهذا الحد واقول كمثل ان كلفة كل ما ذكرنا وغيره مما سنثير يعدله ما انفق على طريق هينبعل على سفوح جبال جرش الشماء بدل الالب والذي اعجز عقول مهندسي الطرق والجسور وخبراء التربة واستنزف عشرات الملايين ان لم نقل مئات والذي بالامكان الاستغناء عنه منذ اكثر من عقد من الانفاق عليه والبدائل اخف وطأة منه ومن غيره من المشاريع الانشائية الترفيهية وهي نتاج غياب الرقابة الصارمة وبيروقراطية القرار. وسأعمل مع من يوافقني من الزملاء على عدم الموافقة على اية مشاريع ترفيهية ترد في مشروع الموازنة ونقل مخصصاتها لتخفيف وطأة الفقر والغلاء عن شعبنا وهو الاهم.

تاسعاً : تفعيل وتوسيع كادر ديوان المراقبة والتفتيش وديوان المحاسبة وان لاتصيبهم عدوى الترهل الاداري في الإداء الوظيفي لانهما الجهازين الحساسين واللذين نوكل اليهما امانة الاداء النزيه والحازم فنحن احوج ما نكون لخدماتهم لتصويب كل خطأ والتحذير المبكر من كل انحراف او تبذير.

عاشراً : امن الاردن واستقراره : غني عن التنويه دور المؤسسة العسكرية الاردنية الامينة على امن بلدها ونعني الجيش العربي الباسل قدوة الجيوش انضباطاً واحترافاً ووفاء وجهاز الامن العام المتطور والذي نعتز باداءه واجهزة المخابرات والاستخبارات والامن الوقائي ومؤسسة مكافحة اوبئة المخدرات والتزييف والانحراف واخيراً الدفاع المدني والتي تسهر باخلاص وبجهود مضنية لتأمين سلامة بلدنا ومواطننا لها منا كل الدعم سيما في مرحلة دقيقة تمر بالمنطقة ملأى بالمفاجاءات سواء تمت عملية السلام ام لم تتم فحاجتها للدعم بكل الوسائل اكثر في حالة الاسترخاء اذا تمت عملية السلام وهذا ما يجب ان لايغرب عن البال ابداً. ولا ننسى ما يعاني قطاع المتقاعدين من تدني مخصصات تقاعدهم ولنأخذ امرهم بجدية اكثر.

حادي عشر : اين الدراسة المعدة لمعالجة العمالة الوافدة والمنافسة في سوق العمل الاردني والتي ابحنا لها مساحة العمل سداً لفراغ البطالة الهيكلية والتعففية التي يعاني منها سوق العمل دون دراسة جادة فاغرق السوق بالحابل والنابل. اضافة لقطاع السائقين والذي يعاني من اختناقات بطوابير تطول على مدار الايام مما يستوجب اعادة الدراسة والتقييم لمصلحة ابناء البلد.

ثاني عشر : اين العدالة في توزيع مشاريع التنمية بين المحافظات وهو ما ستتطرق له في

مناقشة الموازنة العامة ـ ان شاء الله ـ ثم اين العدالة في توزيع الوظائف ونحن نرى احتكار بعض المؤسسات لا بل بعض الوزارات والمناصب القيادية لفئات محدودة وفي بعض الحالات من اقاليم محددة لوجود رواسي قديمة عتيدة متجددة توارثاً للاقليم في تلك الدائرة او الوزارة هذه او تلك ثم المعاناة من تصرف بعض المسؤولين في نشر ابناء منطقتهم بكثافة في وظائف شاغرة في محافظات اخرى وعلى حساب ابناء تلك المحافظات وهو ما يجب ان يوضع له حد فوراً ضمن اسس عادلة. وتعويض المجني عليهم باحقيتهم بالاولوية بعد ان غمط حقهم فبعضهم يكون ترتيبه في محافظته رقم ١ او ٢ باقدمية التعيين وبقدرة قادر تدور اجهزة الكمبيوتر بعد اصابتها بعدوى فيروس الاعتداء على حقوق الغير واذا برقمه يقفز إلى عشرين او اكثر، ما هذه السرقة في وضح النهار.

ثالث عشر : السلطة القضائية : ثالثة الاثافي بين السلطات الثلاث تعاني من سوء وضيق الابنية واثاثها. وضمور مخصصات القضاة على اختلاف فئاتهم مما لايجوز ابداً لهذه السلطة التي نعتز بنزاهتها وكفاءتها لتقوم بدورها الهام وهي آمنة غائلة العوز.

رابع عشر : الشباب : عدة الوطن ورصيده المدخر لمقبل الايام ارجو ان تتعاون الخبرات من كل الجهات لايجاد الحلول المناسبة لمشاكلهم ودعم مؤسساتهم واننا بانتظار دراسة جادة تقدم من وزارة الشباب بحلول ناجعة بهذا الشأن.

خامس عشر : لجم البيروقراطية وتخفيف الروتين الممل.

سادس عشر : الاسراع بحل مشاكل الواجهات العشائرية في املاك الخزينة ضمن اسس عادلة.

سابع عشر : تطوير دور الجمعية العلمية الملكية واشراك شقيقاتها كجامعة العلوم والتكنولوجيا والمؤسسات العلمية الاخرى وتزاوجها لاخراج هيئة رسمية ذات تمويل عام وخاص تعنى باستقطاب الكفاءات العالية والعقول المبدعة والمبتكرة والمهاجرة. والتقاط الاذكياء والمبدعين من ابناءنا من بين صفوف شعبنا المعطاء لانجاز قاعدة تكنولوجية تتطور اكتساباً وابتكاراً بايدي شبابنا الكفؤين حتى نستند إلى قواعد صناعية واختراعات عربية الطابع ترتفع بنا عن التبعية للامم وما ذلك بعيد فمسافة الألف ميل تبدأ بخطوة أولى.

لا اريد ان اطيل عليكم وسأكتفي بهذا القدر وسأتابع مناقشة بعض المواضيع الهامة والتي اغفلتها الان وكذلك مطالب محافظة المفرق في طروحات الموازنة العامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، وشكراً للسيد عبدالله اخو ارشيده المتكلم الاخير لهذه الجلسة الدكتور هاشم الدباس.

الدكتور هاشم الدباس :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ربنا لا تزغ قلوبنا بعد ان هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة، انك انت الوهاب﴾

صدق الله العظيم

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين

انني لن اناقش موضوع حرية ونزاهة الانتخابات فلقد كانت كما ارادها الحسين حرة ونزيهة واذا كانت عكس ذلك فاللجان التي كونها المجلس ستبين ذلك، وانني لن اناقش نص المادة ٥٤ من الدستور فهي واضحة وصريحة لا لبس فيها بحيث اعتبرت بيان الحكومة هو خطاب العرش السامي.

كما اني لست مع الذين يكيلون التهم للجهاز الاداري خالطين بين الاصلاح والفساد فهو بحاجة منا للمديح لا للتجريح، فعلى سواعده قامت هذه النهضة المباركة فها هي الجامعات والمدارس تنتشر في جميع انحاء المملكة وها هي الطرق والجسور وخطوط المياه والكهرباء والتلفون تصل إلى كل مدينة وقرية ناهيك عن الالاف المؤلفة من الموظفين في وزارة المالية والصناعة والتجارة والداخلية وغيرها من الوزارات الذين يقومون ليل نهار على خدمة المواطنين والوطن.

واذا ما قيس هذا الجهاز من حيث الكفاءة بغيره من الاجهزة في الدول المجاورة لكان في الطليعة من حيث الانتماء والوفاء والتفاني في خدمة هذا البلد فلنعطه حقه من الثناء لا البكاء عليه والكمال لله وحده. وانني لست مع المشككين بالوحدة الوطنية والذين يضعون العراقيل امامها.

فهذا البلد يحتاج اكثر ما يحتاج إلى التعاون والتكاتف ورص الصفوف ونبذ الفرقة من اجل بناء اردن قوي اقتصادياً ومتضامن شعبياً ليكمل مسيرة البناء ويرسخ مضامين الحرية والعدالة والديمقراطية.

بعد الانتخابات الحرة النزيهة يلتقي اليوم نواب الامة تحت قبة البرلمان لمناقشة بيان الحكومة لانجازاتها وطموحاتها في المجالات الداخلية والخارجية وفي ظل ظروف متغيرة ومرحلة جديدة يمر بها العالم حيث تشهد تغيرات انهت الحرب الباردة وافسحت المجال امام نظام عالمي جديد زال فيه الاستقطاب واصبح هناك قطب واحد يحرك مقادير الامور في جميع انحاء العالم كما ان هذا التغيير يضع مسؤوليات اضافية على نواب الشعب يجب التصدي لها بكل عقلانية لا تنقصها الجرأة ونكران الذات لكي يكون هذا المجلس على المستوى الوطني والقومي الذي يحقق لشعبنا المخلص الوفي طموحاته في مستقبل واعد تسوده الحرية والعدالة والحياة الافضل في ظل الديمقراطية والتعددية السياسية.

السيد الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: ان هذه التغيرات العالمية افرزت توجهات كثيرة منها توجهات اقتصادية واخرى سياسية.

فعلى الصعيد السياسي اخذت امريكا على عاتقها حل مشكلة الشرق الاوسط فكان مؤتمر مدريد وما تبعه من لقاءات بين اسرائيل ودول الطوق إلى ان كان اعلان المبادىء والاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير واسرائيل فانفرط عقد دول الطوق وكاد واعلنت الاردن واسرائيل عن اتفاق على جدول اعمال قد تمخض عنه معاهدة سلام بين الاردن واسرائيل.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: اننا نؤمن بان السلام العادل والشامل بين العرب واسرائيل لايمكن ان يتم إلا بتطبيق قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ وذلك بقبول اسرائيل باعادة الاراضي المحتلة إلى اصحابها وان تنسحب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ١٩٦٧ وعودة الشعب الفلسطيني الى وطنه وقيام دولتهم المستقلة. وبهذا الخصوص اتمنى على دولة الدكتور عبدالسلام المجالي ان يعلن من هنا ومن تحت قبة البرلمان ان الاردن لن يوقع صلحاً منفرداً مع اسرائيل قبل رجوع جميع الاراضي العربية المحتلة لجميع الدول العربية إلى اصحابها بما فيها القدس الشريف.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: في التنمية والبطالة، لقد شهد الاردن في الآونة الاخيرة تطورات سياسية على المستويين الاقليمي والدولي اثرت على توجهه الاقتصادي والاجتماعي مما رتب اعباء جساماً على المجتمع والاقتصاد مما حمل الحكومة على القبول بتبني برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٨ والذي من اهم عناصره تقييد الانفاق الحكومي واتباع سياسات نقدية انكماشية تعمل على خفض الانفاق وتحد ايضاً من الزيادة في عرض النقد، مهملاً بذلك اثار هذه السياسة على مشكلتي البطالة والفقر ومعالجة عدم التوازن بين الموارد والسكان مما كان له الاثر الكبير والواضح على زيادة نسبة البطالة حيث تشير الدراسات إلى زيادة حدة البطالة حيث وصلت إلى حوالي ١٨٪ وان اعلى معدلات البطالة تقع بين الفئات العمرية من ١٥ ـ ٢٤ وان نسبة هذه الفئة إلى عدد السكان تصل إلى ٢٢٪.

السيد الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: هنا يجب التأكيد على ان معالجة هذه المشكلات (اي البطالة والفقر) لا يتم بالدعوات بل يتطلب ان تتبنى الحكومة زيادة في الانفاق على المستويين العام والخاص وبذل مزيد من الجهد في اطار منظور اقتصادي واجتماعي متكامل يعمل على التنسيق والتكامل مع برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تبنته الحكومة وان لايكون هذا التصحيح سبباً في خلق مشاكل اكثر ضرراً على المجتمع واستقراره، ان التوجه الكامل لتحقيق اهداف برنامج التصحيح الاقتصادي (تحت مبدأ دع الامور تجري في اعنتها) دون ربطه مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من اجل حل مشكلة البطالة سيعمل على ضياع الفرصة في كبح جماح هذه المشكلات.

وفي هذا الاطار ومن اجل تضافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص فلا بد من العمل على المزيد من الحرية الاقتصادية وتفعيل الحوافز الاستثمارية الداخلية منها والخارجية لاستقطاب رؤوس الاموال من اجل ان يلعب المستثمرون دوراً رئيساً في التنمية وفي استيعاب العدد الكبير من العمالة العاطلة، وهذا يتطلب من الحكومة التركيز على السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية من اجل ان يلعب دوراً مهماً في توفير البيئة الاستثمارية.

السيد الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: ان حل مشكلة البطالة يتم فقط من خلال استراتيجية متكاملة واضحة المعالم تعترف هذه الاستراتيجية بداية ان هناك مشكلة ملحة وخطيرة وان على الحكومة توفير جميع مستلزمات حلها.

في مجال المديونية : تشير التقارير إلى ان رصيد الدين العام الخارجي القائم والمسحوب وغير المسحوب بلغ في نهاية ١٩٩١ (٨٤٨٠) مليون دينار اردني منها ١٢٠١,٦ مليون دينار اردني غير مسحوب و ٧٢٧٨,٧٤١ مليون دينار مسحوب كما تشير ايضاً هذه التقارير إلى ان خدمة الدين العام كانت وعلى التوالي ٦٩٧,٧٤١ مليون دينار عام ١٩٨٩ و٦٥١,٧٢٠ مليون دينار ١٩٩٠ و٨٥٠ مليون دينار سنة ١٩٩١ كما تشير هذه التقارير انه كان يترتب على الاردن تسديد ما قيمته ٦٤٢ مليون دولار عام ١٩٩٢ وما قيمته ٨٥٦ مليون دولار سنة ١٩٩٣. ان اي محلل لهذه الارقام وبمقياس تناسبي بين رصيد الدين الخارجي المسحوب وغير المسحوب وبين الناتج القومي لاي سنة ٨٩، ٩٠، ٩١ هي نسبة عالية جداً وصلت سنة ١٩٩١ إلى ١٩١,٦٪.

واذا ما قيست هذه الديون منسوبة إلى الصادرات من السلع والخدمات لسنة ١٩٩١ فانها تصل إلى ٣٧٤,١٪ واذا ما اخذنا فقط الاقساط والفوائد المطلوب تسديدها منسوبة للناتج القومي فانها تصل إلى ٣١,٩ واذا ما قيست منسوبة للصادرات من السلع والخدمات فانها تصل إلى ٦٢,٥٪.

السيد الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: انني بهذه المقارنات لا اقصد التقليل من الانجازات التي تمت في ظل هذه المديونية ولكنني اريد ان اشد الاذهان والافكار إلى خطورة الوضع وكيفية تسديد هذه القروض وفوائدها حتى مع جدولتها فيما لو تمت الجدولة لان الجدولة معناها نقل المشكلة من الحاضر إلى المستقبل.

ان المقارنات التي اسلفت وبينت تدل بوضوح ان امكانية التسديد في ضوء الانتاج القومي والوضع الاقتصادي قد تكون مستحيلة وان حلها بالاقتراض لتسديدها ما هو الا زيادة في الاعباء والدوران في نفس الحلقة المفرغة.

كلنا نأمل ان تستطيع الحكومة شراء قسم من هذه الديون باقل من قيمتها الحقيقية او ان تمحو بعض الدول ديونها وبالتالي يقل عبء المديونية لكن الاهم ان تعي الحكومة ان الاقتراض يجب ان يكون من اجل التنمية وفي المشاريع الانتاجية ذات الجدوى الاقتصادية التي ترفد الاقتصادي الوطني بزيادة الدخل القومي وعلى الحكومة استقطاب رؤوس الاموال والمدخرات وتوجيهها إلى المشاريع الانتاجية ذات الصيغة التصديرية كاستغلال املاح البحر الميت التي تحتاج إلى عشرات الملايين من الدنانير وكذلك الاسمدة الفوسفاتية كما ان على الحكومة استغلال موقع الاردن الجغرافي وتاريخه الحضاري والديني كمنطقة جذب سياحي يساهم في حل عدد من

المشكلات الاقتصادية.

في مجال الزراعة : ان هذا القطاع يعتبر من القطاعات الاقتصادية المهمة في العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وهنا في الاردن ورغم صغر حجمه واهميته في الاقتصاد المحلي حيث انه يشكل حلقة مهمة ذات اثر كبير على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال ترابطه مع قطاعي الصناعة والخدمات بشكل خاص حيث كان يساهم في عقد الثمانينات بحوالي ٩٪ من الناتج القومي ويستوعب نفس النسبة من الايدي العاملة الا انه ولظروف خارجة عن طاقته اخذ يضعف واخذت مساهمته في الناتج القومي تقل واخذ الكثيرون من ممتهني الزراعة يتركون الارض وينزحون إلى المدن لتدني المردود ولعدم قدرتهم على مواجهة استغلال وتحكم الوسطاء والسماسرة وارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج هذا بالاضافة إلى استفحال الآفات الزراعية كما ان منتجي الثروة الحيوانية وبسبب سوء التنظيم وعدم القدرة على التكيف لاحكام السوق وعدم دعم الحكومة لمنتجاتهم اخذو ينسحبون من هذه المهنة.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: ان الحكومة مطالبة بحماية هذا القطاع ودعمه بحيث يأخذ مكانه الحقيقي بين القطاعات الاقتصادية الاخرى وبذلك من خلال التركيز على ما يلي:

- حل مشكلة اسعار المنتجات الزراعية والحيوانية والحد من تقلباتها المصطنعة وغير العادلة مع توفير هامش ربحي معقول لهذه المنتجات.
- العمل على ايجاد الاسواق الخارجية للمنتجات، الزراعية والحيوانية من خلال ايجاد مؤسسة تصديرية واحدة قادرة على ايجاد الاسواق الخارجية والتعامل معها في ضوء المعطيات المتاحة.
- تحديد اسعار المستلزمات الزراعية وبحيث لا يقع المزارع ضحية للمتعاملين بها.
- ايجاد صندوق دعم المزارعين يرصد له جزء من الرسوم التي تجنيها البلديات في اسواق الخضار لصالح هذا الصندوق على اعتبار انه يدفع جزءاً من هذه الرسوم واي موارد اخرى.
- تشجيع صناعة مستلزمات الزراعة وكذلك المنتجات الزراعية من اجل دعم وحماية المزارع.

في مجال الصحة العامة : قال جلالة الحسين المعظم كلمته المأثورة «الانسان اغلى ما نملك» فاذا كان ذلك وهو كذلك فلا اقل من ان تقوم الحكومة بتوفير كل ما يجعله مطمئناً على صحته وصحة ابنائه ويُشعِره انه اذا مرض سيجد الدواء اللازم في المستشفى الملائم وبأقل التكاليف واقول هذا بالرغم من التطور الملحوظ في الخدمات الصحية والتي تشير إلى تحسن الوضع الصحي في المملكة وتدني نسبة الوفيات بين الاطفال الرضع من ٥٥ وفاة لكل الف طفل إلى ٣٥ وفاة فقط في ١٩٩٠ كما ان نسبة الوفيات بين المواطنين انخفضت من ١٠

لكل الف إلى ٧ وفيات الا انه وبسبب الزيادة المضطردة للنمو السكاني والتي تصل إلى ٥٪ سنوياً بسبب الزيادة الطبيعة المرتفعة وكذلك إلى التدفق الخارجي فان المواطن الاردني يعاني من قلة العناية الصحية ومن قلة عدد الاسرّة المتوافرة لاحتواء المرضى وحسب الاحصائيات فان هناك فقط ١٦,٧ سريراً لكل عشرة الاف مواطن وهذه نسبة متدنية جداً اذا ما قيست بدول كثيرة في العالم، هذا بالاضافة إلى سوء التوزيع بين المحافظات وكذلك بين الريف والمدن.

ان الحكومة ملزمة بالعمل على توفير كل اسباب الطمأنينة للمواطن حيث توفر له الدواء وكذلك المستشفى وباقل التكاليف والحكومة مطالبة ايضاً ببناء المستشفيات في المناطق ذات الكثافة السكانية والارياف وان تعمل على التوزيع العادل للمستشفيات بين المحافظات كما ان على الحكومة ان تعمل بالسرعة الممكنة بتغطية جميع المواطنين بمظلة التأمين الصحي الشامل وبأقل التكاليف.

في قضية اللامركزية الادارية : ان قضية التحول من المركزية الادارية إلى اللامركزية ليست بتلك السهولة التي يمكن معها اعتباره قراراً ادارياً جاء من القمة وواجب التنفيذ.

ان هذا التحول مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاجراءات التي تعمل منه واقعة حقيقية فهو يحتاج إلى تعديل في كثير من القوانين المالية والانظمة الادارية وكذلك القبول الناتج عن القناعة بان هذا التحول فيه الصالح العام وربما كان كذلك غير انني أعتقد انه كان على الحكومة ان تطبقه بالتجربة اولاً في احدى المحافظات وقياس مدى نجاحه او فشله لان فشله يعني الهدر الكبير من المال العام.

في العلاقات العربية : الاردن بلد عربي وجزء من الامة العربية ويستطيع ان يلعب دوراً مهمّاً ورائداً في اعادة التضامن العربي الذي اصابه الوهن والتشتت، ان هذا التمزق لا يمكن ان يفيد إلا اعداء الامة ويكرس التبعية. والاردن مطالب بلعب دور فاعل في تحسين العلاقات العربية واعادة وحدة الصف لتعود للامة العربية كرامتها واحترامها. وعلى الاردن في هذا الاطار وبالتعاون مع الدول الصديقة والشقيقة ودول مؤتمر العالم الاسلامي ان تبذل قصارى جهدها لوضع حل للحصار الجائر المفروض على شعب العراق منذ ثلاث سنوات ونيف حيث يعاني هذا الشعب من المرض والحرمان والجوع تحت نظر وابصار العالم اجمع ودون ان يرف له جفن في محاولة رفع هذا الظلم عنه.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين:

في التعليم الجامعي : لقد كانت السلط منبر علم وحضارة وكانت مدرستها مدرسة السلط الثانوية موضع التقدير والالهام والتحدي فلقد خرجت الخيرة الخيرة من رجالات هذا البلد من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها ولازال الكثيرون منهم يكنون لها المحبة والصدق والوفاء ولم تبخل السلط عليهم بل شاركتهم لقمة العيش فها هي الاردن وقد انتشرت فيها معاهد التعليم

بجميع انواعها ينهل منها ابناء هذا البلد من العلم ما يحقق له باذن الله التقدم والرفاء.

انني اطالب الحكومة تقديراً للسلط ومكانتها العلمية والحضارية ان تقوم بتأسيس جامعة في محافظة البلقاء وخصوصاً وان هناك نواة لهذه الجامعة هي كلية مجتمع السلط الحكومية والقائمة على مساحة من الارض تقدر بحوالي ٧٠ دونماً.

انني آمل ان يلقى طلبي هذا اذناً صاغية من دولة الدكتور عبدالسلام وحكومته. ان اهالي البلقاء تواقون لسماع مثل هذا الخبر.

ان هذا المطلب لابناء محافظة البلقاء ليس فقط رغبة ملحة لابناء المحافظة جميعاً بل انه يلبي عرفاناً بالجميل للسلط ومدرستها الثانوية التي خرجت الاول من ابناء هذا الوطن.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: ختاماً، اجد نفسي مطمئناً لمنح ثقتي لحكومة الدكتور عبدالسلام المجالي لما خبرته فيه من حسن القيادة وصدق الانتماء وتحمل المسؤولية سائلاً المولى تعالى ان يوفقنا جميعاً لما فيه خير الوطن والامة. وسأظل باذن الله على العهد مؤكداً انه سيبقى لنا سبيل مفتوح لمراجعة مواقفنا من الحكومة ان هي حادت عن السبيل في تنفيذ مرتكزاتها الواردة في البيان الوزاري.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للدكتور هاشم الدباس ارفع الجلسة لفترة الغداء الذي سيكون في المجلس شكراً.

* وهنا رفعت الجلسة للاستراحة ولتناول الغداء*

ـ استئناف الجلسة ـ

دولة رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلن استئناف الجلسة، الكلمة الان للسيد احمد الكساسبة، المتحدث الذي يليه السيد خليل حدادين.

السيد احمد الكساسبة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الهادي الامين سيدنا محمد وعلى رسل الله اجمعين.

دولة الرئيس الاخوة النواب : السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. يشاركني في هذه الكلمة سعادة النائب الدكتور ذيب عبدالله بداية ابعث بالتحية والتقدير والعرفان لابناء الاردن المرابط الذين اثبتوا للعالم انهم شعب ملتزم بدينه رغم محاولة اعدائه بان يبعدوه عن اصالته وعقيدته، وانهم شعب قادر على التمييز بين الوهم والحقيقة وأبعث بالشكر الجزيل والعرفان لابناء وبنات محافظة الكرك الشماء مسلمين ونصارىء حزبيين وغير حزبيين لانهم ما خضعوا لترهيب ولاتهافتوا بعد ترغيب فكانوا جميعاً أوعى من الذين ارادوا لهم ان يلغوا عقولهم واختيارهم.

دولة الرئيس، الاخوة النواب: ستكون مناقشتي للبيان الوزاري للحكومة الماثلة امامنا

بعيداً عن الخطابة الانشائية وتسجيل المواقف، فلن اخطب مخاطباً الجمهور في البيوت وسائل الاعلان، ولا الاخوة الضيوف في شرفات المجلس لانال استحسانهم بل سأخاطب المجلس النيابي، وانقد الحكومة لن انزه المجلس عن ولن ازكيه على الله ولن اشتط في نقدي للحكومة، وسألتزم بادب الاسلام في النقد والحوار، فلن اتهم دون دليل ولن انتقد للتجريح، ولن اسمي احداً باسمه في نقدي ولا جهاز من اجهزة او احداً من الذين يديرون هذه الاجهزة الرسمية باسمه الا انني عندما اتحدث عن القائم على هذا الجهاز اتحدث عنه كرجل عام تصدى للمسؤولية العامة ارجو ان يفهم ذلك ولا ينعكس علاقته في المجلس النيابي او بعضو من المجلس النيابي على ما قد يقال على جهازه وادائه في الحكم الذي اشتمل عليه سيد البلاد.

كما انني لن اكرر طرح ما طرحه الاخوة النواب إلا حيث تقتضي الضرورة التأكيد عليه لاهميته واعلن انني وزميلي الدكتور ذيب عبدالله نتبنى كل ما ورد في كلمة الدكتور بسام العموش وبعض ما أوردته النائبة توجان فيصل بخصوص اللامركزية والعملية المسماة بالسلمية وحل مجلس النواب والقانون المؤقت للانتخابات، وبعض ما أورده النائبان الاستاذ سمير الحباشنه وبعض ما اورده سعادة الاستاذ محمد داودية.

دولة الرئيس الاخوة النواب: ان الحكومة الماثلة امام مجلسكم الكريم ملزمة بان تقدم للمجلس الاسباب التي دعتها إلى حل المجلس النيابي الحادي عشر موثقة برسالة ترسلها للمجلس لتحفظ كوثيقة من وثائقه وذلك اعمالاً للمادة (٧٤) من الدستور، حتى لانجد انفسنا امام وضع مشابه لما حصل مع المجلس السابق ولاتكفي تطمينات الحكومة ووعودها فالامر هنا لايؤخذ به على نيات الحكومة وعلى المجلس ان يحذر ان يلدغ من هذه الحكومة مرتين.

اما عن البيان الوزاري الذي يتحدث عن منجزات الحكومة للعام المنصرم لانه في الواقع جاء من خلال خطاب العرش والذي من فلسفته انه يتحدث عن انجازات الحكومة في الفترة التي سبقت تشكيل هذا المجلس، كلام لا اجده لا قدسيه فيه يلزمنا ان لانتناوله بالنقض ولا هو كلام الملك وسياسته الشخصية فنحترمها. وعندما تعتمد الحكومة خطاب العرش بياناً لها فمعنى ذلك انها ستسير على النهج الذي سارت عليه في العام المنصرم، اي انها ستتجمد عند هذه الانجازات او ان ليس لديها افضل مما كان لتطرحه برنامجاً لعملها للعام المقبل وما يليه فهي اذن استنفدت كل ابداعات طاقمها الوزاري ومواهبه في التخطيط والادارة فلم يعد مبرراً لبقائها، لاننا لا نريد ان نتجمد عند حدود امكانات طاقم الحكومة الوزاري وعندما اناقش الخطاب البيان او الخطاب لا اجد أمامي خططاً ولا مشاريع عمل للحكومة إلا اذا أرادت ان نقول لها يعطيكي العافية بعد سنة سننظر ماذا ستقدمين لنا وبالرغم من كل ذلك سأعتبر مجازاً اننا امام بيان وزاري اناقشه

بما يلي:

اولاً : البيان والدستور : لم اجد في البيان الوزاري ما يشير إلى تفعيل المادة الثانية من الدستور والتي تنص على ان دين الدولة الاسلام. الاسلام الذي يفهمه الناس شريعة ونظام حياة، فلم اجد في البيان ما يشير الى اسلحة التشريعات الاقتصادية ولا قوانين العقوبات، ولم اجد ما يشير إلى ان التربية والتعليم ستنطلق من العقيدة الاسلامية والقيم العربية الاصيلة. فاذا كانت الحكومة تتجاهل الدستور بعدم تفعيلها لمواده او بعض مواده فانها تكون معتدية عليه وتفقد دستوريتها ويصبح الحديث او النقاش لبيانها لا مبرر له، لاننا نناقش بموجب الدستور والحكومة بحكم الدستور تعتبر غير دستورية لاعتداءها عليه ولانها لاتحترم مواده ولم تنفذها.

ثانياً : الحكومة والانتخابات : تحدث البيان عن الانتخابات التي اشرفت الحكومة على انجازها ووضعها ووصفها البيان بانها كانت على قدر كبير من النزاهة والحياد.

الحديث عن انتخابات اجريت لايعتبر جزءاً من برنامج لحكومة تطلب الثقة على اساسه لانه امر تم وليس مشروعاً للمستقبل الا اذا كنا سنشهد انتخابات جديدة خلال العام المقبل وكانت الحكومة تبيّت النية لحل هذا المجلس وهذا يعزز مطلبي بضرورة بيان سبب حل المجلس الحادي عشر ويؤكد ما ذهبت اليه اننا نناقش انجازات حكومة سابقة وليس برامج حكومة مكلفة لتقديم برنامج للمستقبل.

اما عن الانتخابات ونزاهتها مرة اخرى فلن انصب نفسي قاضياً فلن احكم لها ولا عليها ويترك الامر للجان الطعون لتنظر ما رفع اليها، ولست مع القائل انه ليس من المنطقي ان تسقط عضوية عضو بعد ادائه القسم بل انني اتمنى على لجان الطعون والاخوة الكرام فيها ان يتقوا الله فينا كمجلس يحاسبنا الله ويراقبنا من ظنّوا اننا سنعيد الحق إلى اهله فاتوجه اليهم بالرجاء الحار مرة اخرى ان يدققوا ويمعنوا النظر ولسنا بحاجة لنائب ليس له الحق في الجلوس تحت قبة هذا البرلمان.

ولكن الامانة تقتضي ان اشير إلى ممارسات وقعت في دائرة الكرك حيث تم التدخل في الانتخابات لصالح مرشحين وضد اخرين، وكان الاسلوب يتراوح ما بين الترغيب والترهيب. فقد وعد بعض الناس بان يكونوا اعياناً في المجلس الجديد، وبعضهم وعد بالوزارة في التعديل الجديد وآخرون وعدوا بان يعينوا سفراء او محافظين، والثمن ان يدعموا فلاناً او يتخلوا عن دعم فلان. والعوض على الوجه الكريم على مجلس الاعيان الذين وعدوا والعوض لوجه الكريم عن الذين وعدوا بالنسبة للدخول للتعديل الوزاري ونسأل الله لعل الحكومة في الذين وعدتهم ان يكونوا محافظين وسفراء وامناء عامين واما عن الترهيب فكم من رجل استدعته اجهزة معروفة هددته بفصل ابنه من جامعة مؤتة.

وربما تلحقه بالقضية التي يقولون انها

كانت تستهدف حياة قائد الوطن ولا مؤامرة ولا ما يحزنون، او نقله ان لم يدعم هذا المرشح أو يبتعد عن ذلك.

ومن النقل التعسفي الذي مارسه وزير التربية والتعليم بنقل المعلمين والمشرفين على الفاكس لانهم يشاركون في زيارات لمقار بعض النواب الانتخابية الا نوعاً من هذا الارهاب الذي مورس على كثير من معلمين ومشرفين تربويين.

وفي هذا السياق فاننا نذكر وزير التربية انه ليس من حقه ان ينقل موظفاً على الفاكس ثم يعود ويقول له اكتب لي طلب استرحام لاعيدك إلى مكانك تعترف فيه انك مذنب لان الحكومة لاتخطىء متجاهلاً ومخالفاً تعليمات رئيس الوزراء باعادة جميع المنقولين إلى مراكزهم التي كانوا فيه قبل النقل التعسفي، وعليه فانني اطالب ان يناقش مجلسنا هذا قانون للانتخاب ياتي بعد ذلك، يأتي هذا القانون بمجلس لا يكون افرازه نتيجة لتدخلات من اجهزة معنية او لتدخلات الحكومة، بالترهيب والترغيب الذي مارسته في كثير من الدوائر، ولكنني اكتفيت بالاشارة إلى ما تم في دائرة الكرك الانتخابية واتعهد امام المجلس ان اقدم دلائل وبينات مثبوتة تدلل على صحة ما ذهبت اليه، لانني قطعت على نفسي عهداً ان لا اتهم دون دليل. والشورية والديمقراطية تتقدم به الحكومة في هذه الدورة للمجلس دون تسويف او تأجيل.

ثالثاً : العملية التفاوضية مع العدو اليهودي، وما يسمى بالسلام ان الحكومة وهي تفخر بانجازها لجدول الاعمال الاردني الصهيوني وهي وقد تفردت باتخاذ القرار في التفاوض مع العدو متجاهلة رأي الشعب ومجلس نوابه الذين يمثلونه فانها لم تكتف بتوقيع جدول الاعمال بل باشرت بالتطبيع الفعلي واجراءات السلام واضرب مثالاً على ذلك ما قام به البنك المركزي الاردني من توقيع لاتفاق لفتح فروع للبنوك الاردنية في الضفة الغربية، وما قام به رئيس الوفد المفاوض في لجنة المفاوضات من زيارة لميناء ايلات والاجتماع مع الطاقم اليهودي هناك فان تستغفل الحكومة الناس بانها لن توقع على سلام منفرد مرفوض امر لا يقبله عاقل ولا اظن ان مجلسنا الكريم سوف يقبل بهذه الممارسات في الوقت الذي تعلن عنه الحكومة بانها لن توقع سلاماً وقبل ان يعرض هذا الامر على المجلس ولن تمارس اي نوع من انواع التطبيع مع العدو ان الحكومة لم تنتظر التوقيع بل باشرت اجراءات السلام المزعوم وهي مطالبة ان تعرض العملية برمتها على المجلس وعلى لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي ان تمارس دورها بالاطلاع على كل الملاحق والاتفاقات السرية وعرضها على المجلس في اقرب فرصة حتى نعلم ما يدور ونطلع الشعب على حقيقة الوضع لا ان نبقى نعيش في معميات ومبهمات فهذا الشأن يهم كل المواطنين في الدولة الاردنية لانه يحكم مصيرهم ويقرر مستقبل اجيالهم.

وليس معنى هذا اننا مع العملية بل اننا

نرى انها ضرب من العبث فاليهود هم اليهود ولايراعون عهوداً ولا مواثيق واني لانظر إلى ارض الكنانة وما جر عليها دخولها في كسر الحاجز النفسي بين العرب واليهود وما اهدى لها سلام كامب ديفيد من تدهور اقتصادي وفساد في الاخلاق وظهور طبقة من الحيتان البشرية وتجار السلام الصهيوني ولم تنل من التعويضات التي وعدت بها شيئاً او ان حصلت شيئاً فانه نذير يسير.

فماذا تنتظر الحكومة من الصلح مع اليهود؟

هل هو الرخاء الاقتصادي الذي تمني الحكومة الناس به؟ وهل يتحقق الرخاء الاقتصادي من خلال فتح اسواقنا للبضائع اليهودية؟ ام هل يتحقق الرخاء الاقتصادي من خلال التطبيع الاقتصادي مع اليهود تحت مظلة ما يسمى بالمثلث الاقتصادي وما يسمى بالاقليم الشرق الاوسطي؟ وهل الوحدة والتطبيع الاقتصادي مع عدو اغتصب ارضنا ومقدساتنا وسرقت مياهنا واربكت خططنا التنموية طيلة أربعة عقود ونيف، هل تغنينا عن الوحدة والتكامل الاقتصادي مع اسواق الدول العربية المجاورة كالسوق العراقية والسورية والاسواق الخليجية. لذا فانني ارى ان الحكومة تجرم بحق نفسها وبحق شعبها وامتها والاجيال القادمة ان استمرت في التفاوض مع العدو وعقدت معه صلحاً.

رابعاً فلسطين : تحدث البيان الوزاري عن دعم الحكومة لمنظمة التحرير الفلسطينية ان بقي هناك منظمة تحرير وكان في برنامجها تحرير. وتحدث البيان عن اختيار القيادة المتنفذة للمنظمة على اتفاق غزة اريحا واهل غزة لم يستفتوا على ذلك واهل اريحا لم يسئلوا عن رأيهم فيه : نقول بان على الحكومة الاردنية ان تعود لما هو دستوري وقانوني، فتتحمل مسؤولياتها ازاء الضفة الغربية فهي ارض تشكل جزءاً من الدولة الاردنية، وقرار فك الارتباط لم يكن دستورياً لان الذي وقع اتفاق الوحدة هو مجلس تشريعي منتخب او ممثل للشعب في الضفتين وعليه يجب طرح موضوع فك الارتباط على مجلس تشريعي للبت فيه. ولئن كان قرار فك الارتباط اتخذ كما برر لابراز الهوية الوطنية الفلسطينية فان المنظمة في وضعها الحالي تضيع الحقوق الفلسطيني وتطمس الهوية الوطنية الفلسطينية الحقة : ونعلم كما تعلمون ان الشعب الفلسطين البطل الصابر المجاهد الذي يعيش معنا جزء كبير منه كمواطنين اردنيين اعطوا للاردن فاجزلوا العطاء وساهموا بالقسط الاكبر في بناء الدولة الاردنية بضفتيها لا باقليمها شرقي النهر، هذا الشعب يرغب ويتسمك بالوحدةفنحن الدولة الاردنية ويتمنى الغالبية العظمى منهم على القيادة الهاشمية ان تتمسك بهذه الوحدة ولايهمنا ما يقوله سماسرة الصلح مع اليهود وفلسطين ايها السادة عربية اسلامية موقوفة على اجيال المسلمين إلى يوم القيامة لا يحق لكائن من كان ان يتنازل عن ذرة من ترابها الطهور.

وأما الحديث عن المقدسات والقدس فان القدس يجب ان تكون لاهلها لا رمزاً للسلام الاسرائيلي الفلسطيني والتلاقي بينهم كما ورد

في البيان الوزاري والمقدسات مع تقديرنا لجهود تعميرها فاننا نتطلع لبرنامج محدد لتحريرها فالتحرير يا حكومتنا قبل التعمير بل اولى من التعمير اما ان تكون المسؤولية عنها لله وحده سبحانه وتعالى فان الله له ملك السموات والارض لكننا نريد السيادة العربية الاسلامية الاردنية الفلسطينية عليها، وان يكون المنبر لرسول الله ﷺ ولاولي الامر من المسلمين لا أولي الامر من الناس، فقد يطالب اليهود من جديد في ظل الدعوة إلى التلاقي بين ابناء ابراهيم وأسأل الله ان يخلصنا من عيال ابراهيم على رأي الكركية اليهود يطالبوا بالمسجد الاقصى لبناء هيكلهم المزعوم عليه.

خامساً : العلاقات مع الدول العربية الاسلامية والصديقة، لايكفي الجهد الذي قامت به الحكومة ان يكون برنامجاً لها لتطوير وتمكين العلاقات الاردنية العربية فان كان البرنامج سيتم على نفس الوتيرة فلن يبقى هناك علاقات نتحدث عنها في الاعوام القادمة.

لذلك فان اي حكومة تأتي يجب ان تسعى ضمن خطة واضحة المعالم تتعاون فيه مع السلطة التشريعية والقوى الشعبية لتكون عاملاً ضاغطاً ومحفزاً لتطوير هذه العلاقة، ولايجوز للحكومة ان تعتمد على جهد قائد الوطن وعلاقاته المميزة فتعتبرها من انجازاتها وتركن اليها.

وفي مجال العلاقات مع الدول الاسلامية فانني ارى ان الحديث محض تنظير وسأتقدم ببعض المقترحات للحكومة التي تفوز بثقة المجلس لتطويره واما الدول الصديقة فارجو ان لاتعتبر الدول التي تفرض الحصار على ميناء العقبة وعلى العراق الشقيق وعلى الشعب الليبي وعلى السودان وتعزو الصومال ارجو ان لا يقال عنها صديقة.

فاي صداقة تلك التي تربطنا بالذي يحاصر ميناء العقبة ويخنق اقتصادنا واي صداقة تلك لمن يوجه الولاية الجديدة في دولته مجلس الامن لتشديد الحصار على العراق وليبيا وتجويع اطفاله.

واي صديق ذلك الذي يقتل المسلمين في البوسنة والهرسك او يشارك في القتل أو يغض الطرف عنه.

سادساً : الشأن الداخلي : ان ما ورد في البيان من حديث عن الشؤون الداخلية للدولة في مجالاتها المختلفة الاقتصادية والتربوية والزراعية والصحية. جاء بصيغة التعميم ولن اخوض فيه كثيراً حيث سأركز على ذلك عند مناقشة مشروع قانون الموازنة واعرض مطالب دائرتي الأنتخابية كاملة واكتفي بما يلي:

١ ـ أؤيد ما ذهبت اليه سعادة النائبة توجان فيصل في موضوع اللامركزية وادعوا الحكومة ان نالت الثقة ان تتروى في ذلك وتوغل برفق وان تصحح الخلل وان تعيد النظر في رؤساء هذه الوحدات اللامركزية ويجب ان يكونوا من القادرين على ترجمة فلسفة اللامركزية إلى اسلوب حكم وارادة لا مجرد شعار يرفع. وأسأل الحكومة وليست وزيرة الصناعة الجديدة ما الحكمة في تسمين وتوسيع المنطقة الصناعية في سحاب. لماذا لم يكن هناك توجه للاستثمار في المحافظات الاخرى بان تنشأ مناطق صناعية هناك وان تمتنع الحكومة عن منح تصاريح لانشاء صناعات جديدة في المنطقة الصناعية في سحاب حتى يتوجه المستثمرون الصناعيون لمناطق خارج العاصمة في محافظات الجنوب او الشمال.

واما الشركات الصناعية الكبرى فلست ادري ما الحكمة من وجود اداراتها في عمان واماكن الانتاج في مناطق اخرى اضرب مثالاً بشركة البوتاس العربية ينتج البوتاس ويستخرج من البحر الميت المحادي لقضاء الغور الصافي في الاغوار الجنوبية ويتم التصدير كاملاً عن طريق ميناء العقبة. فلماذا الادارة في عمان؟ ام لعلها ليتكرم المحظوظون ممن يوافقوا ان يعملوا في هذه الشركات وهو في العاصمة، لانهم ان ارادوا ان يخرجوا من العاصمة فلن يجدوا الكثير من الامور التي دعتهم إلى القبول بهذه الوظائف التي كان بامكانهم ان تعرض عليهم وظائف اخرى في اجهزة اخرى من الدولة. الادارة في عمان؟ أم لعلها ليتكرم المحظوظون ممن يوافقوا، ان يعملوا في هذه الشركات، وهو في العاصمة، لانهم ان ارادوا ان يخرجوا من العاصمة بين وجودهم في العاصمة وما فيها من وسائل وانماط من الحياة لايستغنون عنها. واجزم انها لن تكون في غور الصافي ومثلها شركة الفوسفات.

٢ ـ اما في المجال العسكري ان دعم القوات المسلحة وتسليحها ورفع جاهزيتها وتحسين مستوى المعيشة لمنتسبيها العاملون والمتقاعدون على حد سواء فاني اطالب السير قدماً في هذا المجال، ولكني اطالب ان يعدل قانون التقاعد العسكري ليتساوى المتقاعدون القدامى مع اخوانهم فلا يجوز بل ليس من العدالة ان يكون تقاعد من خدم في القوات المسلحة في مرحلة مبكرة لا يساوي خمس راتب نظيره في نفس الرتبة ممن تقاعدوا بعده بسنوات.

واحيي الدفاع المدني والامن العام على النقلة النوعية في ادائها لمهامها مؤكداً على تطوير مالم يطور لترتقي بمهامها الى المنزلة التي يريدها لها الشعب ونريده لها.

ونثني على مطالب النائب الدكتور بسام العموش من حيث لاستقلال المالي والاداري لمجلس الامة بحيث يكون رئيس المجلس بمثابة رئيس الوزراء للسلطة التنفيذية وذلك لما تقدمه الامانة العامة للمجلس من جهد متواصل مشكور وذلك اسوة بالديوان الملكي والنظام الجديد لرئاسة الوزراء ووزارة الخارجية والقضاء الاردني.

دولة الرئيس، الاخوة النواب: سأكتفي بهذا القدر من بحث الشؤون الداخلية لانني سوف اعود الى بحثها يوم مناقشة قانون الموازنة العامة إن الحكومة التي تخالف الدستور وتتغول على مجلس الامة وتصر على التطبيع مع العدو اليهودي وادارت انتخابات نيابية خيمت عليها ظلال كبيرة من الشك في نزاهتها ولعدم قناعتي بان هذه الحكومة قادرة على مواجهة المرحلة فانني وبراحة ضمير اعلن وزميلي عن حجبنا للثقة عنها.

قال تعالى : ﴿ربنا لاتزغ قلوبنا بعد ان هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب﴾.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد احمد الكساسبة الكلمة الان للسيد خليل حدادين، والمتحدث الذي يليه السيد ابراهيم شحدة.

السيد خليل حدادين:

دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام : بداية ونحن نناقش الثقة بالحكومة، علينا ان نميز بين خطاب العرش السامي ونقاشنا لسياسات الحكومة، وبهذا المجال فإن السمة الاساسية التي يمكن ان نصف بها سياسات هذه الحكومة هي بالتعليق على مستويات ثلاث.

١ ـ في مجال السياسة الداخلية.

٢ ـ في المجال الاقتصادي.

٣ ـ في المجال القومي والقضية الفلسطينية.

السياسة الداخلية : لقد التفت الحكومة منذ تشكيلها قبل اشهر بان حل في عهدها مجلس النواب السابق دون ان تبين الاسباب التي حل المجلس لاجلها ونقول هذا لننبه إلى ان المادة (٧٤) من الدستور تؤكد على انه لايجوز حل المجلس الجديد للسبب نفسه، فكيف بنا اذا ابقتنا الحكومة في جهل لسبب حل المجلس السابق وليتبين ان هذا الاجراء لم يكن اجراء بريئاً منزهاً عن الغرض والهوى، فبعد ان استمرت الحكومة في التستر على نواياها الحقيقية تجاه قانون الانتخابات النيابية نراها وبعد حين من حل المجلس قد اصدرت قانون الصوت الواحد على هيئة قانون مؤقت لا يعدو في حقيقته اكثر من كونه قراراً ادارياً متعسفاً، ولم تنفك الحكومة عن التأكيد على ان هذا القانون اتى نتيجة حوار وطني شامل ولكن الشعب بقواه السياسية المختلفة لايعرف متى قام هذا الحوار؟ اللهم الا بعض المقالات في الصحف المحلية، ومن ثم يقر قانون الانتخابات كقانون مؤقت في الوقت الذي غيبت فيه جهة مختصة دستورياً بالتشريع. وهو مجلس النواب.

وبالرغم من اعلان الحكومة عن اجراء الانتخابات في موعدها الدستوري إلا انها ادخلت شعبنا كله بعد ذلك في متاهات احتمالات تأجيلها او اجرائها كما كان معلناً، الامر الذي القى بظلال قاتمة على الاجواء العامة التي سادت في مرحلة الاستعداد لهذه الانتخابات او في التدخلات والاجراءات العديدة التي اتخذتها الحكومة عند اجراء الانتخابات مثل منع المهرجانات التي حكم قضاؤنا بمخالفته للقانون مما افقد العملية الانتخابية بعدها الديمقراطي والسياسي.

إذا كان هذا الحيف قد لحق بالمواطن في انتخابات مجلس النواب وهو ركن اساسي من اركان نظامنا السياسي بمقتضى الدستور فاننا نطالب بقانون انتخابات ديمقراطي عصري باتباع القائمة النسبية واقول القائمة النسبية واعتبار الاردن دائرة انتخابية واحدة ينبثق عنها مجلس نيابي يعطي للتعددية السياسية والحزبية بعدها الحقيقي ويحصر حق الاشراف عليها بالسلطة القضائية.

ونحن اذ نؤكد على قدسية الحريات الاساسية للمواطن وضمان مشاركته الفعلية في صنع القرار وصيانة تلك الحريات وتعميق مفهومها ومنع الالتفاف عليها وتقييدها، لندين سياسة هذه الحكومة في التضييق على الصحافة وفرض القيود عليها وخاصة الحزبية منها ومنع موظفي الدولة من ممارسة حقوقهم السياسية كاملة كالكتابة في الصحف المحلية والاجراءات التعسفية التي اتخذت بحق البعض منهم اثناء العملية الانتخابية وكلنا يعلم قد سمح للموظف ان ينتمي لاي حزب سياسي.

دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام : وايغالاً من الحكومة في سياسة الالتفاف، فاننا نراها هي بعينها التي شكلت للاشراف على الانتخابات النيابية تتجنب تقديم بيانها الوزاري للمجلس الجديد المنتخب كبيان خاص بها يوضح سياساتها المستقبلية في المجالات المختلفة بحجة انها شكلت بعهد مجلس نواب سابق لم يكن منعقداً واقدمت هي على حله وترفض التعامل مع هذا المجلس على اساس حقه في مساءلتها ورقابتها بل راحت تحتمي بدلاً من ذلك بخطاب العرش السامي فلماذا اذن هذا الهروب؟

اما على مستوى الاصلاح الاداري وهو الشرط المسبق لانجاح اي عملية تنمية لمواجهة جيوب الفقر والبطالة والفساد الاداري وللخروج من هذا لابد من اعتماد اسلوب تطوير الجهاز الاداري ليصبح جهازاً فاعلاً مرفوداً بالكفاءات الادارية القادرة على تجاوز البيروقراطية والمحسوبية والفردية والشللية، لا كما مارسته الحكومة في التعيينات الرئيسية في اجهزة الدولة مؤخراً.

اما على مستوى الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتفاقم والحديث عن تشجيع الاستثمار وبرنامج الاصلاح الاقتصادي الذي لايعني شيئاً سوى الاذعان لسياسات التجويع والبطالة التي يفرضها البنك الدولي والتي لاتؤدي إلا إلى مزيد من البطالة وانتشار الفقر الملازم للغلاء دون ارتفاع مواز في دخول الافراد وخاصة صغار موظفي الدولة الا الزيادة التي أقرها مجلس الوزراء مؤخراً لرئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيسي مجلس الاعيان والنواب.

اننا واذ ندعو الى تصحيح الاوضاع الاقتصادية بما يتفق ومصلحة الوطن والمواطن وبتخطيط وادارة سليمة تستند إلى رؤيا وقرار وطني لايخضع لوصفات المؤسسات المالية الاجنبية كما ندعو إلى حصر الاقتراض والذي ارهق كاهل المواطن إلى اضيق الحدود وحصراً للمشاريع الملحة والضرورية.

ان تفاقم مشكلة الفقر والبطالة وانعكاساتها الاجتماعية والاخلاقية والجرمية قد تولدت عن سياسات اقتصادية واجتماعية لم يتم تغييرها ولايمكن معالجتها إلا بسياسات قوامها خدمة الانسان وتعظيم دوره واستنفار طاقاته وتعظيم قدرة الاقتصاد الوطني على الانتاج في كل المجالات وليس الاعتماد على الاستيراد وخلق طبقات الوسطاء الذين يزدادون ثراء بينما يزداد

الشعب فقراً، ان اية حلول اقتصادية مطروحة هي حلول آنية قاصرة عن معالجة مشكلاتنا الاساسية في غياب التكامل الاقتصادي العربي.

اما على المستوى القومي والقضية الفلسطينية: فاننا اذ نستغرب هذا التناقض بين الخطاب المعلن والسلوك الممارس بدخولنا في نفق التسوية السلمية الجارية الذي قادنا بالفعل إلى استبدال حقنا التاريخي والقومي في فلسطين المحتلة بموقف هذا الطرف او ذاك والذي تؤكد الحكومة ان قبوله لم يبق لنا مشكلة اللهم الا توزيع المياه وبعض المشكلات الحدودية، فاين نحن من المصير القومي العربي واعلان التمسك به، واين يقع مصير الاردن بمعزل عن مصير فلسطين؟ وكيف نفاوض على التطبيع بما يعنيه من رفع المقاطعة عن العدو الصهيوني بينما نقبل المشاركة في الحصار الظالم على العراق الذي نطالب وبصوت عالي برفع الحصار العربي الجائر عن شعب العراق الصامد.

إن القضية الفلسطينية كانت ويجب ان تبقى القضية المركزية للامة العربية وان صراعنا مع الصهيونية هو صراع حضاري وصراع وجود وليس صراع حدود، لذا فاننا نؤمن ان ارض فلسطين أرض عربية مقدسة بارك الله فيها وحولها، وهي مملوكة على الشيوع للامة العربية ولايجوز لاحد بحال من الاحوال ان يفرط او يساوم على اي شبر منها مهما كانت الاسباب والتبريرات.

وتأسيساً على ذلك فاننا نرفض صيغة مدريد وما تمخض عنها من اتفاقيات او جداول اعمال وقعت او في سبيلها الى التوقيع وندعو كافة القوى العربية الحية والاحزاب السياسية والشخصيات الوطنية والمنظمات الشعبية والثقافية إلى التصدي لها، ومقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني بجميع اشكاله الاقتصادية والثقافية والسياسية.

واين هو المصير العربي في سياستنا هذه والتي ستؤدي إلى القبول بالنظام الاقليمي الشرق اوسطي المنزوع فيه عروبته واسلامه والمسلوب منه ارادته وثرواته والغريب على تاريخه وثقافته وحضارته.

فلتتوقف الحكومة عن هذا المسار الذي يراد منه ان يحولنا الى ضدنا ارجو ان اسأل سؤال الى حكومتنا الموقرة، ما هو الدور الذي قامت به وعملت من اجله وهو قرار اعدام عشر مواطنين اردنيين في ظل نظام المشايخ؟

وانني سأحجب الثقة عن هذه الحكومة واي حكومة تتفاوض مع العدو الصهيوني وتشارك في الحصار الظالم على العراق والسلام عليكم.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد خليل حدادين الكلمة الان للسيد ابراهيم شحدة، والمتحدث الذي يليه السيد طلال عبيدات.

السيد ابراهيم شحدة زيادة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين : لم اعتد ان احصر نفسي بين الورق وانا

أشارك في نقاش عام مفتوح لما يمكن ان يعنيه اعداد كلمة مطلقة والذي وجدت نفسي مضطراً اليه الان من امكانية للتكرار او الظهور وكأنك تتعب حديث احداً او ترد عليه وعن احتمال كهذا اعتذر.

ولشعبنا في دائرتي الانتخابية وفي الوطن بارجاءه ممن يمكن ان يروا مناسبة لبث همومهم والتعرض لقضاياهم، فانني استميحهم العذر وأساهم الصبر.

وبعد ايها الاخوة رئيساً واعضاء أحجب، أمنح، أمتنع، مفردات سهلة وبسيطة، لا أرى لزوماً لذكر اي سواها في هذه المناسبة، ولا احد يعنيه شيء من الاسس والطرائق التي يتبعها النائب لينطق بواحدة منها لتلخيص رأيه من حكومة قدمت نفسها طاقما وبرنامجا، معروفة كانت شخوصها ام غير معروفة ومفهومة لغة خطابها او غير مفهومة كافيا ومقنعاً جاء بيانها او قاصرا و مرفوضا.

غير انه وفي ظل استخدام عبارات ومفاهيم لم ترسخ ولم تتحدد دلالاتها على نحو قاطع وثابت في حياتنا، فانني مضطر لتناول بعض من هذه المفاهيم بشيء من التعليق والتفصيل حتى لايحشر احدا في زاوية لايريدها، او يصنف في قائمة لا يألفها، او ينسب اليه عكس ما يقصد او يريد قهرا وجبرا.

ايها الاخوة المحترمون: ففي الوقت الذي أدرك فيه ان احداً منكم لايحتاج إلى محاضرة مني حول الديمقراطية، او إلى ان القنه درساً في مفهوم المعارضة، او اسدي له نصيحة حول منح الثقة او حجبها الا ان التعرض لكل منها يعتبر ضروريا في ظل نماذج من الاداء مازالت تفتن الناس وتستخدم لاسترضائهم دون ان يعني احد بالنتائج التي تترتب على ذلك او يمعن النظر في الطبيعة الخاصة للكيان الساسي والكينونة النيابية لنظام ما أو بلد ما والتي يجب ان تؤخذ بالاعتبار لدى اطلاق الاوصاف واستعمال التعابير، وهو ما سأحاول ابرازه في هذا الموضع ايماناً مني بانني انما اقوم بواجب او اسدي خدمة ولو لنفسي ولنفر يهمه النتائج التي تترتب على اداء كل من النائب والحكومة لدوره اكثر مما يعنيه مجرد وجود مجلس وممارسة تقاليد برلمانية معينة وكغرض للذاتها.

وبداية أوضح ان الديمقراطية انما هي وصف عام لكيان تتوافر فيه اركان عامة معينة ولاتعني شيئاً محدداً ازاء كل مسألة من المسائل وهو ما يؤكده تفاوت النظم التي توصف بالديمقراطية حتى في نظام الحكم وطريقة ادارة مؤسسات الدولة ناهيك عن التطبيقات الجزئية وما يتم تبنيه من مبادىء وقواعد، لنقول بذلك ان الديمقراطية لاتصلح شعاراً عاماً نتجمل به ولا هراوة نرفعها في وجه كل ما تدعو اعتباراتنا الخاصة إلى تقريعه او اخافته، ويظل واجباً وضرورياً في كل مرة تذكر القواعد القانونية المحددة التي تجسد فهمنا للديمقراطية والتعامل معها ومن خلالها دون استخدام هذا الوصف العام للتضليل او للتجميل، واولى من ذلك الشورية لمن يرغب في تبنيها وصفاً بديلاً والتي لاتمثل الا ركيزة

من الركائز التي قعد لها وارساها نظام نؤمن بتكامله ورسوخه ولايجادل احد في جدارته ولزوم تبنيه الا وهو الاسلام الذي تعتبر محاولات تطويعه وتليينه واستخدامه بالقطعة وللمضاهاة اخلالاً بهيبته وطبيعته وبايماننا الراسخ بلزوم تبنيه باسمه وبكل ما فيه، وعرقلة لمحاولات الانتقال بقواعده المتفق عليها لتأخذ مكانها ضمن قواعد القانون الذي نحتكم اليه والذي لايغني عنه اي عملية توصيف لاتأخذ طريقها إلى القانون كقاعدة ملزمة يحتكم لها الناس وتحكم علاقاتهم وضمن قنوات سن القانون اي قانون.

وأما عن المعارضة فالاصل انها وصف يشمل النواب افراداً واحزاباً وجماعات ممن لايشكلون او لاتشكل الحكومة برضاهم وهو وصف يكتسبونه بمجرد تشكيل الحكومات ويكون موقفهم منها معروفاً ولو تبنت الحكومة المعنية برنامج احدهم الفردي او الحزبي. ولايعني عدم حصول الحكومة على الثقة الا شيئاً واحداً وهو ان تناط بالمعارضة او بعض فئاتها مهمة تشكيل حكومة بديلة، والمهم ان نتذكر ان اطلاق وصف المعارضة لايعني رفض برامج الحكومة او سياساتها او قول (لا) لكل شيء يصدر عنها لمجرد انه صادر عنها، وفي الوقت نفسه فان تأييد برامجها وسياساتها لايعني عدم محاولة حجب الثقة عنها لتشكل المعارضة غيرها، اي انه لا ربط بين كفاءة واسماء وبرامج الحكومة وبين منحها الثقة من المعارضة وان كان المألوف ان تتباين سياسات الاحزاب في مسائل محددة، ليكون حجب الثقة وارداً حتى لو كان طاقم الوزارة من افضل الناس وفق معايير المعارضة ومثل ذلك برنامجها والذي قد تؤيده المعارضة او تؤيد الجزء الاعظم منه وتتعاون ربما اكثر من اعضاء الائتلاف الحاكم لانجاح السياسة العامة للدولة.

ولو جاز لنا اطلاق هذا الوصف ضمن هذا الفهم لقلنا ان مجلسنا الكريم هذا كله معارضة طالما لم يقر احد بانه استشير او كان له دور في تشكيل الحكومة وسيظل كذلك طالما تم تشكيل الحكومة من خارجه او دون اخذ رأيه والذي يضعنا امام وضع صعب والخطورة هي في النتيجة التي تترتب على ذلك في حالتنا هذه الا وهي اسقاط الحكومات على التعاقب دون اعتماد ايما اساس موضوعي، الامر الذي يملي ضرورة البحث عن اساس الحكم على الحكومة وتحديد النتيجة التي تترتب على مثل هذا الحكم، والذي لابديل له هو ان تشكل المعارضة الحكومة وتتقدم ببرنامجها اذا ما نجحت في حجب الثقة، ولا ادري ان كان هذا وارادا او مقبولا من المعارضين وما هو المستقبل الذي نسعى لرسمه في مثل هذه الحالة.

ليقودنا ذلك إلى موضوع منح الثقة وحجبها ولأوضح هنا ان الاكثر دغدغة للمشاعر والعواطف والاكثر اعتماداً لقياس مدى القوة في الدفاع عن قضايا المواطنين ظل حتى هذه اللحظة يتمثل في قول (لا) للحكومة اشخاصاً او برنامجاً واكتساب وصف المعارضة من خلال مقارعة الحكومة وليس من

خلال ممارسة الحكم وتحمل المسؤولية تأكيداً لفهم كاد يترسخ الا وهو ان الحكومة بصفة عامة انما تعمل ضد مصلحةالمواطن فيكون المواطن الحق هو من يفرك انفها كلما لاحت له فرصة ذلك، في الوقت الذي ينسى او يتناسى فيه الجميع ان الحكومة في الاساس انما هي الصيغة التي تمارس الجماعة من خلالها التصدي لقضاياها العامة والمشتركة ضمن ما يضعه الناس لها من قواعد وقوانين عبر مجلس النواب وفي حدود ما يمارس عليها من رقابة من قبله، ويظل على جماعة الناس تعديل هذه المناهج وممارسة قدر اكبر من الرقابة على تطبيقها ليكون اداء الحكومة اكثر تلبية لاغراض الاجتماع العامة وعكس ذلك انما يعني تسليما وتكريسا للفهم القائل بان الحكومة تملك كل شيء وان الناس اما مظلومين اما متمردين.

ليتضح جلياً ان منح الثقة او حجبها في دائرة الرغبة في تأييد او تحييد طاقم الحكومة كهدف لا وجود لسواه انما هو اخر ما يمكن ان يصلح اساساً للحكم لها او عليها لان اثنين في نظري لايتفقان على من هو الاكفأ او الافضل لهذه المهمة او تلك لاختلاف المعايير وطرائق القياس.

ولما كنت بطبيعتي وتجربتي ومن افتخر بالاشتراك معهم والتعلم على ايديهم من ابناء شعبنا غير معنيين بالاشخاص وليس عليهم يقع رهاننا والذي يقع على المناهج والضوابط ومحددات السلوك، فان تركيزي سينصب على ما قدمته الحكومة كبيان او برنامج لها والذي يوقع النائب والمواطن في حيرة اكبر، لان منح الحكومة الثقة على اساس برنامجها انما يعني تكريساً لمبدأ التعميم وتأكيداً لكون الحكومة مطلقة اليد في تبني وتنفيذ ما تشاء وما تراه ممكناً وضرورياً ويظل التعلل بنقص الامكانات امراً وارداً ولتستحق الحكومة اي حكومة الشكر والثناء ولو تمثل مجمل انجازها في استبدال مصباح اضاءة صالح باخر تالف، وهو ما لايمكن ان يقبل به احد.

والاصعب من ذلك والاشق ان تحجب الثقة عن الحكومة بسبب من تركيبتها أو بيانها المقدم وكأن من يحجب الثقة يملك معايير الحكم على ان اشخاصها ليسوا الافضل او ان لديه الافضل ممن يتفق على كونه كذلك بالاستناد إلى معايير متفق عليها ولا احد ينكر ان شخصاً حاصلاً على أعلى شهادات الطب والتخصص فيه ليس بالضرورة الافضل ليكون وزيراً للصحة او مديراً لمستشفى على سبيل المثال.

ولنصطدم بعد ذلك بالحقيقة المرة والتي يعنيها حجب الثقة، حيث ان ذلك يعني في حالتنا ان شخصاً منا ليس مع عودة حق الشعب الفلسطيني او ليس مع سلام عادل ومشرف يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة على ترابه الوطني او انه ليس مع اكتشاف الثروات المعدنية او تنويع مصادر الدخل للاسر الفقيرة حيث لم يرد في بيان الحكومة المبحوث فيه بذاته انها ستفرط بالارض او ستطرح القدس للمزاد العلني او ستتلف مناجم الذهب المكتشفة او انها ستأتي

على الطرق وشبكات المياه القائمة الان.

لاوضح ان النقاش الدائر انما يقوم على معرفة الاشخاص للاشخاص او معرفة الذات وما تريده ودون نتيجة مطمئنة يمكن التوصل اليها، او انه يقع على ممارسات او نوايا أو عبارات تقع بين سطور البيان أو ان البيان قد أغفلها، وهو الذي سأحاول التعرض اليه من جانبي مبدياً في هذا الموضع انني من حيث الاصل أومن بان ما في ذهني وفي ذهن ابناء دائرتي من مطالب انما يجب ان اتوجه به إلى مجلسكم الكريم وليس إلى الحكومة ليقول مجلسكم الموقر رأيه فيها وفي ترتيب الاولويات وتوزيع الادوار والمنافع من خلال ما يسنه من قوانين، والموازنة ذاتها تصدر بقانون وليضع المجلس طرائق ضبط سلوك الحكومة والتزامها بها وعلى نحو محدد ولتحاسب الحكومة وتحجب الثقة عنها في ضوء خروجها على ذلك وعلى نحو لايقبل النقاش او الجدل وخلاف ذلك فانما هو استعطاف للحكومة لتتفضل بسن او تطبيق ما تراه من قوانين واعتماد مزاجها فيما يتعلق بمدى الالتزام بها والذي لايعني تغيير الحكومة الا تبدل المزاج وبروز طبقة جديدة من المتنفعين والمتضررين في كل مرة. وإن كان ثمة من مخالفة او شكوى فيما يتعلق بحل المجلس السابق او بطريقة ادارة الانتخابات والتي قد اكون اكثر المتضررين مما جرى فيها او التعيينات التي لم اطمح انا وابناء دائرتي بعد الا في البحث عن شواغر لعمال النظافة وليس عن امناء عامين حتى هذه اللحظة. فان الحكومة هي اخر من يمكن ان يشتكى اليه او منه والذي يوجب تركيز البحث عن صاحب العلاقة ومن بيده الامر ليعمل على الحيلولة دون امكانية تكرار ذلك الا وهو مجلسكم الكريم وليس الحكومة والتي لا يوجد ما يضمن ان تأتي غيرها فتحل المجلس الى الابد او تجري الانتخابات على هواها الا الوعود او توسم الثقة في هذا الرئيس او ذاك وهو ما لايمكن لمجتمع ان يراهن عليه مادام لايوجد ما يضمن ذلك قانوناً.

وفي الحدود التي تملك فيها الحكومة اصدار الانظمة والتعليمات وممارسة السياسات واتخاذ الاجراءات التي فوضتها لها القوانين فانني اقول انه لايصلح لذلك ابداً ان تتقدم الحكومة بعبارات عامة ومبادىء واهداف متفق عليها، فالحكومة الموقرة تشير إلى اعادة النظر مثلاً في التشريعات المتعلقة بالجمارك وضريبة الاستهلاك والدخل، فهل تعني بذلك انها ستعمل على زيادة الجمارك او الضريبة او ستسعى لانقاصها، واذا كانت لاتعرف ما الذي ستفعله على سبيل المثال فكيف تطلب الثقة على اساس ما لا تعرف وهل تستطيع الحكومة تجاهل اثر ذلك على سير الاقتصاد وامكانية تحجيمه بل وحتى شله نتيجة هذا الابهام ومجرد النية في اجراء الدراسة، ومثل ذلك ما يتعلق بتقديم القروض التشغيلية للمزارعين واليات استخدام العمال الوافدين وغير ذلك من كلام عمومي لايعني شيئاً محدداً ولايحدث الا اثاراً سلبية، وفي هذا يقع التمايز بين برنامج وبرنامج وهو ما كان يشكل

دائما الاساس الذي في ضوئه يتم اختيار طاقم العمل ومنح الثقة والتعامل مع الحكومة اي حكومة، والوطن والمواطن ليس ميداناً للتجريب لا للنائب ولا للوزير ولا لكاتب مقال قصير في صحيفة يومية.

وتأسيساً على كل ذلك ولاخرج نفسي على الاقل من دائرة التعتيم على رغبة قد تكون مضمرة لدي في ان اكون انا او فلان وزيراً او لايكون زيد او عمرو كذلك، ومن دائرة التعتيم فاضع من يستمع إلى في الزاوية التي اريده ان يخرج منها فانني ابين ما يلي :

انه وعلى الصعيد السياسي: ومع انني لم اعتد ولم اجوز لنفسي ولو في معرض الحوار التسليم بان الوطن يقع عليه بيع او تفريط، ولم اسمح لنفسي ابداً ان اتعامل وكأن الوطن وأقصد في هذا الموضع وكأن فلسطين مجرد كوب من اللبن سيشربه العدو فيتلاشى حتى لو تم ذلك بتوقيع بني البشر جميعاً وكان التسليم بانه ملك لمن بسط عليه نفوذه بالقوة، وفي الوقت الذي اتفهم فيه الظروف الموضوعية التي تحكم ما يجري بخصوص الوطن وبغض النظر عن التسميات، الا انه وفي معرض مناقشة بيان الحكومة فانني أومن بان قدراً اكبر من الموضوعية والتحديد لابد منه لتلافي اثار خطرة اخرى غير هذه التي خلفتها محصلة عمليات المواجهة مع العدو، فعندما نقول اننا لن نفرط أو نسلم بشيء ما تجاه القدس فان ذلك يعني الندية والقدرة على التفريط أو عدمه وهو ما يدعو إلى التساؤل عن سبب عدم شمول ذلك لغير القدس كيافا مثلاً ما دام العدو نفسه هو الذي يحتل المكانين وبالقوة اياها، مع ما يعنيه ذلك من ايحاء بالقدرة على ممارسة فعل يمكن من خلاله تنفيذ ما لايقبل العدو تنفيذه طوعاً، ولعل ذلك هو المناخ المناسب لنشوء المطالبة بكل ما نريد وكأن مجرد المطالبة او رفض الحوار او فنونه هي التي تكفل بلوغ ما نريد، فضلاً عن كونه تكريساً للخلط بين ما هو كائن وبين ما يجب ان يكون او ما سنعمل على ان يكون في مدى لايعلمه الا الله سبحانه، ليكون خطاب العرش بما تضمنه من اهداف اسمى وغايات ابعد شيئاً مختلفاً عن برنامج حكومة مكلفة بتنفيذ مضمونه والحفاظ على ثوابته وتحقيق اكبر قدر من الانجاز في ظل اقصى ما يمكن ان يوظف في حينه من قوة وقدرة وامكانات، وهو الامر الذي يحتم وجوب ان تكون الحكومة اكثر مباشرة وتحديدا وكشفا للامكانات والاحتمالات حتى اذا ما كان الخيار اعلان الحرب على العدو مثلاً حال عدم استجابته لما نريد فان منحها الثقة على هذا الاساس في هذه الحالة يختلف عن مجرد كونه الاكتفاء بالسكوت وعمل اللاشيء، ويختلف كذلك عن كونها تتوقع شن حرب من اي نوع من قبله او مواجهة أي اخطار من اي نوع، وان كان لا يوجد بيننا كما ولايوجد عربي أو مسلم ولد أو لم يولد يقبل او يرضى بغير عودة فلسطين، كل فلسطين وكل ارض عربية محتلة بل وكل مجد اسلامي ذوى الآ انه لايوجد بيننا من بلغت درجة اشفاقه على العدو حدا يدفعنا باجتهاده ان نستقبل قوات

العدو لاقدر الله على ارض عربية اخرى لمجرد انه اي العدو، لم يستجب لمطالبنا المشروعة تخفيفاً عنه من ضائقة استيعاب المهاجرين الجدد في فلسطين، ولا ادري ان كان بيننا من يحمل وثيقة الاستعداد للاستشهاد الجماعي من الامة وعلى الفور وهي التي لم يعتمدها رسولنا ﷺ من جماعة المسلمين على ابواب مكة في الحديبية، وليظل واجباً ان يأتي برنامج الحكومة في التعامل مع هذه القضية معللاً مفصلاً من حيث الامكانات والاحتمالات حتى نعرف ما سيؤول اليه الحال في ضوء كل منها وليستطيع شعبنا قبل نوابنا الحكم على ذلك وتوجيهنا الى حيث يريد هو باجماعه او باغلبيته والذي ارى ان يترك له دون غيره التقرير في هذه المسألة في ضوء الحقائق الموضوعية كما تراها الحكومة، واقعاً وليس اجتهاداً او امنيات، وينسحب ذلك على كل ما ورد في بيان الحكومة من توجيهات ملكية تتطلب تفريغها في ممارسات محددة ومفهومة سواء ما تعلق منها بدعم منظمة التحرير او التعاون في الاطار الدولي او الوحدة في الاطارين الاسلامي والعربي.

وعلى الصعيد الاداري: واقصد بذلك ادارة كل مناحي الاقتصاد والحياة في المجتمع فانني اوضح بداية ان الاداء العام انما هو محصلة ثقافة وعلم وتقاليد وتركيبة نفسية وبرامج ولا اظن ديوان الرقابة والتفتيش مثلاً الا جزءاً من جهاز الادارة سيخضع بذاته للاعتبارات الايجابية والسلبية اياها، ليكون مطلوباً من الحكومة ان تبين ما ستعمل على تحقيقه في المجالات المختلفة توخياً لغاية تحسين مستوى جهاز الادارة وادائه، ولاذكر هنا بان القضاء الاداري ومقاضاة الناس العامة لانفسهم وللادارة وبشكل مستمر لهما ضمانة اداء افضل بل ان مقاضاة الناس العامة للادارة والذي عليها ان تمكنهم منها وباستمرار دون التعلل بسلبيات قد يعنيها ذلك لهي افضل طرائق ضبط سلوكها وتحقيق الرضى عنه والذي يجب ان نكون الأحرص على تمكين المواطن منه ودون تردد، ولتبرز هنا اهمية تعميم المفاهيم الادارية وتعميم القضاء الاداري مكانا وامكانات وتثقيف وتأهيل المواطن موظفاً او متعاملاً وما يتوجب عليه التقيد به ولتفتح قناة ذلك عملياً وفي النور، ولابأس هنا من ديوان للمظالم تسخر في خدمته اجهزة التربية والتعليم والاعلام والتعامل باختلافها.

ولما كانت الظواهر والمجالات انما تخضع للمحددات اياها من حيث الاساس فانني ساختصر لاقول ان ما يلزمنا بصدد القضايا باختلافها انما هي عناصر التطور الثابتة اياها والتي يمكن ايجازها في هدف محدد وامكانات مشخصة ومدة معروفة ومتابعة مؤكدة وجهاز مؤهل، وهي ما كنت افضل ان تكون الحكومة قد عرضت له في برنامجها والذي قد تأتي على بيان الكثير من جوانبه في مشروع قانون الموازنة وخطة التنمية.

ويظل اهم تساؤل من وجهة نظري هو الذي يثور حول المعاني الكبيرة والثوابت من قناعاتنا وتوجهاتنا واخص منها ما يتعلق

بالوحدة الوطنية والتكافل وتعميم المزايا والعوائد، والذي لم اكن مهيئاً لقبوله ابدا ان تكون واحدة من هذه وامثالها محلاً للخوض او الجدل والذي ظللت اؤمن بضرورته هو تجسيدها ممارسات وضوابط دون التعرض لها كعناوين حتى لاتبدو وكأنها نقاط خلاف، لاتساءل بعد ذلك عن القرية أو المحلة التي لن تصلها الكهرباء أو الهاتف حتى خلال سني الخطة الخمسية وعن موقعها في التكافل وعن العامل الذي لن توفر له فرصة عمل حتى بعد توفر ربع مليون فرصة عمل وعن موقعه من التكافل وعن المريض الذي لن تغطيه مظلة التأمين الصحي قبل عشر سنين من الان وعن موقعه من التكافل وعن الناس من أصل معين ومنبت معين الذين لم يدخلوا هذا المجال او ذاك او يشملهم التعيين في هذه المؤسسة او تلك وعن الطالب الذي قصر ذهنه عن عشر علامة يحصلها ليدخل مؤسسة التعليم او ينتفع منها مجاناً او بمقابل، وعن مكانه في خريطة التكافل، وعن هؤلاء جميعاً وفيما اذا كانوا من جسم الوطن معنية بقية اجزائه بضخ فائض ما لديها مما لانخزنه لتحقيق او لتجسيد الوحدة التي نريد، واسائل نفسي والحكومة عن فهمها للحاجات الاساس وكيفية تبويبها وتعميمها وفتح منافذ الخير ليجري بين الطبقات، لاقول انه يغني عن كل هذه المعاني المجردة تبنّي مشروع واحد في كل مرة واقامة الدليل على ان هذا محصلة ما نستطيعه وان هذه افضل طرائق الانتفاع منه وبالتساوي وحتى يتحقق ذلك فانه وبالاضافة الى ما يمكن ان تقوم به الحكومة بشكل مباشر ودون حاجة إلى ضرائب اضافية او رسوم اخرى فان عليها ان تتيح الفرصة وتوظف خبرتها وقرارها لتحقيق التكافل بين المواطنين مباشرة ولتصبح خدمات الصحة والتعليم وتوفير الحد الادنى من مستوى الدخل وغيرها من عناصر الانخراط في جسم المجتمع اخر ما يمكن ان يفكر فيه مواطن يجد اهله في لحظة انهم غير قادرين على تحرير جثته من ثلاجة مستشفى للعجز عن دفع فاتورة العلاج في وقت تشكل فيه اثمان باقات الورود حول سرير غيره ما يمكن ان يوفر بمجموعه تأميناً صحياً للمواطنين جميعاً، او معلم ليس ذنبه انه اصغر سناً او احدث تخرجاً ليعاني انتظار سنوات للتعيين وليجد رصيده بعد دفع اجور التنقل والاقامة في منطقة نائية لايساوي ثمن خاتم الخطوبة في وقت قد يحقق فيه غيره دخلاً يكفي لان ينفق على عدد من ابنائه في جامعات خارجية او محلية وكان برنامج الحكومة انما كان يجب ان يتصدى لهذا ويوضحه وليعمل مجلسكم الكريم على صياغة اطر وأسس التكافل ليكون اداؤنا هو المرجو على الصعد كافة.

واذا كان هذا هو حال شرائح من مواطنينا تشملهم القوانين بخيرها ولو بعد حين، فما بال شرائح وقطاعات منهم لايخضعون الا لقانون النخوة وعامل المصادفة واعنى بهم سكان المخيمات ومخيمات الطوارىء على وجه الخصوص، لاقول ان خصوصية اوضاعهم وطبيعة دورهم واكيد انتمائهم وتعلقهم بحقهم

في العودة لاينفي عنهم كونهم بشراً وكونهم مواطنين وبناة وعاملين والذي يعني ان يخصص لهم وعلى نحو ثابت ما يكفل لهم انسانيتهم وكرامتهم ويمكنهم من الاستمرار في المشاركة والبناء من اجل الوطن ومن اجل الامة.

ايها الاخوة رئيساً واعضاء : مخطىء انا اذا قلت وأسّست رأيي على ان كل شيء بيد الحكومة وأغالط نفسي كنائب وانا أرهن الوطن ومستقبله بطاقمها وبرنامجها واكون عاملاً على تعطيل دور مجلسنا الكريم اذا ما تعاملت كأحد اعضائه وكأن الحياة تنتهي عند تشكيل الحكومة واخدع نفسي اذا ما قلت بان لدي معايير محددة للحكم على الاشخاص واختيارهم للمهمات، فليعمل مجلسكم الكريم على صياغة مناهج سلوك الحكومات وطرائق ضبطها ولنحقق معا ولو خطوة على طريق كون اداء الحكومة انما هو الذي يمهده ويحرسه الشعب بنوابه، ولتقم الحكومة الدليل على انها الاكثر دراية وجدارة وفهما وحرصاً على تمثل دورها وادئه على الوجه الاكمل، وانسجاماً مع ذلك فإلى مجلسكم الموقر سأتوجه باقتراح ما ارى من قوانين والى الحكومة اي حكومة سأتوجه بما أرى ضرورة له من انظمة وضوابط وعلى المواطنين بعظيم طاقاتهم بعد الله سبحانه سأعتمد في صياغة كل ذلك ومن على هذا المنبر إن شاء الله تعالى سأجهد في السؤال والاستجواب ومعالجة موضوع الثقة بالوزارة أو أي من اعضائها طالما كان ذلك ضرورياً وبعد تأسيسه على ماهو ممكن وواضح ومقنع.

وفقكم الله جميعاً والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

دولة رئيس المجلس: وعليكم السلام، شكراً للسيد ابراهيم شحده الكلمة الان للسيد طلال عبيدات والمتحدث الذي يليه الدكتور عوض خليفات.

السيد طلال عبيدات :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمون: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فإن مجلسنا ينعقد في ظل ظروف محلية وعربية ودولية صعبة، وان شعبنا يتطلع إلينا بكل الحرص والامل والترقب، ويتوقع منا الكثير، فهو يتوقع الاداء الجيد والممارسة المسؤولة في تحمل مسؤولياتنا تجاه قضاياه، كما ينتظر منا ان نحقق بعضاً من طموحاته وتطلعاته، وخصوصاً في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها وطننا الغالي وامتنا العظمية.

وفي البداية لابد من الاشارة إلى التحديات الكبيرة، التي تواجه بلدنا وأمتنا، إننا نؤمن بالسلام الحقيقي العادل والشامل، السلام الذي يحفظ حقوق امتنا العربية المشروعة وفي مقدمتها حقوق شعبنا العربي الفلسطيني الاساسية بما فيها حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. السلام الذي لاتفريط فيه ولا تنازل عن أي جزء من الارض العربية وفي القلب منها القدس

الشريف، ونؤمن ايضاً بان من يتنازل عن أرض فلسطين أو يساوم على حقوق الشعب الفلسطيني سيكون من الهين عليه ان يساوم على ارض الاردن واي ارض عربية واسلامية اخرى، وعلى كرامة شعوبها.

دولة الرئيس، الزملاء النواب المحترمون: إن المخططات التي يجري تنفيذها في السر والعلن والتي يرسمها اعداء امتنا انما تستهدف في النتيجة القضاء على تطلعات وآمال الامة بالوحدة والتحرر، والهيمنة على مقدراتها كما تستهدف استمرار ربط الوطن العربي بعجلة التبعية من خلال عمليات التطبيع المتسارعة، التي تستهدف في محصلتها تمزيق وطننا العربي وتفتيت طاقاته وافتعال الصراعات الدائمة بين دوله وشعوبه، ولذا فان الحفاظ على الاردن قوياً موحداً وعزيزاً هي اولى مهماتنا الوطنية والقومية.

وحتى يظل الاردن قوياً عصيّا على مخططات الاعداء فلا بد من العمل المخلص لصون وحدته الوطنية وتقوية نسيجه الاجتماعي وتعزيز الثقة بين كافة مواطنيه ولن يكون ذلك الا من خلال التأكيد على مبادىء العدل والمساواة، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين والمناطق. كما يتأتى ذلك ايضاً بالتأكيد على دولة المؤسسات وسيادة القانون، وفتح ابواب المشاركة لجميع فئات المجتمع ومؤسساته الاخرى التي لازالت تنتظر دورها في المشاركة، كما يتأتى من الالتزام بقواعد النهج الديمقراطي، واحترام حرية المواطنين والعمل على تفعيل الدستور والميثاق الوطني قولاً وعملاً.

وهنا يحق لنا ان نتساءل، اين نحن من كل هذا؟؟ هل تدار مؤسساتنا وتتخذ قراراتنا على هذه الاسس والمبادىء؟؟ وهل تعمل هذه الحكومة في اطار هذه المبادىء والتوجهات، وفي مقدمتها وضع الانسان المناسب في المكان المناسب؟؟

ان ما نراه هنا هو ما يراه غالبية المواطنين في هذا البلد، ويعبرون عنه بشتى الطرق والوسائل اذ ان هذه الحكومة لا زالت بعيدة عن النهج المؤسسي، حيث يغلب على ادائها ظاهرة الشللية والعلاقات الشخصية في العديد من اختياراتها وتشكيلاتها وقراراتها.

إن عهود المحسوبية والتسيب الاداري والفساد المالي ينبغي ان تنتهي إلى غير رجعة. إذ ان هذه الامراض كانت ولازالت سبباً في توسيع الهوة بين ابناء الوطن الواحد من جهة، وبين أقاليمه من جهة اخرى. كما انها مسؤولة إلى حد كبير عن زرع الشكوك وانعدام الثقة بين المواطن والمسؤول، وستبقى هذه الهوة عميقة مادام بعض المسؤولين لايخافون الله، ولايدركون خطورة المهمة التي يقومون بها، ولايحافظون على الامانة التي يحملونها تجاه وحدة هذا البلد وامنه واستقراره وحقوق الناس فيه.

إن المسؤول الذي يمكن ان نثق به هو الذي يتصف بنظافة اليد والسلوك ويعمل وفق مبادىء الايمان بالحق والعدل والخدمة العامة

في اطار المساواة بين جميع المواطنين، ويتحلى بسعة الصدر والتواضع لا بروح الكيد والاستعلاء والتجبر.

دولة الرئيس، الزملاء النواب : لعل من أشد الامراض فتكاً في مجتمعنا وخطورة على مستقبل شعبنا البطالة والفقر، فان اعداد الخريجين من الجامعات والكليات المتوسطة تتضاعف عاماً بعد عام، مما يشكل عبئاً وطنياً واجتماعياً ثقيلاً يهدد امن الوطن بمختلف المخاطر والاحتمالات. وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة فاننا لم نلمس ان هناك خطة جادة وفعالة لمواجهة هذه المعضلات والحد من تفاقمها على أرض الواقع.

وفي الجزء الآخر من الصورة تبرز معضلة الفقر الذي اتسع ليشمل فئات جديدة ويتهدد شرائح اخرى بتدني مستويات معيشتها والنزول بدورها إلى حافة الفقر ورغم حدة الصورة ووضوحها إلا اننا لم نر أياً من السياسات الوقائية او الاجراءات العلاجية لوقف استفحال هذه الظاهرة، بل على العكس من ذلك، فاننا نشهد مزيداً من فرض الضرائب، ولعل اخرها ضريبة المبيعات التي ستضيف عبئاً جديداً بارتفاع الاسعار ينوء بثقله المواطن، ويؤثر سلبياً على حياة فئات كثيرة اخرى من مجتمعنا ويحول دون حصولهم على حاجاتهم الاساسية.

ان مواجهة هذه المشاكل لاتتم من خلال الاقوال والوعود فحسب، بل من خلال اعتماد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي تأخذ في اعتبارها الموارد والامكانيات الوطنية بما فيها الموارد البشرية في مختلف المجالات، ووضع الخطط الواضحة والبرامج العملية لمواجهة هذه المشكلات.

وسوف نعود لهذه المسألة، ولمطالب واحتياجات دائرتنا الانتخابية في لوائي الرمثا وبني كنانة عند مناقشة قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ في المستقبل القريب.

اما عن مسألة الثقة بالحكومة، فانني سأتخذ قراري بشأنها في ضوء رد الحكومة على المطالب التالية :

١ ـ التزام الحكومة بالتشاور المستمر مع النواب والكتل البرلمانية من حين لاخر حول جميع التطورات والمستجدات السياسية وغير السياسية، وذلك ترسيخاً لمبادىء الشورى والديمقراطية، واحتراماً للسلطة التشريعية ولدور النائب في صنع القرار.

٢ ـ الالتزام الواضح بتحقيق العدالة في التعيينات ومراعاة التوزيع الجغرافي واعتماد الكفاءة والخبرة، بعيداً عن الولاءات الشخصية والانتماء الفئوي والجهوي والحزبي.

٣ ـ اعلان العزم على صياغة قانون انتخابي عصري ديمقراطي يتناسب مع التطورات الاجتماعية والسياسية ويحقق العدالة ويعالج مساوىء القانون الحالي.

٤ ـ اعادة النظر في التشريعات الاقتصادية والضريبية بما يكفل دعم الصناعات الوطنية ويطور الزراعة والسياحة ويشجع الصادرات وبما يعزز سياسة الاعتماد على الذات. ويحقق العدالة الاجتماعية ويحمي المستهلك.

٥ ـ تحسين اوضاع الموظفين المدنيين والعسكريين العاملين منهم والمتقاعدين، وزيادة رواتبهم اسوة بما قررته الحكومة بشان رواتب الوزراء والقيادات الادارية العليا، وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.

٦ ـ وضع خطة وطنية شاملة لمعالجة قضايا البطالة والفقر وارتفاع الاسعار بالاستعانة بذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص من أبناء هذا الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد طلال عبيدات الكلمة الان للدكتور عوض خليفات والمتحدث الذي يليه السيد صالح شعواطة.

الدكتور عوض خليفات :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، فأود قبل الحديث عن بعض جوانب البيان الوزاري لهذه الحكومة ان اشير إلى أمرين :

الاول : الولاء المطلق لجلالة الملك الحسين المعظم المصون من كل تبعة ومسؤولية والمنزه عن كل نقد سلبي، وهو القائد والرائد الذي نفتديه بالمهج والارواح.

ومن هذا المنطلق يجب عدم الخلط بين الولاء لجلالة الملك وبين تأييد او معارضة الحكومة التي نص الدستور على انها مسؤولة امام مجلس النواب ومعرضة للنقد وان على رئيس الوزراء والوزراء مسؤولية امام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة، كما ان كل وزير مسؤول امام مجلس النواب عن اعمال وزارته.

بناء على ذلك فان معارضة الحكومة اية حكومة لاتعني معارضة النظام القائم ليس هذا فحسب بل انني ارى ان المعارضة الايجابية التي تستند إلى العقل وتحتكم إلى الحوار الهادىء والنصيحة المخلصة هي معارضة وطنية صادقة تخدم النظام القائم، وتحقق المصلحة الوطنية العليا على أسس من الحق والعدل والحرية والديمقراطية، مسبوقاً ذلك كله بالولاء لله والملك والوطن.

الثاني : إن علاقتي بدولة رئيس الوزراء الافخم الدكتور عبدالسلام المجالي ودية صادقة مبنية على الاحترام المتبادل، وتعود في عمرها إلى اكثر من عقدين من الزمان. وآمل ان لاتنقطع بسبب خلاف في الرأي او عدم اتفاق في الاجتهاد. وفي جميع الاحوال سأسعى ـ من جانبي على الاقل ـ للمحافظة عليها دون مساس بمبدأ اعتقده او موقف أراه صحيحاً فأتبناه. وسوف تكون المصلحة العليا للوطن والمواطن المعيار الذي يحكم علاقتي السياسية باية حكومة اياً كان رئيسها او طاقمها او برنامجها.

بناء على ما تقدم فسوف اسوق في الصفحات التالية بعض آرائي واجتهاداتي معرضاً عن التفاصيل ومؤجلاً طلبات دائرتي الانتخابية/ محافظة معان الابية لحين مناقشة مشروع موازنة الدولة لعام ١٩٩٤ . وسوف اركز حديثي على ناحية واحدة وهي ترسيخ مبدأ الديمقراطية وتعزيز التشاور والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

١ ـ إن هذه الحكومة شكلت في نهاية شهر ايار الماضي وكان لها اهداف من بينها اجراء انتخابات حرة نزيهة مهدت الطريق لمجيء هذا المجلس الذي نأمل ان يكون معبراً عن طموحات الشعب صادقاً في ترجمتها إلى واقع ملموس. وعلى الرغم من انها قامت بواجبها في هذا المجال الا انني كنت اتمنى ان يتم الامر بيسر وسهولة ودون استفزاز اذ اوصت هذه الحكومة بحل المجلس السابق بصورة مفاجئة مخالفة الاعراف البرلمانية حتى ان رئيس المجلس لم يعلم بذلك إلا من وسائل الاعلام المسموعة. وفي اعتقادي ان هذا الامر غير مسبوق بهذا الاسلوب وقد خدش المبدأ الديمقراطي وروح التعاون والتكامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وياليت الحكومة نفذت رغبتها بصورة اكثر حضارية تحفظ للمجلس كرامته وهيبته وللسلطة التنفيذية مصداقيتها واحترامها.

٢ ـ قامت الحكومة بإصدار قانون الانتخاب المعدل بحيث يكون صوت واحد لكل ناخب ومع تقديري لاجتهاد الحكومة ـ ولكل مجتهد نصيب ـ فقد برهنت التجربة والواقع العملي ان هذا التعديل كان ناقصاً ولم يكن مجدياً وألقى ظلالاً من الشك على نوايا الحكومة انعكست فيما نسمع اليوم من أقاويل وإشاعات قد لاتكون صحيحة حول الاجراءات التي رافقت عملية الانتخاب.

إن قانون الصوت الواحد في رأيي فرق الاسرة الواحدة، وباعد بين الاشقاء وغذى العشائرية الضيقة والاقليمية والطائفية، ولا احسب انه حقق الهدف المطلوب والامل المنشود. ويجب على الحكومة ان تقدم للمجلس وبأقصى سرعة مشروعاً لقانون انتخاب حضاري عصري متطور، يرسخ الديمقراطية، ويحقق العدالة ويجمع الشمل ويعيد اللحمة الى الوحدة الوطنية.

٣ ـ إن الحكومة لم تطبق قانون الانتخاب الذي نص بوضوح على ان الاقتراع سري حيث نصت المادة ٣٢ من قانون الانتخاب على ان يكون الاقتراع على انتخاب النواب عاماً وسرياً وعلى درجة واحدة.

إن عدم تنفيذ منطوق هذه المادة من القانون قد أثر على نتائج الانتخابات وسبب حرجاً كبيراً للمواطنين وبالتالي منع المواطن من استعمال حقه في حرية الانتخاب فعطل عقله وفكره قسراً وانتخب الشخص الذي لايعتقد انه يمثله او انه جدير بثقته وشهادته وتحوّل، الشعب الاردني في يوم الانتخابات في بعض المناطق من شعب مثقف متعلم إلى شعب امي لايجيد الواحد منهم كتابة اسمه ومن بينهم وزراء واعيان واساتذة جامعات!!.

وكنا نتمنى ان تقوم الحكومة بواجبها وتنفذ القانون وتعاقب من يخرقه ويتعدى على حرية المواطنين وعيداً وتهديداً ان ادلى بصوته سرياً طبقاً للقانون!!

٤ ـ إن الاجراءات الانتخابية والآلية التي تمت بها تحتاج إلى تحديث ومرونة ووضوح. لقد بقينا إلى يوم الثامن من شهر تشرين ـ يوم الانتخاب ـ ونحن نتلقى تعليمات من اخي معالي وزير الداخلية مستمرة مما اربك الناخب وحيّر المرشح وأزعج الاجهزة الرسمية المختصة، بالتنفيد فتارة يكتفى بالبطاقة الانتخابية بدون صورة وتارة اخرى بالبطاقة والصورة، والثالثة بالبطاقة والصورة وخاتم الحاكم الاداري، ورابعة بالبطاقة مع وثيقة رسمية ملصق عليها صورة.. إلى غير ذلك من مسلسل تعليمات لا أرى مبرراً لها.

والانكى من ذلك ان هذه التعليمات لم تطبق بدقة وعدالة في كافة المناطق وكل المراكز.

ونأمل من الحكومة ان تعمل منذ الان لاعتماد الرقم الوطني تخفيفاً على المواطنين وتيسيراً لعملية الانتخابات.

٥ ـ اما فيما يتعلق بالعلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فانني اؤكد على ضرورة التعاون بينهما تحقيقاً للمصلحة

العامة. وأرى ان التشاور المستمر بينهما يعمق النهج الديمقراطي، ويكفل اجتياز الازمات ويقوي بناء الاردن النموذج على قاعدة من الحرية والديمقراطية وتكافؤ الفرص بين كل المواطنين في كافة المناطق وكنت اتمنى لو قام دولة الرئيس واعضاء حكومته بترسيخ هذا النهج ممارسة وتطبيقاً ولكننا مع الاسف رأينا استعلاء من جانب السلطة التنفيذية لا مبرر له، ولايفيد التوجه الديمقراطي العام ولايعين على تحقيق المصالح العليا للدولة وقد تجاهل دولة الرئيس النواب في استشاراته لتعديل حكومته، وضرب عرض الحائط بكل الاراء والنصائح التي قدمها النواب لدولته. فجاء التعديل مع احترامي لكل اخ من الزملاء الوزراء ترقيعاً لم يضف للثوب القديم جمالاً.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: لقد قامت الكتلة النيابية المستقلة التي اشرف بعضويتها بمقابلة دولة الرئيس يحدونا الامل في التعاون والتشاور بين السلطتين بين النواب والحكومة. وقد اقترحنا على دولته ان يستمر الحوار بيننا في كافة الامور. وطلبنا منه بادب رفيع تشكيل حكومة سياسية قوية تستطيع مواجهة الصعاب وتنهض بالمهام الموكولة اليها في ظرف عصيب قد تضطر فيه الدولة لاتخاذ قرارات حاسمة مصيرية. ولكن دولته صرح بانه لايستجدي ثقة وبدلاً من ان يستمع لآرائنا وافكارنا ويأخذ منها ما يفيد التجربة إن رأى في ذلك خيراً وقام بتعديل حكومته دون

ان يكترث لرأي نواب الشعب وممثليهم.

ولا ادري ايها الاخوة هل هذه هي الحكومة التي تمناها الشعب؟ مرة اخرى مع احترامي ومحبتي لكل اخ من الزملاء الوزراء وهل هي حكومة سياسية ام تكنوقراطية؟ فإن قيل عنها سياسية فلا احد منا مقتنع بذلك. وإن قيل عنها تكنوقراطية فمعنى ذلك ان يمنح الوزير حقيبة وزارية تتفق مع تخصصه وتجربته وخبرته.

ولكن ذلك لم يحصل ايضاً، وإلا كيف يعين الطبيب وزيراً للاشغال العامة، وطبيب اخر وزيراً للاتصالات. وكيف يعين القاضي وزيراً للنقل، ويطاح بوزير الزراعة المتخصص وكيف يعين لغوي وزيراً للبلديات والبيئة ويعين رجل المال والاقتصادي مسؤولاً عن الاعلام والتوجيه الوطني. .الخ. واذا كنا مقبلين على مرحلة سياسية صعبة وخطيرة فلماذا لم يؤت بوزير للخارجية متخصص ومتفرغ!.

ايها الاخوة، انني اعلم علم اليقين بان المنصب الوزاري منصب سياسي، وقد يكون غير المتخصص مبدعاً ومنتجاً ومنجزاً في وزارته، ولكنني كنت ابحث عن لون لهذه الوزارة فلم ارى طريقي الى ذلك الهدف.

٦ - واخيراً فإن دولة الرئيس قد نادى بمبدأ فصل السلطات وهو اجتهاد نحترمه واذا كان دولته جاداً في توجهه فلماذا عين اربعة من اعضاء مجلس الاعيان في حكومته وهم من السلطة التشريعية بل ان اثنين منها اصبحا نائبين للرئيس، ويفترض ان تكون لهما صلاحيات تنفيذية واسعة وارجو ان اذكر دولة الرئيس انه هو شخصياً عضو في السلطة التشريعية باعتباره عيناً فهل المقصود اذن فصل السلطات ام استبعاد ممثلي الشعب وموضع ثقتهم عن مراكز الاشتراك في صنع القرار؟ وهل تكون الحكومة اقوى عندما تشكل بصيغتها الحالية ام عندما تضم اعضاء من مجلس الامة اعياناً ونواباً، الاعيان بخبرتهم وحنكتهم وتجربتهم وحكمتهم والنواب بمؤهلاتهم وقدراتهم وكفاءاتهم وثقة الشعب بهم؟ اترك الجواب للسامعين

وارجو ان لايظن احد انني مستوزر فرئيس الوزراء يعلم ذلك عندما شكل حكومته في ايار، ويعلم ذلك عندما قابلته الكتلة النيابية المستقلة في الاسبوع الماضي.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين:

إن الشعب استودعنا احلامه وآماله واشراقاته، وحملنا امانة قول الحق مهما كان الثمن ومهما غلت التضحيات. فلنحافظ على تجربتنا الديمقراطية التي أرادها الحسين العظيم ان تكون نموذجاً يحتذى وقدوة حسنة يتأسى بها الصادقون المخلصون من ابناء امتنا العربية المجيدة.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: يجب ان يكون للاردن مستقبل زاهر باذن الله ونحن الذين نصنعه، نصنعه بالعلم والعمل، بالجهد المخلص والانتماء الصادق، بالحوار الهادىء المتزن والتشاور المستمر، نصنعه باشاعة العدل وتكافؤ الفرص وبصون حرية المواطن وكرامته، نصنعه بتعميق الشورى والديمقراطية ونبذ التطرف والعصبية ومحاربة العناد في الرأي والاستمرار في الخطأ.

وفي الختام نسأل الله جلت قدرته ان يحفظ الاردن آمناً مستقراً مطمئناً مزدهراً في ظل حامي بلدنا وقائد مسيرتنا وراعي ديمقراطيتنا جلالة الملك الحسين المعظم حفظه الله ورعاه وسدد على طريق الخير والحق خطاه.

اما موضوع الثقة فأعلقه لحين الاستماع إلى رد الحكومة على كلمات السادة النواب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للدكتور عوض خليفات، الكلمة الان للسيد صالح شعواطة ويليه السيد عبدالرحيم العكور.

السيد صالح شعواطة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس المجلس، حضرات الزملاء المحترمين : نحن هنا اليوم باسم الشعب الذي اودع ثقته فينا وطوق اعناقنا بامانة تمثيله، وحمل صوته، لمناقشة خطاب العرش السامي والذي اعتبرته الحكومة بياناً لها .

دولة الرئيس : لقد ورد في الخطاب السامي العديد من الوعود والعهود التي تؤكد على الديمقراطية وتحقيق المساواة والعدالة والرخاء. والتي نعتبرها رغم عموميتها قاعدة صالحة لاخراج شعبنا من دوائر الفقر والظلم الاجتماعي اذا ما احسن تطبيقها وارتكز هذا التطبيق على موازين العدل وقواعد المساواة.

السيد الرئيس : لن اضيف الكثير إلى ما اورده الزملاء الافاضل ولن اجامل احداً. فشعبنا مل النفاق. ولست اميل إلى الخطابة. فقد دفعت امتنا ثمناً باهظاً للبيانات المنمقة والخطب المسترسلة والوعود الجميلة.

فوراء كل بيان نكسة وبعد كل خطبة هزيمة. . . ومع ذلك اسمحوا لي ان اطلق بعض العنان للقليل من خواطري وخواطر عشرات الالاف من المواطنين ممن في افواههم ماء. لاتساءل ويتساءلوا معي:

هل هذه هي الحكومة القادرة بتركيبها وتشكيلتها على تطبيق وعود الرخاء والعدالة والمساواة كما تعد؟ وفق الاسس التي نرجو ونتمنى!!

اولاً : في الديمقراطية : هل حكومة قانون الصوت الواحد وحل البرلمان ستكون الحكومة المناسبة للسهر على الديمقراطية؟ وهل الحكومة التي اشرفت على انتخابات ادلى فيها البعض بتكرار اصواتهم وحرم منها كثير من الاحياء من الوصول إلى صناديق الاقتراع نتيجة التعقيدات الادارية. ستكون الحكومة التي تحمي القانون وتنشر العدالة ـ وتحقق المساواة وتحترم التعددية؟!

ثانياً : في المساواة وتكافؤ الفرص، ان العديد من الدوائر الوظيفية والتعليمية تغلق

ومنذ سنوات ابوابها امام قطاعات من المواطنين، لاسباب بعيدة كل البعد عن العدالة وفي خروقات واضحة لمبدأ المساواة الذي نص عليه الدستور لدرجة ان وصل الامر في بعضها إلى سؤال طالب الوظيفة عن مكان ولادة الجدا.

فهل هناك توجه لدى هذه الحكومة لوضع حد لهذه الممارسات. وتعطي للعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص معناها الحقيقي. كما نص عليها وحماها الدستور.

(وهنا انصت الجميع واستمعوا لآذان المغرب)

دولة رئيس المجلس : الاخوة الكرام لقد توقفنا عن الحديث بسبب الاذان وعندما نتوقف فذلك احتراماً للآذان ولم ينتظر الزملاء إلا للحظات وتركوا مقاعدهم وغادروا القاعة وبينما زميل لهم واقف على المنصة يخطب فقاطعوه وهذا ليس من اصول التعامل مع الزملاء، لذلك عندما نتوقف احتراماً للآذان ارجو ان يبقى جميع الزملاء احتراماً للآذان واحتراماً للزميل في اماكنهم وعدم الخروج إلا باذن وشكراً.

ليتفضل السيد صالح ويكمل خطابه، تفضل اخ صالح، لا ارجوك، كان واقف على المنصة، ادب التعامل معه يجب انتظار عندما ينتهي ثم نرفع الجلسة وانا افعل عادةً.

السيد الرئيس، حضرات النواب الافاضل.

ثالثاً : التعليم العالي والجامعات لقد كرست الحكومات المتعاقبة ومع الاسف الشديد نظرية الاستثناء في القبول كمبدأ في الجامعات والمعاهد، مغلقة او تكاد باب المنافسة الحرة للحصول على المقاعد الجامعية مما حرم الكثير من المتفوقين تحت مظلة هذا التقليد البعيد كل البعد عن روح المساواة وتكافؤ الفرص خاصة واننا بأمس الحاجة للعقول المتميزة اذا كنا حريصين على بناء وطن متميز.

وان تكريم طالب او مساعدة والد او فئة ضحت وتضحي من اجل الوطن، لها طرق كثيرة. ليس من بينها على الاطلاق ظلم المتميز من قبل الاقل تميزاً. واعطاء حقوق لمواطن على حساب اخر لايقل عنه مواطنة. إلا اذا كرسنا درجات للمواطنة.

سيدي الرئيس، حضرات النواب الافاضل: لقد كرس هذا الاستثناء ليصبح مبدأ في ظل رئاسة دولة رئيس الحكومة الحالية لاكبر مؤسسة تعليمية في البلاد. هي الجامعة الاردنية التي نفخر بها. فهل هذه الحكومة قادرة على الغاء ماكرسته سابقاتها من الحكومات؟!.

اما في التعليم المدرسي : فان الحكومة كانت شاهداً على تشتيت ابنائنا على مقاعد الدراسة بالتناوب في نظام غير تربوي اسمه الصباحي والمسائي. وكانت شاهداً ايضاً على سوء حالة المباني المدرسية. كما انها الحكومة التي ورثت عن غيرها عدم انجاز مشروع

نقابة للمعلمين مما انعكس مع غيره على العملية التربوية بمجملها.. فهل تعد الحكومة بالعمل على رفع سوية التعليم والمعلم ولا يحشر خمسون طالباً في فصل واحد؟!

رابعاً : المواصلات والنقل : ان الحكومة التي ظلت عاجزة مع من سبقها من حكومات عن تنفيذ مشروع صغير لطريق لايزيد طوله عن ثلاثين كيلو متراً ومنذ اكثر من خمس سنوات بحجج واهية واعذار مختلفة الا وهو جزء من طريق اربد جرش عمان، وأوصلت مؤسسة وطنية كالملكية الاردنية إلى حافة الافلاس.

كما أفرغت مؤسسة اخرى على الارض هي مؤسسة النقل العام، من محتواها العملي وأفقدتها دورها في تأمين تنقل المواطنين بالوسيلة المناسبة والكلفة المعقولة. ومازالت ازمة المواصلات مستفحلة في البلاد ولا حل لها فهل هذه الحكومة قادرة على احداث نقلة نوعية في شبكة المواصلات والنقل.

خامساً : الصحة : إن القطاع الاكبر من المواطنين الاردنيين لايشملهم اي نظام من انظمة التأمين الصحي المعمول بها، مما ينعكس سلباً على صحة المواطن والتي هي حق له.

لذا لا بد من البدء وبشكل جدي ومدروس بتطبيق التأمين الصحي الشامل لكافة المواطنين وفتح كافة المؤسسات الطبية أمامهم. لابد من وضع سياسة صحية ثابتة لا تتغير بتغير الافراد او الحكومات.

انني اطالب بتطبيق قرار مجلس النواب السابق الذي اتخذ عند حل المؤسسة الطبية العلاجية والذي نص على مساواة العاملين في كافة القطاعات الصحية العامة وكما وعدت حكومات سابقة. هل بمقدور هذه الحكومة ان تطبق هذا؟

نطالب الحكومة بتزويد مستشفى الاميرة بسمة باربد بالاجهزة الطبية الحديثة وخاصة اجهزة غرف العمليات.

سادساً : في الزراعة: كلنا نعرف ان بلدنا الحبيب شبه صحراوي ولاتتعدى اراضيه الصالحة للزراعة ستة بالمائة ويعتمد على الامطار ولاتزيد اراضيه المروية عن اثنين بالمائة. والمزارع الذي يواجه كل الصعاب من جفاف واحوال جوية سيئة وارتفاع كلفة الانتاج وازدياد اسعار مستلزمات الانتاج بما لايتناسب مع الدخل المتوقع من العمل في الزراعة.

اضف إلى ذلك كله الاختناقات التسويقية في مواسم الانتاج بما يسبب خسارة كبيرة للمزارعين وترك العمل في الزراعة.

لقد تراكمت المديونية الزراعية على هذا القطاع بما لايحتمل هذه المديونية المقدرة بحدود خمسين مليوناً من الدنانير. ولم يلمس بشكل عملي وحقيقي ان اقدمت اية حكومة على ايجاد حلول او حتى مجرد التوجه لايجاد حلول معقولة وحقيقية للمديونية كاعفاء القروض من الفوائد المتراكمة كحد ادنى. وجدولة الديون لمدة طويلة وبدون فوائد لانقاذ الزراعة والمزارعين واعادة تنشيط انتاجنا

الزراعي.

هذا من جهة ومن جهة اخرى لايوجد سياسة زراعية واضحة سواء للمخطط او المنفذ او المزارع ولايخفى عليكم كثرة المؤسسات العاملة والمشرفة على القطاع الزراعي ـ وزارة الزراعة ـ سلطة وادي الاردن ـ مؤسسة الاقراض الزراعي ـ المنظمة التعاونية ـ اتحاد المزارعين ـ ودون تنسيق بينها.

فهل تستطيع هذه الحكومة ان تضع حلولاً حقيقية للزراعة بحيث يعد رئيس الحكومة بالحد الادنى بايجاد التنسيق بين المؤسسات الزراعية والغاء كافة الفوائد المترتبة على المزارعين والعمل على ايجاد اسواق جديدة لمنع الاختناقات التسويقية وتحمل المسؤولية في ذلك فهل هذه الحكومة قادرة على ذلك؟!

دولة رئيس المجلس، حضرات الزملاء المحترمين: لدى شعبنا الاردني الطيب الكثير من المظالم ولدى قطاعات عريضة منه شعور بالغربة ويعامل الكثير منهم كمواطنين من الدرجة الثانية عليهم واجبات يؤدونها وينتقص من حقوقهم.

هناك ادارات تعج بالمفاسد فهل هذه الحكومة قادرة على تطهير اجهزة الدولة من الفاسدين وذوي الاسبقيات غير الديمقراطية ورموز المحسوبية. كنا ومازلنا نحلم بحكومة تحترم مواد الدستور وتتعهد بعدم الالتفاف على نصوصه. فهل هي هذه الحكومة. اما سيبقى يا دولة الرئيس برنامج هذه الحكومة في اطار الوعود والتمنيات وعلى طريقة ليس بالامكان افضل مما كان.

وهل ستعمل هذه الحكومة بجد للملمة الوضع العربي المتردي وهل ستساهم مع كل الخيرين في امتنا العربية على لأم الجرح ورفع الحصار الظالم وتجويع الاطفال في فلسطين والعراق وليبيا ولبنان والصومال.

هذه بعض التساؤلات حيث من حقنا ان نسأل. معذرة ان كنت قد اطلت او اكثرت او قسوت فالامانة تقتضي قول الحقيقة ولو كان طعمها مراً احياناً.

شكراً لاستماعكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام شكراً للاستاذ صالح شعواطة، الكلمة الان للسيد عبدالرحيم العكور.

السيد عبدالرحيم العكور :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين محمد وسائر اخوانه النبيين الطيبين الطاهرين

والسلام عليكم ايها الاخوة ورحمة الله وبركاته وبعد،

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء : نقف اليوم جميعاً تحت هذه القبة ونحن نستشعر ثقل الامانة والمسؤولية الملقاة على عاتقنا والتي حملنا اياها ابناء شعبنا الكريم حين منحونا امانة تمثيلهم في هذا المجلس ونستشعر ثقلها أفضل حين نردد قول الله سبحانه وتعالى (إنا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فأبين ان يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان إنه كان ظلوما جهولا).

وتقف الحكومة كطرف آخر يحمل معنى أمانة مسؤولية الحكم للرعية وارجو ان اذكرها بحديث رسول الله ﷺ حيث يقول (ما ولي احد امر خمسة من المسلمين الا جيىء به يوم القيامة يداه مغلولتان إلى عنقه فوضع على الصراط لا يفكه من غله إلا عدله وإلا هوى سبعين خريفاً في نار جهنم).

دولة الرئيس، الاخوة النواب: ومن منطلق الايمان بالمشاركة في صناعة القرار والمساهمة في تصويب المسيرة، لا التصدي بالنقد المستند الى تسجيل المواقف، لان التفاعل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كما تعلمون يشكل ركيزة اساسية في بناء بلدنا على أسس الشورى والديمقراطية كنهج سليم لحياة الانسان ومسيرته في هذا البلد الطيب المبارك، ومن اجل ان يشعر مواطننا بدوره ومكانته في البناء وصنع القرار على حد سواء، ولكي ينطلق مواطننا بعد هذا، مدافعاً عن هذا النهج حين يتعرض لاية حالة من حالات الالتفاف والاحتواء دونما مجاملة لاحد على حساب حريته وكرامته واستقرار وطنه، وكانني ايها الزملاء الكرام اشعر من بعيد ان مواطنينا الشرفاء في اردن الحشد والرباط ينظرون الينا جميعاً نظرة الامل في ان نكون عند حسن ظنهم ويطالبوننا ضرورة الاستمرار في تبني قضاياهم وهمومهم ووضع الخطط اللازمة لانقاذ شعبنا والاخذ بيده نحو التطور والازدهار في كافة الصعد والميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمعاشية والتعليمية، وبهذا، ايها الزملاء نخرج بلدنا من طريق الانهيار والتدهور إلى طريق جادة مستقيمة ولهذا نأمل ان نعمل جميعاً لما فيه خدمة الوطن والمواطن ولنرتقى جميعاً إلى مستوى الاحداث التي تهدد امتنا والمتمثلة بالاخطبوط اليهودي المحتل لارضنا والمتربص بنا الدوائر والمتعاون في سبيل ذلك مع الارث الصليبي الذي يمثله وحيد القرن امريكا ومن يلف في مسارها.

دولة الرئيس، ايها الاخوة الزملاء: وفي معرض الرد على خطاب الحكومة اكتفي ابتداء بما أشار اليه كثير من اخواني ممن سبقوني في الحديث من ان الحكومة لم تفلح حين لم تتقدم ببيان خاص بها يحدد برامجها وآلية سيرها واكتفت بالاحتماء وراء خطاب العرش، ثم أقول وقد أطلت الفكر والنظر إلى الحكومة رئيساً ووزراء فلم أجد ان بيني وبين أي واحد منهم سوء فهم أو موقفاً شخصياً. بل يربطني ببعضهم علاقات اخوة ومودة، ولكني أنظر اليهم اليوم كفريق يحمل مسؤولية مشتركة وتقدم ببيان يطلب على أساسه الثقة، وانني ابتداء احدد موقفي من برنامج الحكومة على أساس برنامجي الذي منحني الشعب الثقة على اساسه وهو عقد بيني وبين الناخبين لا اخلفه ولايمكنني التنازل عنه ومع أني لا اطالب الحكومة بتبنيه كاملاً الا انني لا اتنازل فيه عن قضايا كلية أو أساسية سأتعرض للحديث اليها في ثنايا الخطاب.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء: انني وأنا

اقف هـذا الموقف لمناقشة بيان الحكومة لا يفوتني الحديث والقول ان تشكيل هذه الحكومة وتعديلها جاءا مخالفين لابسط قواعد الديمقراطية، فقد تشكلت الحكومة في فترة اجازة المجلس السابق ولم يكلف دولة الرئيس المكلف نفسه ان يزور رئيس مجلس النواب السابق ولا حتى ان يستشير الكتل النيابية في شكل الحكومة والنظرة اليها في ظل مسيرة ديمقراطية راشدة. بل عمدت الحكومة بعد ذلك إلى حل مجلس النواب دون سابق انذار وحتى ان رئيس المجلس والنواب الافاضل لم يسمعوا بالحل إلا من خلال المذياع او الموظفين في نهاية الدوام.

السيد الرئيس، الاخوة الزملاء: لقد قامت هذه الحكومة بحل مجلس النواب دون مبرر مما يدلل على عدم سلامة نيتها في مسيرة العمل الديمقراطي ويدعونا إلى دوام التشكك في دوافعها بل ويطعن في قدرة هذه الحكومة على تحقيق انجاز ديمقراطي ومن أي نوع كان.

ثم قامت هذه الحكومة بسن قانون مؤقت جديد للانتخابات ولم تكلف نفسها استشارة اي من القوى السياسية والشعبية في هذا البلد حتى ولم تلتزم بما وعدت به على لسان رئيسها من إجراء حوار وطني شامل على غرار الميثاق كما ادعى، بل ان بعض رموز العمل السياسي في هذا البلد وعلى مختلف المستويات المسؤولة حذروها واشاروا عليها الا تقدم على هذه الخطوة فأصمت دون ذلك الآذان وغلقت القلوب وتصرفت بذهنية فوقية عرفية وصدر قانونها الجديد الذي هتك أستار وحدتنا الوطنية ومزق نسيجنا الاجتماعي فتبعثرت المنطقة الانتخابية الى مناطق والعشيرة الى افخاد متناحرة، كل ذلك بفضل هذه الحكومة الرشيدة وانني اعتقد جازماً ان الحكومة بإقرارها قانون الانتخابات قد أسهمت في تكريس الاقليمية والعنصرية والطائفية وحتى انها أحيت العصبية القبلية، وهذه كلها امراض كنا نتمنى على الحكومة محاربتها ليقيننا انها تشعر ان هذه الامراض إن دبت في مجتمعنا لا سمح الله فلن تكون النتائج إلا في صالح اعداء الامة والوطن على حد سواء.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء: ان ما وصل اليه بلدنا في مجال الحريات والمسيرة الشورية الديمقراطية وان كان دون المستوى المأمول والمطلوب إلا انه شيء يسر الصديق ويغيظ العدو وكنا نتمنى على الحكومة تعزيز هذا المسار وتفعيل هذا الدور حماية للحريات الوطنية الا اننا فوجئنا ان الحكومة اعتقلت بذهنية عرفية فترة من الوقت شباباً كنا نظنهم حسنوا النية والتصرف لحسن ظننا في حسن تقديرهم لبلدهم وحسن سلامة مسيرته، مما يجعلنا ايها الزملاء نتخوف على مستقبل الحرية في بلدنا اذا استمرت الحكومة بهذا النهج.

ومع هذا فانني اعتقد ايها الزملاء ان مصيبتنا في هذا البلد وغيره من البلاد العربية ليست في وجود حكومة مستبدة وانما مصيبتنا تتمثل في تقصير من خولهم الشعب محاسبة المنحرف من قبل ممثلي الامة واهمالهم لحقهم الدستوري في مساءلة ومحاسبة الحكومة، ويجب ان نعلم جميعاً ايها الاخوة ان سكوتنا

عن مثل هذه التجاوزات ضمن دائرة المجاملة لايهلك المتجاوزين وانما ينذر بالعاقبة للجميع واسمعوا لقوله تعالى (واتقوا فتنة لاتصيبن الذين ظلموا منكم خاصة).

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء: لقد قامت هذه الحكومة باجراء تعيينات وهذا حقها لامناء عامين ومحافظين ومتصرفين ولو اندرج هذا التعيين على اساس وضع الرجل المناسب في المكان المناسب اذا لهان الخطب وانما جاءت التعيينات وفق ما يخدم الرئاسة الجليلة او الحزب الاثير لدى الحكومة.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء: اما موضوع ما يسمى بالتسوية السياسية مع العدو اليهودي كما ورد في بيان الحكومة فانه لايمكنني كمسلم ملتزم ان اقبل بسلام يقام مع من احتل الارض والانسان واستباح الحرمات والاديان فقتل ودمر ويتم ورمل لايزال كذلك مصداقاً لقول الله فيهم (ولايزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطاعوا).

ويقيني ان الصلح مع اليهود يمثل قفزة فوق نصوص القرآن والسنة وكنا نتمنى ان لا تفعل ذلك حكومتنا العتيدة حيث ان السنّة تحذر والقرآن يحذر من التعامل مع اليهود لانهم العدو الرئيس للاسلام والمسلمين واسمعوا في ذلك إلى قول ربنا (لتجدن اشد الناس عداوة للذين امنوا اليهود).

وان أي صلح سيبقى من طرف واحد لانه في ظل الهيمنة اليهودية والتفوق النوعي لليهود عسكرياً سيفتح الابواب على مصراعيها لمرحلة قادمة يحقق فيها العدو اليهودي اطماعه باقامة دولته الكبرى وليس شرطاً فيها احتلال ارض جديدة فقد يكتفي العدو بالهيمنة الاقتصادية بعد الهيمنة العسكرية ويكتفي بالتركيع بعد التطبيع ومن هنا فانني اطالب الحكومة التوقف عما تقوم به في هذا المجال وان تتيح الفرصة لحوار هادف وتقييم جاد لوضعنا كبلد ومستقبلنا كأمة.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء: لقد سمعنا مراراً دعوة سيد البلاد والتي طالب فيها من على هذا المنبر وغيره بالتقدم نحو الاسلام ونظرت في برنامج الحكومة وأسألها اين هي الحكومة من مطلب سيد البلاد في برنامجها أم أن الحكومة لاترى في مثل هذا الطلب التقدم نحو الاسلام ما يغريها بالسماع والعمل او حتى الاشارة اين هو التوجه بالبلاد نحو الاسلام العظيم من اجل نبذ التشوهات التي طرأت على مجتمعنا بسبب بعده عن عقيدته، وما اعتقد ان الحكومة بمنأى عما يجري في مجتمعنا من مفاسد وتشوهات وهل في نية الحكومة ان تفعل المادة الثانية من الدستور والتي تنص على ان «دين الدولة الرسمي الاسلام».

انني اطالب الحكومة ان تعد البرامج والخطط اللازمة للتقدم بهذا البلد نحو الاسلام وان تنشر الفضيلة وتحارب الرذيلة وان تعيد للامة هويتها الاسلامية الحقيقية حتى تتحقق لنا عزتنا فنحن قوم قد اعزنا الله بالاسلام ومهما ابتغينا العزة بغير ما أعزنا الله

به اذلنا الله.

وأرى ان يبدأ ذلك بتصحيح مسار مناهج التعليم بما يتفق وعقيدة الامة وكذلك توجيه الاعلام لما يخدم الامة ومستقبل الاجيال والمحافظة على هوية الامة عربية اسلامية صادقة.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء: ومرة اخرى اؤكد انه لا توجد عداوة شخصية بيني وبين احد من اعضاء الحكومة الا انني أرى ومن خلال مواقف الحكومة السابقة ان ما قامت به من اعتداء صارخ على مسيرة الشورى والديمقراطية يمثل عينة متواضعة مما ستفعله مستقبلاً ان كتب لها البقاء.

واخيراً اطرح امام الحكومة عدة تساؤلات لم ار لها جواباً شافياً في برنامج الحكومة ما موقف الحكومة من الاسعار المرتفعة ولهيبها الذي يكوي اجساد المواطنين؟!

- وما موقف الحكومة ووزارة الصحة من اختفاء الكثير من الادوية في المستشفيات والعيادات الرسمية طبعاً؟!
- وما موقف الحكومة من تدني الرواتب وارتفاع رواتب السادة الوزراء؟
- وما موقف الحكومة من تدني الرواتب عامة والمتقاعدين العسكريين والمدنيين خاصة والقدامى منهم بشكل اخص.
- وما موقف الحكومة من البطالة ما هو برنامجها لمكافحتها؟ وماهي البرامج التي سيتبعها الحكومة لانقاذ الاقتصاد الوطني بعيداً عن شروط صندوق النقد الدولي؟!
- وماهي سياسة الحكومة في اسس التعيينات المتبعة وخاصة في مظاليم الفئة الرابعة التي تستخدم كتكئة يتكيء عليها عدد كبير من الوزراء لذويهم وأقاربهم ومن يصفق لهم.
- ما هو موقف الحكومة من الرسوم الجامعية المرتفعة جداً والتي تثقل كاهل كل مواطن في هذا البلد سواء في الجامعات الرسمية والاهلية؟
- وما هو موقف الحكومة من المطالبة الشعبية في توفير الموقف الاعلامي الملتزم بعقيدة الامة وتراثها؟!

وانني اذ اطرح هذه التساؤلات امام الحكومة لارجو ان اسمع من الحكومة جواباً عليها امام الشعب والامة والتاريخ.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للشيخ عبدالرحيم العكور، الكلمة الان للسيد عبدالكريم الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه العربي الهاشمي الامين، وعلى سائر الانبياء والمرسلين، «رب اشرح لي صدري ويسر لي امري وحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي» صدق الله العظيم.

صاحب السيادة رئيس مجلس النواب، زملائي الافاضل، زميلتي الفاضلة : احييكم

واقول: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، في البداية اوجه الشكر لشعبنا الوفي الذي اختارنا نواباً عنه وله، نمثله نحمل همومه، ونحمل امانة الوطن، ولابد لي في البداية ان انوه وعلى ضوء مناقشات الثقة ونحن في يومها الثالث، اننا نحن نواب الشعب الاردني من شتى المنابت والاصول، واننا افراز التعددية المختلفة في المجتمع الاردني، فلا بد لنا ان نختلف، بل انه من الطبيعي ان نختلف، غير ان الاختلاف لايفسد للود قضية كما يقولون، اجل تختلف اجتهاداتنا، كل منا يرى ان خدمة الوطن تمر من طريق معين او بشكل آخر، او بطريقة اخرى، فهذا امر مستحب، بل هذا هو روح الشورى والتعددية والديمقراطية، وفي المقابل فاننا وهذا - اجتهادي المتواضع - نجلس في ارفع موقع وفي اعلى منصب، الا وهو الموقع الذي وضعنا فيه شعبنا الوفي الابي الذي لم يخذل القائد عندما نصحه باختيار خيرة الخيرة، فلا يليق بخيرة الخيرة، ان تتهاتر، وان تصبح الردود بيننا حد التجريح بمجرد الاختلاف في الرأي، ولايجلد بعضنا بعضاً. عندئذ يكون الخاسر الوحيد في هذه «الطوشة» شعبنا الكريم الذي نمثله، كما وأرفض ان يجلد مجلس النواب السابق، فقد كنت من اكثر الناقدين له ولكن ليس هذا مكان نقده، فبرغم كل ما قلته او قاله غيري عنه، فهو مجلس منتخب بحرية ونزاهة شهد لها القاصي والداني، وهو الوجبة الاولى من افرازات المرحلة الديمقراطية، وبرغم كل ما قيل، فقد ادى ذلك المجلس واجباته على افضل ما يكون، وان اخطأ أو قصّر في بعض الامور، فتلك طبيعة البشر، فكل ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون، وان اخذ ثلاثة او اربعة من اعضائه خطوط باصات او غيرها من التنفيعات، فلا يجوز ان ينعكس ذلك على مجلس يكفيه شرفاً انه انهى وشرع لنا اغلب قوانين الحريات، كقانون الاحزاب وقانون المطبوعات والنشر، وقانون محكمة العدل العليا والذي ازعم انه اكثر قانون اداري متطور في العالم كله، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون الجريمة الاقتصادية، وقانون نقابة المعلمين التي نفذ بعضها، والبعض الآخر قيد البحث في مجلس الاعيان نرجو الله ان ينتهى منها قريباً.

ولست بصدد تعداد مزايا المجلس السابق، فيكفيه شرفاً، موقفه المساند للشعب وللحكومة وللقيادة في ازمة الخليج التي كادت تعصف بالبلاد... والتي خرجنا منها بأقل الخسائر، ولا زلنا نعاني نتائجها.

إن هذا ليس مكاناً لتجريح الاخرين، وليس مكاناً لتجريح بعضنا بعضاً كما ذكرت، انه مكان لتشريع القوانين، ولمراقبة اداء الحكومات، ومدى انطباق ممارساتها على القوانين والانظمة ومحاسبتها بعد ذلك إن هي حادت عن الطريق، هذه هي مهماتها التي آمل ان نتصدى لها بكل شجاعة وامانة وانا على ثقة ان هذا المجلس ليس كما يقال عنه مجلس مدجن ومجلس في جيب الحكومة، بل انه المجلس الخير الذي سيمارس عمله بامانة إن

شاء الله.

سيادة الرئيس، زملائي الافاضل، زميلتي الفاضلة: مناقشتي للبيان الوزاري للحكومة، ومناقشة غيري لا تضيف شيئاً جديداً على ما تنوي هذه الحكومة القيام به، فاوفر مناقشتي لبيانها وتفصيلات بيانها، إلى اوقات اخرى، واتساءل هنا: هل هذه الحكومة الماثلة امام مجلسكم الكريم لطلب الثقة تريد التعاون معكم؟ وهل هذه الحكومة تحترم مؤسسة مجلس الشعب الاردني؟ وبالتالي نتبادل الرأي معها حول بيانها، فنعدل ونبدل من بعض التوجهات، ونرسم معاً كسلطتين متعاونتين برنامجاً لخدمة الوطن في المستقبل، للاجابة على هذه التساؤلات امامنا الحكومة التي قضت نيفاً وستة اشهر من الزمان، ومارست الحكم فيها، واتخذت من القرارات ما يكفي للحكم لها او عليها من خلال قراراتها وممارساتها، وهنا اوضح انني ارتبط باكثر اعضاء هذا الفريق الوزاري بعلاقات مودة، وصداقات، وزمالة مع البعض احترمها، ولكن ذلك لايمنعني من ممارسة واجبي في محاسبتها من هذا الموقع الذي ارسلني اليه الشعب، واوضح ايضاً ان لا علاقة عدائية من جانبي - لاسمح الله - لاي عضو فيها، وانني فوق ذلك احترم رئيسها واحترم خبراته وتاريخه الطويل في الخدمة العامة.

سيادة الرئيس، زملائي الافاضل، زميلتي الفاضلة: إن اول ما يتبادر إلى ذهني عند مناقشتي لبيان اية حكومة الذي يعبر عن توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليس البيان بحد ذاته، ولكن الاهم من ذلك في نظري هو بعد هذه الحكومة او قربها من المسار الديمقراطي الذي رضيناه في هذا البلد قيادة وشعباً، فمتى قربت هذه الحكومة من الديمقراطية، ازداد اقترابي منها، وازداد احترامي لها، بل انني الكفيل بتبني وجهات نظرها وشرحها للناس كافة وخاصة لناخبي منطقتي ودائرتي الانتخابية، ومتى ابتعدت الحكومة عن المسار الديمقراطي احسست بالخطر على بلدنا وعلى شعبنا لانني اؤمن ايماناً لا يأتيه الباطل من بين يديه او من خلفه، انه لا امن لنا في هذا البلد، ولا حياة لنا بدون الديمقراطية، عندئذ وعند رؤيتي لابتعاد الحكومة عن الديمقراطية اعارضها بل تزداد معارضتي لها بقدر ابتعادها، ليس من باب الشماتة والتجريح، بل من باب التصويب والتصحيح، ولست غاوياً للمعارضة من اجل المعارضة، بل انني اعارض كما ذكرت حين تجب المعارضة، وحين تصبح واجباً وطنياً، بل وقد مارست العمل الحكومي عندما كنت مقتنعاً بديمقراطية الحكومات التي شاركت فيها.

سيادة الرئيس، زملائي، زميلتي : ان المعارضة كما قال احد زملائي تكلف صاحبها الشيء الكثير، ولست مع القائل بان المعارضة امر سهل، فقد أودت المعارضة باحد رموزنا الوطنية، النائب المناضل ليث شبيلات إلى السجن ظلما وزورا وبهتانا وإفكا، لا لشيء الا لأنه معارض من النوع القوي، ولا اريد الاطالة في موضوعه المعروف للقاصي

والداني، ولكنني من الذين عاشوا الايام الصعبة معه يوم كان لي شرف عضوية هيئة الدفاع عنه وكنت اشاهد التلفيق والتزوير والظلم، لك تحيات كل الشرفاء يا ليث، وما احوجنا كل ساعة اليك.

حقاً ايها الاخوة والاخوات، ان السكوت عن الظلم وخرق الديمقراطية وقبض الثمن امر مرفوض، انزه المجلس الكريم عنه، وان معارضة الظلم والقهر والفساد وخرق الديمقراطية امر مطلوب بل واجب وطني، وان كان يكلف صاحبه ثمناً باهضاً، فاللهم اجعلنا ممن يقولون الحق، ويدفعون الثمن، فقد اعتدنا على ذلك حين سكت الكثيرون، في عهود سابقة.

سيادة الرئيس الجليل، زملائي الكرام، زميلتي الفاضلة؛ بناءاً على المعيار الذي اشرت اليه، العنوان الكبير : الديمقراطية، اضع هذه الحكومة واياكم في ميزانها، بكل ما تعنيه الكلمة العنوان من معاني نزاهة الحكم، العدالة، المحافظة على الدستور والميثاق الوطني نصاً وروحاً، احترام الاعراف والتقاليد البرلمانية.. إلى اخر ما تعنيه الكلمة، اجل فلنضعها في هذا الميزان بعيدين عن التطرف والتجريح، ومستلهمين في حكمنا امانة المسؤولية والبر بالقسم الذي اقسمناه قبل ايام بان نكون مخلصين للملك والوطن وان نحافظ على الدستور، فماذا فعلت هذه الحكومة منذ توليها المسؤولية قبل اكثر من ستة اشهر :

اولاً : فقد تجاوز دولة رئيسها المكلف الاعراف البرلمانية المستقرة من مشاورة مجلس الامة بشقيه الاعيان والنواب، ولم يكلف نفسه بزيارة ولو برتوكولية لرئيس أي من المجلسين عند تكليفه بتشكيل هذه الحكومة، الا بعد ان احتج النواب السابقون على هذا النهج وعقدوا لقاءاً عادياً مع رئيسهم في قاعة الصور بالمجلس وقد يقول قائل : لماذا المشاورة، فهي حكومة انتقالية، يجب ان تكون محايدة، بعيدة عن الحزبية، ولماذا المشاورة، فكل نواب المجلس السابق كانوا على وشك الترشيح للانتخابات القادمة، ونجيب على هذا التساؤل ؛ ان دولة الرئيس يرفض ان يعترف بان حكومته انتقالية كما اننا لانقصد من المشاورات ادخال النواب السابقين في حكومته، بل كنا نقصد تبادل الرأي مع مختلف وجهات النظر الموجودة في المجلسين، لان المشاركة في الرأي والتشاور لا ينقصان من حق الرئيس في اختيار اعضاء حكومته، كما لاتنقص زيارة المجلس او مشاورته من كبرياء اي رئيس مكلف عندما يشاور ممثلي الامة، هذا اذا كان يعترف بالديمقراطية، ويؤمن بالشورى ويتمسك بالدستور الذي تنص مادته الرابعة والعشرون على ان ؛ الامة مصدر السلطات، مضيفاً ان اولى اولويات العمل الديمقراطي السليم هي المشاركة الجادة في صناعة القرار، وهو الامر الذي يؤكد عليه جلالة الملك المعظم في كل مرة يتحدث فيها.

ثانياً : وعلى ضوء ما ذكر، وربما يكون لرئيس الوزراء المكلف موقف محدد سلفاً من

المجلسين السابقين ـ الاعيان والنواب ـ فقد قام بتشكيل حكومته ولم يشرك بها الا لون واحد من الوان الطيف السياسي الاردني، متجاوزاً بذلك التعددية السياسية الموجودة في بلدنا، وذلك خلافاً لكل حكومات العهد الديمقراطي وخلافاً لكل الهيئات التي تم تشكيلها بعد بدء المسيرة الديمقراطية كلجنة الميثاق الوطني، ومركز دراسات الحرية والديمقراطية، والتي بدا فيها جميعاً الطيف السياسي الاردني واضحاً بكل الوانه، ويكون دولة الرئيس بذلك قد خالف مبدأ مهماً من مبادىء وأعراف الديمقراطية الاردنية.

ثالثاً : لقد تجاوز دولة الرئيس المكلف اكثر من ذلك، واعتدى مع حكومته الماثلة امامكم في بيت الشعب الاردني للثقة على الدستور والديمقراطية معاً، عندما قامت حكومته بالتنسيب بحل مجلس النواب الحادي عشر، ولستم ببعيدين عن ذلك المجلس فنحن استمرار له، وما نحن الا حلقة في حلقات المسيرة الديمقراطية ولسنا بمأمن عن الحل اذا لم نحاسب هذه الحكومة عن سبب الحل ومدى مشروعيته، وبغض النظر عن معارضة بعضنا وتأييد البعض لهذه الحكومة، فيجب علينا ان نحاسب ونسأل عن سبب الحل، حتى لاتأتي حكومة اخرى، وتحل مجلسكم هذا، بالرغم من مواقعنا اليوم، التي قد تتغير بتغير النهج والسياسات من هذه الحكومة او غيرها.

مضيفاً ان البعض قد يقول، ان حق حل مجلس النواب هو حق مطلق في الدستور، ونقول لهم، لا بأس، ولكن انظروا الى الدستور بمجموعه عندما يحكم امراً معيناً، . فأمر الحل محكوم بالمادة ٣٤/ ٣، وتسبيب الحل محكوم ايضاً بالمادة ٧٤ من الدستور، واجدني مضطراً لتكرار ما قاله احد الزملاء الكرام من على هذا المنبر، لقد تم حل المجلس بتنسيب من الحكومة، دون اي اعتبار للشعب الذي انتخبه، وهو الشعب الذي انتخبنا اليوم، ودون اعتبار لرئيس المجلس الذي علم بالحل من اخبار الساعة الثانية بعد الظهر اثناء ان كان مداوماً في مكتبه بالمجلس، الامر الذي اضطره لركوب سيارة اجرة إلى بيته... واضح جداً الاستخفاف بالشعب الاردني.. وممثليه.. ورئيسهم، ذلك الرجل الذي لايمنعني الخلاف معه من ان استذكر مواقفه الرجولية والطيبة والجريئة والشجاعة في مواجهة اي امر مضر بالوطن او بالصالح العام او بالشعب، وهو الرجل الذي أثنى على مواقفه جلالة قائد البلاد امام الجميع في اللقاء مع مجلس الاعيان السابق الذي بثه التلفزيون الاردني كاملاً، كما انه الرجل الوحيد من بين المرشحين الذين لم يحالفهم الحظ في الانتخابات الاخيرة، الذي تم اختياره من جلالة سيدنا ليكون عيناً في مجلس جلالته، حقاً ما قاله الزميل الفاضل الدكتور طبيشات، لو لهذا السبب وحده، فان حجب الثقة عن الحكومة يكون مناسباً.

رابعاً : ان ما سبق وذكرته عن تشكيل الحكومة وشكلها وما تبعه من حل مجلس النواب يكمن وراءه سبب واسباب بنية هذه

الحكومة، فهي حكومة الانقلاب على الديمقراطية من داخلها، وما التشكيل انذاك، وحل المجلس الا تمهيداً لما لحقه من اجراءات ذاق شعبنا الامرين منها، من اصدار قانون الصوت الواحد الى اللعب باجراءات الانتخابات وادارتها من اجل لجم اي صوت معارض لسياساتها وحتى تأخذ مجدها في زرع انصارها ومحاسيبها، الامر الذي يمكنها من التحرك كيفما شاءت، حتى لو تركت دفة الحكم!.

خامساً : الاجراءات : تكرر الاعتداء على الدستور وعلى الديمقراطية من قبل هذه الحكومة بعد حل المجلس، فقامت الحكومة باصدار قانون مؤقت معدل لقانون الانتخاب، وهو ما سمي بقانون الصوت الواحد للناخب، واحتجت بالمادة ٩٤/ ١ من الدستور لاصدار ذلك القانون المؤقت، وانا مازلت اتساءل : ماهي التدابير الضرورية التي لاتحتمل التأخير، او تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل، والتي اشترطتها تلك المادة الدستورية اعني ٩٤/ ١ شرطاً لاصدار القوانين المؤقتة؟

بل اننا لانفسر ذلك إلا بسوء النية، سيما اذا نظرنا إلى حل المجلس القائم واصدار القانون المؤقت بعد حله بايام، مما يدل على الذهنية الفردية والعقلية العرفية بنفس الوقت، فلم يجر الحوار الذي كان الحديث يدور حوله، وقد صدر القانون المعدل بقناعة من الحكومة وحدها، ضاربة عرض الحائط باي رأي آخر، حتى لو كان هو رأي الشعب، او رأي اغلبيته او رأي ممثليه او رأي احزابه وقد نتج عن قانون الحكومة المؤقت عداوات لها اول وليس لها آخر بين ابناء العشيرة الواحدة، بل قل الاسرة الواحدة، وقد اساء هذا القانون لوحدتنا ولحمتنا الوطنية، وقسمنا إلى فئات متناحرة اقليمياً وطائفياً وجهوياً وعشائرياً واذا تعللت الحكومة بالحجة التي مفادها ان الدستور قد ساوى بين الاردنيين جميعاً، فلا يعقل ان ينتخب احدهم اثنان والاخر ثلاثة والثالث خمسة والرابع تسعة، فانني لا املك سوى ان احيي هذه الروح الطيبة لدى الحكومة، راجياً منها ان تساوي بيننا في كل شيء، من التعيينات في الوظائف العليا، الى التعيينات الدبلوماسية، إلى الخدمات، فلا يعقل ـ استطراداً لمنطق الحكومة العادل ـ فلا يعقل ان تطفح بعض المناطق بالخدمات المترفة، بينما لازالت بعض المناطق الاردنية كالمفرق والزرقاء مثلاً بحاجة إلى خدمات البنية التحتية، ولا يعقل كذلك ان تتركز الوظائف الادارية والدبلوماسية العليا كالامناء العامون والمدراء العامون والمحافظون والسفراء في بعض العائلات والمحافظات بينما لازال وزير التربية والتعليم يعتدي على حصة المفرق من المعلمين بالتعليم الاضافي الله اكبر، حتى التعليم الاضافي حسدنا عليه، حصة المفرق من التعيينات في التعليم الاضافي حسدنا عليها، ويستعمل وزير التربية صلاحياته في التعيين الاضافي في المفرق. ولوزير التربية دور في كلمتي سيأتي فيما بعد، ولكنني اردت ان اقول نيابة عن اهل المفرق

الذين شرفوني بتمثيلهم في هذا المجلس لابأس من ابقائنا على الصوت الواحد حتى لو سمحتم لباقي مواطني المحافظات الاخرى بالتصويت لأكثر من واحد، ولكن ساوونا بهم في باقي الامور الخدمية والوظيفية التي حرمنا منها ردحاً طويلاً من الزمان ولا نزال.

وأصل بعد ذلك إلى الانتخابات التي افرزتنا، فلقد سبقتها ظروف اكدت لنا عدم حيادية الحكومة في هذه الانتخابات، فقد صار واضحاً لكل الناس الممارسات التي سبقت اجراء العملية الانتخابية من بعد اصدار قانون الصوت الواحد، إلى منع المهرجانات الخطابية، إلى تدخل الامن في اجتماعات الاحزاب المرخصة.. إلى تسهيل الاجراءات لبعض المرشحين المرضي عنهم، وتعقيدها للبعض الآخر من المغضوب عليهم من هذه الحكومة إلى المنشورات التي وزعت بطريقة لا اقول عنها اقل من انها طريقة سيئة، لا اريد استعمال لفظ اخر واذا كان الدكتور الكوفحي يتوجه إلى هذه الحكومة بالاتهام بانها ساهمت في هذه المنشورات فانا اؤكد لك يا شيخ كوفحي ان هذه الحكومة ساهمت فعلاً وابرز لك البينة القاطعة التي لاتقبل دليلاً للشك بان هذه الحكومة قامت بتوزيع ضد ما لاتريد لهم بان ينجحوا وهذه البينة سأبرزها في وقت ما وفي ساعة ما وفي لحظة ما.

ولدي امثلة طافحة، منها ماهو خطي احتفظ به، ومنها ما هو في صدور الناس الذين مورست عليهم بعض الضغوطات الرسمية لانتخاب فلان وعدم ادارة الحملة لعلان..! ولكنني اترفع عن ذكرها على مسامعكم حتى لايتبين الامر وكأنني اصفي حسابات شخصية مع الحكومة، مع انها حسابات وطنية لا بأس من مساءلة الحكومة عليها، ومطلوب من الحكومة ان توضح هذه التصرفات التي قامت بها والتي يتحدث عنها غالبية ابناء شعبنا وعدد كبير من الاقلام والصحف والاحزاب السياسية المرخصة.

سيادة الرئيس، زملائي الافاضل، زميلتي الفاضلة: ان الحكومة الانتقالية هي التي تشكل لاجراء الانتخابات ومن ثم تستقيل بعد ان ينعقد مجلس النواب الجديد، ولا بأس من اعادة تشكيلها ولو بنفس فريقها، ولكن هذه الحكومة رفضت هذه النصيحة. وخالفت العرف البرلماني الديمقراطي الذي يوجب استقالتها، متعللة بانها ليست حكومة انتقالية، فما رأيها بقول جلالة الملك في مؤتمره الصحفي الذي عقده يوم اعلان نتائج الانتخابات في ١٩٩٣/١١/٩ حيث قال وانا متأكد ولا نائب منكم قرأها لانه كان يوم النتائج والمباركات والازعاجات، لكن حصلت عليها، يقول جلالته حفظه الله : اما فيما يتعلق بالحكومة فلن يتخذ اي قرار بهذا الشأن بعد، ولكن من الطبيعي ان نعيد النظر في امورنا مع بداية المرحلة الجديدة ونعيد تنظيمنا بما يتلاءم معها، حيث كانت الحكومة قد ادت واجبها بالكامل والكلام لجلالة الملك المعظم، حكومة معنية بالمرحلة الانتقالية.. الى اخر ما جاء في حديث جلالته حفظه الله، الذي اكد على انها حكومة كانت معنية بالمرحلة الانتقالية، وهل هناك اوضح من كلام جلالته؟

انني اعتقد انه ومن الافضل لشعبنا ولهذه الحكومة ان تستقيل وان تفسح المجال لحكومة تحالف وطني تتسع لكل الوان الطيف السياسي الاردني لمواجهة المرحلة التي تمر بها البلاد سياسياً واقتصادياً، وان لانبقى على عنادنا في مخالفة الاعراف المستقرة متعللين بانه لا يوجد نص دستوري يوجب عليها الاستقالة، مشيرين إلى القاعدة القانونية القائلة: المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً.

دولة الرئيس، زملائي زميلتي الافاضل: اعود لاقول: ان ممارسات هذه الحكومة قد نفرت الناس منها لانها لم تكن عادلة في شيء، فلقد شغرت بعد تشكيل هذه الحكومة التي قلنا عنها انها لم تعتمد الا لون واحد من الوان الطيف السياسي الاردني، شغرت هناك مراكز وظيفية عليا، مراكز امين عام مراكز مديرون عامون، سفراء، محافظون، مدراء شركات، رؤساء مجالس إدارة وخلاف ذلك، فقد قامت بتعبئة هذه الشواغر من المحاسيب والاقارب والاصهار، وحرمت منها بعض المستحقين، في الوقت نفسه الذي حرمت فيه بعض المحافظات ومنها محافظة المفرق من هذه الوظائف كما تحرم دائماً، وهو الامر الذي يولد قهراً لدى بعض ابناء شعبنا، في الوقت الذي تدعي الحكومة فيه انها تريد المساواة بين الاردنيين في حق اختيار عدد الذين ينتخبهم الناخب من المرشحين! هل هذا هو التطوير الاداري الذي تتحدثون عنه؟ انني اتساءل!

وهل من التطوير الاداري في شيء هذه «الفزعة» التي اقامت الحكومة فيها الدنيا ولم تقعدها على احد المدراء العامين الذي رفض معاقبة موظف لديه بناء على طلب الوزير بطريق عرفية؟

لقد اصدرت الحكومة كما يقال - بدون اجتماع - قراراً «دواراً» اي طبعته وارسلته إلى الوزراء في مكاتبهم بدون مناقشة او حوار قضت بموجبه نقل المدير العام المشار اليه من موقعه إلى موقع اخر ليداوم «بدون عمل» وبعبارة اخرى «لتحجيمه» وطلبت من الوزراء التوقيع عليه، علماً ان تصرف المدير كان ضمن القانون والنظام، ولكن النزعة العرفية لاتحترم القوانين! وأود ان أسأل دولة الرئيس: هل هذا تطوير اداري ام تصفية لحسابات اخرى نعرفها ويعرفها دولة الرئيس الجليل.

سيادة الرئيس، إن كل القيادات الادارية في الحكومة ومنهم ما هو جالس في هذا المجلس نعيش الرعب هذه الايام كما اشار بعض الزملاء في كلماتهم، فهم يمسون ولايعرفون هل يصبحون ام لا، ان التهديدات تترى عليهم، ان لم يقوموا بتنفيذ ما يطلب منهم لبعض الجهات التي لها علاقة بهذه الحكومة وإن لم يقوموا بتأدية فروض الولاء والطاعة حتى ولو كانت مخالفة للقانون؟

شكراً على هذا التطوير الاداري الرائع يا حكومة.

- وهنا أنصت الجميع واستمعوا لاذان العشاء ثم اكمل السيد عبدالكريم الدغمي كلمته -

السيد عبدالكريم الدغمي : لا إله الا الله، اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت سيدنا محمداً الوسيلة والفضيلة وابعثه اللهم المقام المحمود الذي وعدته انك لاتخلف الميعاد.

الوزراء : لقد بتنا في حيرة من أمرنا، ولانجد سوى التساؤل عن المعايير التي يتم اعتمادها في اختيار الوزراء، ولا ندري ما اذا كان لدى دولة رئيس الوزراء ما يقوله حول وزير اعلام كان يريد ان ينتزع من حوالي نصف شعبنا جنسيته الاردنية، وبدلاً من ان يقال له : الله يعطيك العافية على ولائك الوطني وانتمائك القومي، يعفى من مسؤولية وزارة الاعلام، ويكافأ في التعديل الوزاري نائباً اول لرئيس الوزراء!

سيادة الرئيس، امام هذه التشكيلة الحكومية التي امامنا نشعر بالرعب ونحن ننظر نحو الغد، فهذه الحكومة ليست في مستوى تحديات السلام التي هي اكبر من تحديات الحرب، وهي ليست في مستوى الحرص على آمال وتطلعات شعبنا في سلام عادل ومشرف وكريم، مع انني من القائلين بان حكومة تشن ضد شعبها اسوأ الحروب قادرة على ان تقيم مع عدونا اسوأ السلام.

سيادة الرئيس، ان قبول المواطن لموقع الوزير، يعني بانه رضي ان يكون وزيراً للشعب الاردني ووزير عليه، وكما يقال فان الوزارة خدمة يؤديها الوزير لشعبه لا لنفسه، فاذا كان مترفعاً عن هذا الشعب فلا أظن ان احداً من الوزراء جرى اجباره ليكون وزيراً لشعبنا وعليه، اما ان يشتم وزير شعبنا على صفحات الجرائد، فهو امر يدعو في اقل الاحوال للاستقالة لو كان متصالحاً مع ذاته او امر مرفوض يستوجب من المسؤول عليه ان يقيله، فقد ذكر احد اصحاب المعالي الذي لاتمنعي مودتي الشخصية له ولعائلته الكريمة في وجه احدى صحفنا المحلية العبارة التالية في رده على احد الصحفيين : واقتبس، ان افضل صناعات شعبنا هي جعل الحبة قبة هذه افضل صناعاتنا في نظر معالي الوزير، انتهى الاقتباس اي ان شعبنا كذاب ومبالغ في افضل صناعاته!

فما دام شعبنا كذلك يا صاحب المعالي، فلم ترضى ان تتوزر له او عليه؟ انني انصحك بالاستقالة، لانني لا اقبل منك شتيمة على الشعب الذي ارسلنا هنا إلى موقع محاسبتك، انني اشعر بخيانة امانتي لهذا الشعب ان منحتك او منحت الحكومة التي انت فيها الثقة، حتى لمجرد هذه الكلمات التي كانت في معرض ردك على الصحفيين الذين تركتهم ينتظرونك في القاعة، ولم يكن للشعب الاردني المسكين الذين انت وزير له وعليه اي دخل في اختيارك وفي مواعيدك حتى تشتمه، ان هذا الشعب العظيم الطيب المعطاء لايستحق منك هذه الشتيمة يا معالي الوزير، واحمد الله انني نائب اتمتع بالحصانة النيابية والا لفعلت بي الحكومة ما فعلته باحد الصحفيين الذين كتبوا وقتها مدافعين عن هذا الشعب في مواجهة هذا الوزير عندما قررت منعه من الكتابة!

اما الوزير الاخر، والذي دخل الوزارة في التعديل الأخير فقد سبق له ان شتم الشعب العربي وجذوره حينما حاضر ذات مرة في منتدى الفكر العربي وقال : اقتبس : «إن اسباب تخلفنا التكنولوجي عديدة، بعضها عوامل وراثية لا نستطيع انكارها (Genefic Effects) لفظي صحيح يا معالي الوزير؟!! لاني لا اعرف انجليزي انا ابن فلاحين جيناتهم تعبانة جداً . ناجمة عن الوراثة والبيئة» انتهى الاقتباس. وقال في موقع آخر من مداخلته : هناك عامل اخر ساهم في الوضع التكنولوجي الحالي للعالم العربي وهو نقص المقدرة اليدوية في المواطن العربي وهذا امر وراثي! انتهى الاقتباس.

فما دامت جيناتنا متخلفة يا معالي الوزير، وما دمنا ناقصي المقدرة اليدوية بالوراثة، فلم تتوزر علينا؟ لم لا تذهب إلى الذين انت معجب بهم والذين جيناتهم غير متخلفة ومقدراتهم اليدوية هائلة لعلك تجد عندهم متسعاً، ولكي يبنوا لك مركز ابحاث لعل وعسى ان تخترع لنا طريقة بعبقريتك الممتازة تصلح بها جيناتنا، فعندئذ سنسمي نظريتك وهذا اقتراح أطرحه عليك : الطريقة الجينية الخطيبية.

واسألك بعد ذلك: ما رأيك في قول الحق جل وعلا: (كنتم خير امة اخرجت للناس) صدق الله العظيم ثم لماذا لا تدس لنا جميعاً السم في الماء وقد جاءت بك الحكومة وزيراً لمياهنا تعبيراً عن مدى احترامها لاحتقارك لنا.

واما وزير التربية والتعليم: الذي كان عميداً لشؤون الطلبة في جامعة اليرموك اثناء الحوادث الشهيرة التي جرى فيها استشهاد عدد من طلابنا في تلك الجامعة، والذي قامت لجنة تقصي الحقائق في مجلس النواب الحادي عشر في دورته الاولى بتحميله كامل مسؤولية الاحداث او جزء كبير منها. فقد بدأ عهده بالتسلط على ابناء محافظة المفرق، عندما تلمظ منتشياً لحقيبتين وزاريتين وسلط عليهم قلمه السيال دوما لمحاسيبه واقاربه وارسل كتبه المحفوظ صور منها لدي لمديرية تربية المفرق لتعيين هؤلاء المحاسيب وهم من خارج المحافظة على حساب التعليم الاضافي، وذكرني بعنوان للاديب المعتزل «اديب عباسي» الذي قتلوا حشرة العنكبوت في كوخه وفي كفهم المظلم وكان هو له علاقة مع هذه الحشرة فقال حسدوني على حشرة. فقد حسدنا معاليه ابناء المفرق على التعليم الاضافي حارماً ابناء المحافظة من حقوقهم الطبيعية، وحارماً المديرية من تعبئة الوظائف الشاغرة لديها من اصحاب الدور في ديوان الخدمة المدنية، وقد حاولت الاتصال به مراراً وتكراراً الا ان مكتبه في التعليم العالي سابقاً وفي التربية ابلغاني بانه يغيب يومان في الاسبوع لحضور جلسة مجلس الوزراء التي تنعقد صباحاً ويبقى من الاسبوع ايام اربعة يكون الوزراء خلالها في اجتماعات صباحية او محمولين في سياراتهم في جولات ميدانية على طريقة المشاة المحمولة لكي يصورهم التلفزيون

ويغذون اخبارنا المحلية فيه بسيل من زياراتهم التي لاتنتج ولا تغني ولاتسمن من جوع، وحاولت الاتصال بدولة الرئيس الا انني لم اتمكن، علما إنني تركت له خبراً في مكتبه، واضطررنا وقتذاك الى الاستنجاد بالبث المباشر لان الحكومة عطلت المنبر النيابي، واستنجدنا ايضاً بديوان الرقابة والتفتيش الاداري الذي سجل الشكاوى الشخصية من اصحاب الحقوق ولم يحصلوا على نتيجة لحد الان! وكدنا ان نبلغ الامم المتحدة لكننا اثرنا الانتظار كما قام معاليه وخلافاً للاسس الموضوعة في وزارته لترقية المعلمين الى رتبة مشرفين بتغيير هذه الاسس قرار فردي منه، بعد ان قدم طالبوا الاشراف الامتحان الاول والثاني ولم يبق عليهم سوى مقابلة اللجان المركزية حسب كتاب الوزارة رقم م ت / ١٤/ ٦/ ٢٦٣٨٧ تاريخ ٢٣/ ٦/ ١٩٩٣، والتغيير غير المنطقي الذي يشكو منه الموظفون هو استبعاد كل من كان تقديره في البكالوريس دون الجيد بغض النظر عن تقديره في شهاداته الاخرى اللاحقة كالدبلوم والماجستير في التربية والخبرة وتقرير الاداء المعزز لخبرته الميدانية.

اما الوزير الاخر، الذي كان له الباع الاطول في اللعب باجراءات الانتخابات، والذي جاء بعد كل هذه الممارسات وبعد اعلان نتائج الفائزين ليقوم بتصنيف النواب، وتفنيد اصولنا وفروعنا فلان من اصل فلسطيني، واخر من اصل اردني، وثالث وطني اردني، مما يعني ان الاخرين غير وطنيين وغير اردنيين!

عندها اضطررت لسؤال بعض كبار السن من العارفين بالاصول والمنابت في قبيلة بني حسن التي اتشرف بالانتساب اليها، متى سكن اجدادي ارض الاردن الطهور؟ ومن اين اتوا؟ حتى لايخطىء معاليه بتصنيفي اما عن تقييم من هو الوطني، وغير الوطني، فهذا امر ليس لك يا معالي الوزير، وليس انت الذي تصدر شهادات الانتماء لهذا الوطن، فالذين دفعوا ثمن الديمقراطية التي اصبحت انت وزير في عهدها لهم وحدهم حق التقييم، ومن ثم اسألك ما رايك بقول سيد البلاد: اننا اردنيون من شتى المنابت والاصول لنا نفس الحقوق وعلينا نفس الواجبات ثم اليس من المزعج ان يصدر ذلك عن وزير داخلية الاردن البلد الذي يمتلك شرف وراثة مسيرة الثورة العربية الكبرى التي قادها وورثها الهاشميون؟

سيادة الرئيس، اعلم ان هذا الكلام على هدؤه وصراحته قد يؤدي بي يوماً ما إلى سجن سواقة الصحراوي، ولكنني اتمثل قول الشاعر: لا اخاف.. وكيف يخاف الجهور بطلقته طلقة كاتمة.

اجل سيدي الرئيس، ان الذي يجاهر بكلمته ويوجه النصح ويعارض بصراحة وصدق نية من اجل الصالح العام، ليس من اجل المنافع الذاتية، لايهمه دفع الثمن، حتى ولو كان ذلك بطلقة من كاتم صوت، او قضية لانعرف لائحة اتهامها كم تهمة تحتوي.

ولا يفوتنا في هذا اليوم ان اعيد إلى

ذاكرتكم موقف شعبنا وقيادتنا اثناء ازمة الخليج، عندما كنا في خندق العرب لا في خندق اعدائهم، ومع العراقي لا مع التحالف المضاد، ومع انفسنا وليس مع الاخرين الاعداء، ان شعبنا لم يخرج من جلده، وان الوقوف إلى جانب الشعب العراقي مسؤولية وطنية وقومية تخون الامة كلها اذا تخلينا عنها تحت شعار التضامن العربي والمصالحة العربية والاخوة العربية، وهل يقتل اطفال العراق ويحرم مرضاه من الدواء إلا تحت شعارات الاخوة والمصالحة العربية.

سيادة الرئيس، اجدني مضطراً في هذا المقام إلى كلمة واحدة حول خدمات جزء من دائرتي الانتخابية تتعرض للظلم، لعل الله يحنن قلب الحكومة عليها، مع انني اعرف ان مكان ذلك هو مناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة، ولكنني اعتبر هذه المظلمة، مسألة وطنية اطلب من المجلس الكريم مؤازرتي حولها، او مؤازرة سكانها الذين هم جزء من هذا الشعب.

فكلنا يعلم ان النهضة التنموية في الاردن قد طالت قطاعات كبرى ومناطق كثيرة من وطننا الحبيب، ولكننا مازلنا نرى ان هناك مناطق بائسة. من الفقر والبطالة، بل واكثر من ذلك تحرمها الحكومات من الخدمات الضرورية كالماء والكهرباء والطرق والمدارس والعيادات الصحية بل سأذهب اكثر من ذلك، فبعض المناطق التي قامت الحكومات المختلفة بانشاء محطات تنقية فيها ودمرت الزراعة التي يعتاش عليها اهالي المنطقة، تركت بدون خدمات البنية التحتية، علماً بان اهاليها لايستفيدون من هذه المحطات، وهي لمدنٍ ومناطق بعيدة عنهم، واضرب مثالاً على ذلك منطقة جنوب المفرق وشمال الزرقاء يعني جنوب المحافظة وشمال محافظة الزرقاء، لا اقصد المدن، انما جنوب حدود المحافظة وشمال محافظة الزرقاء التي انشىء فيها ما يسمى بمحطة تنقية الخربة السمراء، فلا زال سكان المنطقة رغم الروائح الكريهة التي تقض مضاجعهم، ورغم الحشرات الكثيفة ورغم ضياع اراضي البعض منهم، يعيشون فوق ذلك كله عيشة الانسان الاول من انعدام للطرق المعبدة والعيادات الصحية والمدارس والماء والكهرباء، فلنطبق عليهم قاعدة : العزم بالغنم فليغنموا شيئا من خدمات الحكومة مقابل ظروف المعيشة السيئة ولنحيي ارادتهم في البقاء في اراضيهم رغم كل ما ذكرنا من مآسي وانني اتحدى الجميع ان يحتمل مبيت ليلة واحدة في تلك المنطقة، بل ان مجرد المرور بالسيارة من الطريق السريع الممتد من عمان إلى الحدود السورية يجعلك تشعر بالمرارة، فما بالك بالساكنين المساكين والذين يشكلون تجمعات سكانية متعددة تمتد من الهاشمية جنوباً إلى بلعما شمالاً، ومن طريق بلعما اربد غرباً إلى شرق طريق الزرقاء الازرق مروراً بمناطق الضليل والخربة السمراء والزيتونة والزغيلة والزنية والمزرعة وضبعان والناصرية والخالدية، حقاً ان الامر يحتاج إلى رعاية خاصة لهؤلاء الناس الذين لاحول لهم ولا قوة، والذين ذهبت مطالبهم ادراج

الرياح، فيما نحن مازلنا نتغنى بالعدالة والديمقراطية وحقوق الانسان، وهؤلاء لايجدون في فصل الشتاء من يوصلهم بالطريق العام، عندما تسيل الاودية وتقطع الطريق عليهم، ولاتمكنهم من احضار صفيحة الكاز او وقود المدافىء، مقترحاً على الحكومة في هذا الصدد تشكيل لجنة وزارية تكشف على الواقع بدون تلفزيونات واعلام وبدون برتوكولات، حتى تستطيع التحقق مما نقول، شريطة ان يكون هؤلاء المسؤولين ممن لايقرفون من رؤية بعض ابناء شعبنا في وسط مآسيهم وامراضهم وحرمانهم، ومن مسؤولين لايضعون اصابعهم على انوفهم او عيونهم حتى لا يشاهدوا هذا الشعب الطيب في معاناته الكبيرة، ومن مسؤولين يعتزون بانتمائهم لوطنهم كله، وليس إلى جزء من عمان يرون كل ما سواه قرفاً ومقرفاً.

القضاء : إن القضاء سلطة مستقلة تستحق منا، من السلطة التشريعية ومن السلطة التنفيذية باعتبارها صاحبة القرار ان نحسن اوضاعها واوضاع اشخاص القضاء لكي يتمكنوا من اداء واجبهم بشكل صحيح. فنظام الكادر القضائي لازال حبيس الادراج وقد كنت اسمع ان وزير العدل السابق ينوي اخراج هذا المشروع إلى حيز التنفيذ آمل من معالي وزير العدل الحالي صاحب الخبرة الطويلة في المسائل القضائية ان يقنع الحكومة بهذا النظام.

واقتراح اخر جديد للقضاة الذين لايزيد عددهم في الاردن عن ٢٥٠ ـ ٣٠٠ قاضي ولا يكلف الخزينة فلساً واحداً، ان يسمح للقاضي بسيارة بنمرة ادخال مؤقت وتوضع عليها نمرة حكومية دون ان يدفع جماركها او ترخيصها وان تبقى معه طيلة خدمته القضائية ثم تسوى اوضاعها بعد ان ينهي خدمته القضائية. امل ان يتم ذلك على يد هذه الحكومة ان فازت بثقة مجلس النواب. وسمعنا تهيداً اخر لنا نحن النواب اليوم أن من يحجب الثقة عن هذه الحكومة لن يلبى له طلب حتى ولو كان طلبه عادل لمنطقته.

ارجو ان اوضح ان هذا يدفعنا اكثر فأكثر الى حجب الثقة وان التهديد لايجدي مع ممثلي الامة، فالذي وصل الى مرحلة ان يمثل شعبه لايهمه هذا التهديد. واذا كان مستقبلاً سيحصل شيء من هذا فالجمهور يتحرك إلى هذا المجلس وسيتحرك بنفسه إلى كل مواقع الحكومة ليأخذ حقوقه الدستورية، الدستور ساوى بين الاردنيين والدستور لا يفرق بين حاجب ومانح للثقة.

الدستور لا يضربنا على ايدينا لكي نمنح الثقة، منح الثقة او حجبها قناعة من النائب يمارسها وسلطة له اعطاه اياه الدستور الذي اقسمنا بالمحافظة عليه.

سيادة الرئيس، وقبل التعديل الوزاري بيومين، سمعنا عن زيادة مجزية في الراتب الاساسي للوزراء ورئيس الوزراء ورئيس الاعيان ورئيس النواب اقول في هذا الموضوع، ان توقيت الزيادة ليس ذكياً في وقت لا يجد الاف الناس في المفرق والجنوب

ومناطق البدو والاغوار، وغيرها من مناطقنا ما يسدون به الرمق وما يطفئون به الظمأ.

واجدني هنا مضطراً للتثنية على ما قاله زميلي الفاضل الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة بان لا يقبل هذا المجلس ان تزاد رواتبه قبل ان تزاد رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين.

وختاماً . فلقد سألت نفسي وسألت الزملاء النواب الذين التقيهم واجتمع بهم دائماً، سألت غالبية الناخبين الذين اعرفهم، التقيت بالناس، طلبت منهم ان يدلوني على ايجابية واحدة لهذه الحكومة، علّني اغطي بها سلبياتها الكثيرة لامنحها الثقة، فلم اجد من يدلني على ذلك. وعليه فلعل في رد الحكومة ما يجيب على سؤالي حتى احدد موقفي من الثقة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليك السلام، شكراً للسيد عبدالكريم الدغمي الكلمة الان للسيد حماد ابو جاموس والمتحدث الذي يليه الدكتور عبدالله العكايلة.

السيد حماد ابو جاموس :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

سيدي الرئيس، اخواني النواب المحترمين:

١ ـ تمر بلادنا العزيزة في مرحلة تاريخية حاسمة تتطلب تجميع كل طاقاتنا الوطنية لاجتيازها خلف قيادتنا الهاشمية وعلى رأسها جلالة الملك الحسين المفدى الذي اشرف على بناء الاردن الحديث وامضى كل حياته وشبابه في هذا البناء الذي اصبح الوطن النموذج، هو الاردن الديمقراطي المستقر الذي اصبح مثلاً يحتذى به واصبح محل اعجاب الكثيرين ليس على المستوى الاقليمي بل وعلى المستوى العالمي.

وما مجلسنا النيابي هذا والمنتخب انتخاباً حراً من خلال انتخابات نزيهة الا احدى ثمرات هذا البناء الذي نعتز به، وما مداولاتنا ومناقشاتنا ومعارضتنا الا احدى ثمرات الحرية الشخصية التي نتمتع بها والتي يحسدنا عليها الكثيرون ممن حرموا من نعمة الاستقرار وحرية التعبير والمشاركة السياسية الحقيقية كنقطة بداية مركزية واحترام التعددية السياسية وقبول الرأي والرأي الاخر المتمثلين في الفكر الحر البناء فلنحافظ على هذه المكتسبات الديمقراطية ومأسستها ضمن وحدة وطنية مقدسة فشكراً للحسين كل الشكر، ادامه الله ومنحه الصحة والعافية والعمر المديد السعيد وابقى الله لنا العائلة الهاشمية الكريمة لنسير خلفها للوصول إلى اهدافنا الوطنية والقومية متكاتفين متعاونيين كفريق عمل ضمن وحدة وطنية متكافئة لا تشوبها شوائب التفرقة من أي لون كان، من اي جهة كانت «لنتذكر ان الحكومة التي نخاطبها هي الحكومة التي اولاها جلالة الملك المعظم المسؤولية في هذه الظروف ولن تكون بعيدة عن محاسبتنا ومراقبتنا.

سيدي الرئيس اخواني النواب :

٢ ـ تواجه بلادنا ووطننا العربي تحديات مصيرية يجب ان نعد انفسنا لمواجهتها مواجهة مبنية على العلم والايمان والتخطيط السليم والجرأة في التنفيذ، وتتلخص هذه التحديات في الاتي:

اولاً : التحدي السياسي، يتمثل في بدء مسيرة السلام مع اسرائيل والتي اخذت تتسارع بتوقيع الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي، والمصادقة على جدول اعمال المفاوضات الاردنية ـ الاسرائيلية.

ونحن نعلم ان الاردن بحكم موقعه يتحمل مسؤولية قومية كبرى كموقع متقدم في حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي ولهذا فاننا ندعو إلى حشد الطاقات والجهود لتأمين انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية المحتلة وتطبيق الشرعية الدولية التي تكفل استرداد الحقوق العربية المشروعة وعلى رأسها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة على تراب وطنه وعاصمتها القدس الشريف.

ان معركة مسيرة السلام تتطلب جهوداً وطنية وقومية ودولية فالسلام لن يتحقق ولن يكتمل بتوقيع اتفاقات جزئية ولهذا فان الامر يحتاج إلى دعم الموقف الاردني الثابت في ايجاد حل سلمي عادل ودائم وفق قرارات الامم المتحدة لجميع المسارات العربية ـ الاسرائيلية، وإلى الاستمرار في دعم ومؤازرة الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لاسترداد كافة حقوقه الوطنية. ولا بد من التأكيد على ضرورة تقوية التنسيق العربي للوصول إلى تحقيق السلام الشامل الذي ترضى به الاجيال.

ب ـ التحدي الاقتصادي : ويتمثل فيما يتعرض له الاردن من صعوبات اقتصادية نتيجة لتراكم ديونه الخارجية وما خلفته حرب الخليج من ضغوط وازمات اقتصادية تشابكت والقت بثقلها على الوطن والمواطن مما يحتاج إلى تعبئة طاقات الشعب وموارد الوطن وتوجيهها نحو بناء قاعدة انتاجية متينة تمكن البلاد من تقليص اعتمادها على العالم الخارجي وتحريرها من مختلف اشكال التبعية الاقتصادية والمساعدات الخارجية واستيعاب الايدي العاملة الوطنية العاطلة عن العمل ومحاربة آفة الفقر التي استشرت في المجتمع حتى اصبحت لا تطاق وفي هذا المجال فقد تمعنت بما يقوله بيان الحكومة ونصه:

ـ لقد تم اقرار وثيقة الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية للاعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧ وفق سياسة اقتصادية تعتمد على تفعيل مشاركة القطاع الخاص ورفع كفاءة القطاع العام. . الخ.

والسؤال المطروح هو ماهي الآلية التي ستتبعها الحكومة لاشراك القطاع الخاص بفعالية وجميع الاجراءات الحكومية البيروقراطية تضع العراقيل امام الاستثمار والمستثمرين؟؟

وما هي الية رفع كفاءة القطاع العام المترهل والذي يعمل في معظمه ليعيش هو

وليس لتعيش المؤسسة؟؟

اقول هذا وفي ذهني سؤال كبير، كبير ناشيء عن مواجهة المرحلة الاقتصادية الخطيرة المقبلة والتي قد تنتج عن العملية السلمية والسؤال هو؟

كيف لنا ان نستدرج الاستثمار والمستثمرين ببيروقراطية اجهزتنا وتشريعاتنا المعقدة في مقابلة تشريعات مبسطة واجهزة كفؤة وتسهيلات كبيرة في الطرف الاخر من المعادلة؟؟

ان تقديري ـ ان بقينا كما نحن ـ ان العملية الاستثمارية في المرحلة القادمة ستكون في اتجاه واحد ليس لنا فيه نصيب كبيرا بل ستكون الخسائر الاكبر!! وان املنا في الحكومة لكبير ان تعي هذا الموضوع بكل ابعاده وان تتخذ الاجراءات الرديكالية للتغيير السريع قبل ان تجتاحنا العاصفة القريب وصولها.

ونقطة اخرى على الصعيد المالي والنقدي ومع تقديرنا الكبير للنمو الحقيقي بحدود ٦٪ بينما يتوقع ان الاسعار ستزيد بحدود ٤,٥٪ فكيف لنا ان نوفق بين هذه النسب المتفائلة وغول الاسعار الذي يأكل الرواتب والاجور وضرائب باهظة ينوء تحت وطأتها جميع فئات الشعب؟ كيف لنا ان نوفق بين ذلك وليس في نيتنا زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين العسكرين والمدنيين الذي يعيشون برواتبهم المتواضعة على هوامش الحياة الكريمة؟

جـ ـ التحدي الحضاري : يتمثل في مجالات المعارف العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها، وهذا يتطلب تمكين الانسان الاردني من اكتساب القدرات والمهارات اللازمة في هذا المجال، نقلاً واقتباساً وتكيفاً وتطويراً وابتكاراً في ضوء احتياجات واقعية وما يتطلب من وسائل تكنولوجيا ملائمة. والهدف الرئيسي الذي ينبغي انجازه هو توطين الفكر العلمي وتوطين الدراية التكنولوجية في مؤسسات السياسة والاقتصاد والانتاج والتعليم والاعلام والتنظيم الاداري والاسرة والعلاقات الاجتماعية وغير ذلك من نظم المجتمع ومؤسساته، وهذا التحدي هو اوسع واعمق بكثير من مجرد شراء المعدات التكنولوجية واستهلاك منتجاتها ولعل خطة التطوير التربوي التي بوشر بها منذ ست سنوات تركز بشكل خاص على الابعاد النوعية للانسان الاردني كما تقول الخطة لتكون نتائج التعليم متناسقة ومتطلبات الوطن الحقيقية.

د ـ ومن منظور التحديات التي تواجهها بلادنا على المستوى المحلي بشكل عام وتحديداً للمنطقة الانتخابية التي امثلها وهي الدائرة الاولى ممثلة بمناطق بسمان، طارق، وماركا، والتي يبلغ عدد سكانها حوالي ٤٠٠ الف مواطن فلها مشاكلها ومطالبها العادلة وهي مطالب مشروعة تتعلق بامورها الحياتية اليومية وهذه المطالب التي اقدمها ليس من باب المزايدة وتسجيل المواقف انما هي مطالب حقيقية ممكنة التنفيذ وسهلة التطبيق ان توفرت عدالة التوزيع في تقديم الخدمات وخاصة للمناطق التي تحتاج اكثر رعاية ولا اود ان

اعــدد هـذه المطـالـب لان مجالاتهـا واسـعـة ومـصـادر تنفـيـذها مختلفة ولكني ارغب بايجاز اهمهـا واكـثـرهـا اولـويـة مـع ادراكـي ان هذه المطالب سـتكون مجال اثارتها عندمـا يحين موعد مـنـاقـشـة قـانون الموازنة العـامـة ولكن مـا اود تلخـيـصـه في الاتي هو عـبـارة عن انذار مبكر فلعله يجد مكاناً له في قـانون الموازنة العامة.

١ ـ ان سكان الدائرة الانتـخابية الاولى بحاجة إلى رفع مستوى الخدمات الصحية لتتساوى ببـقـيـة مناطق المملكة واكـثـر تحـديداً ببقية احـيـاء العـاصـمـة اذ ان المراكـز الصـحية الموجـودة بحـاجة إلى رفع مستواها لتتناسب وكـثـافـة السكان والمستوى الصحي وهناك حـل لهذه المشكلة يتـمـثل باعـادة تشـغيل المسـتـشـفى العـسكري بماركـا والذي كـان يقـوم بتـقـديم الخدمات الصحية للمنتفعين وغيرهم والذين حـرمـوا منهـا نتيجة توقيف عمل هذا المستشفى.

ان سـكـان الـدائرة الاولى يطالبـون دولتكم باعـادة فـتح هذا المسـتـشـفى لتـقديم خدماته لهـؤلاء الـسكان بالسرعـة الممكنة علماً بان ذلك ممكن وسـهل ولايكلف الكثير وكل مـا يتطلبـه هـو الـقـرار الاداري الـسـلـيـم وكـذلـك رفع مـسـتـوى خدمات المراكز الصحية الاخرى في كـل مـن طارق، بسمان ومـاركـا وبذلك تكون الخـدمـات الصـحية لهذه الدائرة بمستوى جيد وسـيـقـابل سكان الدائرة وبنقـابل نحن مـثل هـذا الاجـراء بـكل الشكر والتـقـدير لدولتكم وحكومتكم.

٢ ـ ان طـريـق الحـزام الـدائري الـواصـل مـن مـصنع البـيـبسي الى جمرك القـويسـمـة هو شريان حـيـاتي لجـمـيع السـيـارات الثـقيلة المتـجـهـة إلى العقبة والقادمة منها بالاضافة إلى اعـداد كـبيرة من السيارات الصغيرة التي تتـخذ نفس الاتجاهين مما يجعل هذا الطريق مـزدحمة يومياً وعلى مدار ٢٤ سـاعة ومن المحـزن جـداً ان هذا الطريق قـد بنيتـه في الخمسينيات وسمي بالطريق الدائري تكمله لـلـحـزام الـدائري حـول مـدينـة عمان من جـهـاته الاربع واذا مـا نظرنا إلى هذا الحزام لوجـدناه في شمال العـاصمة وغربها وجنوبها هو عـبـارة عن اتوسترادات واسـعـة مسفلتة بطريقـة ممتـازة ذات اربع مسارب تتوفر فيها الانارة والجـزر الصـغيرة ومـشـجـرة ويـبـقى هذا الطريق اليـتـيم مستثنى من عناية وزارة الاشـغـال رغـم اهميـتـهـا الواضـحـة ورغم حـوادث الدهس التي تتم باسـتـمرار حتى سـمي (حـزام الموت) نظراً لكثـرة الحـوادث التي تقع عليـه لازدحـام المرور الكثيف من جـهـة ولضـيـقه من جهة اخرى كونه ذات مسرب واحـد تكثر فيه الحفر والمطبات.

لقـد راجـعـت وراجع غيري وزارة الاشـغـال وعلى مـدار الست سنوات الماضـيـة وطالبناهم باسم السكان وباسم انسـانيتهم وباسم قتلاهم وقـد حـصـدنا الوعـود الكبيرة التي لم ينفذ منها شيء ورابنا التنفـيـذ يتم بدلاً من ذلك في جميع انحـاء المملكة لمناطق وشـوارع اقل اهميـة بكثير والـيـوم اجـد نـفـسي مطالبـاً من جـديد وباسم جمـيـع سكان المملكة وتخصـيـصـاً سكان عمان

والمـنـطـقـة الـشرقـيـة بـاعطاء هذا الطريق مـا تسـتـحـقـه من عناية واهمية واملنا كبير بالتنفيذ العـاجل لتـوسـعـتـه ولو بالحدود الدنيا من هذه التـوسـعـة ولو بمسرب اضافي واحد وهذا ليس بـمـطـلـب كـبير فـهل يعـقل ان يحدث هذا في بلدنا وامـام عـيـون المسؤولين ولايعطي العناية الكافية؟

٣ ـ هـنـاك بـعـض الطرق الرئيـسـيـة التي تم تخطيطها سابقاً والمصدقة نهائياً والتي تربط طريق الزرقـاء مع اتوستراد سـحاب لتسهيل حـركة الاليات من شمال المملكة الى جنوبها دون المـرور في العـاصـمـة وخـاصـة طريق وادي الـقـطـار وطـريـق وادي الـعش التي نـأمل من دولتكم اعطائهـا العناية الخـاصـة خـدمـة لجـمـيع سكان المملكة بشكل عـام وسكان المنطقـة الشرقية بشكل خاص:

٤ ـ ان اراضي المـنطقـة الشرقـيـة وهي واجـهـة عـشـائر الدعجة قد حرمت دون غيرها من التـسـويـة وكـذلك اراضي الفـوسفات والتي هي ملكاً لعشائر الدعجة والتي تم اخلائها من قـبل شركـة الفوسفات لنطالب باعادتها لهـذه العـشـائر واتخاذ الاجـراءات العـاجلة لانصـاف عـشائر الدعجة وتسوية واجهتهم اسـوة ببـقية الواجهات العشائرية في مناطق المملكة الاخـرى المخـتلفة واني على ثقة بان دولـتـكـم لـن يـتـوانـى عن الايعـاز لذوي العـلاقة لانصاف هذه العشائر التي حرمت من حـقـوقـهـا وتشـعر بمرارة نتيجة لتجاهل مطالبها العادلة.

٥ ـ ان المـنطقـة الشرقـيـة والتي لم تلق الرعـاية الكافـيـة لاسباب وظروف متعددة في الوقت السـابق لترجـو ان تعطى رعاية خاصة وهي منطقـة شـعـبـيـة تنقـصها معظم الخدمات الاسـاسـيـة مـثل الكهـرباء والميـاه وعندمـا نفـتـخر في المملكة ان المياه والكهرباء تصل إلى جميع مدننا وقرانا بنسبة ٩٨٪ فان هذا الكلام يصـبح منقـوضـاً لان هناك مناطق شـعـبـيـة في العـاصـمـة وخـاصـة مناطقها الشرقـيـة من وسط العـاصـمة في ماركا وفي ابو عليـاء الشرقي وفي بسمان والتي لاتبـعـد كـثيراً عـن وزارة المـيـاه وسـلـطة الكهـرباء حـيـث لايزال الناس في هذه المناطق لايتـوفر لديهم التـيـار الكهـربائي بل يستأجرونه من بعض المواطنين الذين يبـيـعـون الكهرباء من مـوتوراتهم الخـاصـة لهؤلاء السكان وبأوقات محدودة وحـسب امـزجتهم وكذلك المياه فلا زالوا يشربون بواسطة التنكات واحـيـانـاً على الدواب فـهل يعقل ان يحدث هذا ومعالجته سـهلة للغـاية ان توفـرت العدالة في توزيع الخـدمـات!! ونحن الذين نفـتـخـر بوجـود افضل بنية تحتية في المنطقة؟؟

ان لـدى وزارة المـيـاه وشركـة الـكـهـربـاء وسلطة الكهـرباء المعلومـات الدقـيـقة عن هذه المواقع المحـرومـة من هذه الخدمات وتحديداً في مـنـطـقـة شمال عمان، ابـو عليـا الشرقي شرق الحـزام الدائري (اي المغيرات، خـالد، العايد، البـيـضـا، والمناخر، الماضونه، ورميدان) ونحـن على ثقـة بان دولتكم سـتـسـألون السـادة الوزراء المخـتـصين وستكون الاجابة بانها موضوعة على

موازنة عام ١٩٩٤ ولكننا نؤكد لدولتكم مقدماً بانها موضوعة منذ عام ١٩٨٧ ولكن تلك المخصصات تحول وبقدرة قادر إلى اماكن اخرى!!.

وهذه الخدمات هي من الضروريات الحياتية اليومية والتي نأمل اعطاءها ما تستحقه من عناية ورعاية.

انني ادرك ان هناك خدمات اخرى لها علاقة بامانة عمان تشترك فيها مع بقية الوزارات والدوائر ولكني لن آتي على ذكرها كوني اقوم بالتنسيق حولها مع معالي امين عمان الذي وعدنا باعطاء هذه المواضيع ما تستحقه من عناية سواء في مجال الطرق والحدائق والمتنزهات والاسواق التجارية وغيرها ونحن على ثقة من ان معاليه سيفي بوعوده لمعرفتنا بصدق توجهاته.

٦ ـ ان توزيع الخدمات الهاتفية وفتح الشعب البريدية والمحاكم الشرعية والنظامية حيث التجمعات السكانية الكثيفة في اسكان ماركا ومنطقة بسمان وطارق / ابو عليا بعدالة هي من المطالب الملحة للسكان، ونامل اعطائها ما تستحقه من عناية.

٧ ـ ان الاراضي التي ضمت إلى امانة عمان الكبرى عام ١٩٨٧ وكانت خارج التنظيم اصبحت تعود إلى امانة عمان الكبرى مما يستوجب عليها دفع ضريبة المسقفات واذا ما علمنا ان معظم هذه الاراضي زراعية فقد ترتب عليها ضرائب متراكمة منذ ذلك التاريخ وحيث ان المواطنين الملاكين لم يستطيعوا دفع هذه الضرائب الباهظة فقد اصبحوا بين امرين احلاهما مر فاما الاستدانة لدفع هذه الضرائب او بيع املاكهم وهذا أسهل عليهم، ولقد شكلت اللجان المشتركة ما بين امانة عمان ووزارة المالية ولكن دون جدوى، فنرجو ان تجد الحكومة حلاً عاجلاً لهذه المشكلة الملحة.

هـ ـ لقد أشار الزملاء تفصيلاً للبيان الوزراء في معظم بنوده بما يخص دعم الزراعة والتصنيع الزراعي والبطالة وضرورة معالجتها والتعليم الجامعي وغيره ولا أود ان ازيد على ذلك لمجرد تسجيل المواقف، فما قالوا وسجلوه فيه الكفاية.

ولكني أود ان أشير بشكل خاص بالسياسة الخاصة بقواتنا المسلحة الاردنية الباسلة والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني هذه القوات التي مهما قدمنا لها فلن نعطيها حقها وهي الساهرة على امننا واستقرارنا والتي نفتخر بالمستوى الذي وصلته علماً وتدريباً وتنظيماً وتسليحاً، وفي هذا المقام فاني اطالب الحكومة بدعمها بكل الامكانيات الممكنة لتكون بمستوى العصر.

دولة الرئيس، زملائي النواب: هذه طروحاتي وهذه مطالب الدائرة الانتخابية التي اعتز بتمثيلها في هذا المجلس الكريم، والتي آمل من حكومة الدكتور عبدالسلام المجالي بما عرف عنه من جدية في العمل وجرأة في اتخاذ القرار ان تعطى ما تستحقه من اهتمام وان ثقتي بالحكومة تتوقف على مدى تلبية هذه

الطروحات وهذه المطالب.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»

صدق الله العظيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد حماد ابو جاموس، المتكلم الاخير في هذه الجلسة الدكتور عبدالله العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، القائل في محكم كتابه: «كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله».

والصلاة والسلام على رسوله الامين القائل «احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك اذ سألت فاسأل الله، واذا استعنت فاستعن بالله، واعلم ان الامة لو اجتمعت على ان ينفعوك بشيء لن ينفعوك الا بشيء قد كتبه الله لك ولو اجتمعت على ان يضروك بشيء لن يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الاقلام وجفت الصحف».

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: ارجو ان اؤكد في بداية كلمتي انه ليس بيني وبين دولة رئيس الوزراء على المستوى الشخصي الا علاقات المودة والاحترام كما تربطني بعدد من السادة الوزراء علاقات الصداقة والزمالة اما العدد الاخر من اعضاء الحكومة الذين لم يكن لي شرف المعرفة بأشخاصهم فان الواجب الشرعي والانساني يقضيان باحترام كرامة الاشخاص. ولذا فان الاطار الشخصي مستبعد من مقال هذا المقام، ناهيك عن ان المودة والصداقة تقتضيان الصدق والصراحة اللهم إني اعوذ بك من اضل او أُضل او أذل او أذل، او اظلمَ أو أُظلم او أجهل او يُجهل علي.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: ان ازمة امتنا ازمة إرادة وان الغشائية التي عمت صفها مبعثها الوهن وصور العزيمة وعقدة الخوف التي كرست في نفوسنا وظهرت في سلوكنا، ومن صودرت ارادته ضلت ادارته ومن لايملك قراره لا يملك مساره وان ادارة الازمات ونحن امة ازمات ـ لايصلح لها من كان مأزوم الارادة وان الخائف لا مكان له في صف رجال الدولة وان من تضعه ارادة الحكومة لا ارادة الشعب لايملك محاسبة ولي نعمته من هنا جاءت رسالة الاسلام العظيمة حرباً على العبودية جاءت لاطلاق حرية العباد وتحرير ارادة الخلق جاءت لتحرير العقل من كل اضاليل الجهل والجاهلية في كل زمان ومكان، وجاءت لتحرير النفس من قيود الشهوات واذلال الكرامة التي رفعها الله عز وجل ولقد كرمنا بني آدم» جاءت لتطلق يد الانسان المكرم نظيفة طاهرة في البناء والاعمار وارساء الحضارة لا لتفسد في الارض وتهلك الحرث والنسل والله لايحب الفساد.:

جاءت لتحرير اللسان وتطهيره من الكذب والزور والبهتان والنفاق الرخيص الذي يمسخ

شخصية صاحبه في الدنيا ويحطها في الدرك الاسفل من النار في عالم الاخرة.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: انني وفي معرض مناقشتي لبيان الحكومة لن اذهب إلى ما ذهب له معظم النواب المحترمين في السير مع نظرات البيان التفصيلية ذلك ان لي وقفة مبدئية مع الحكومة تنطلق من الثوابت الاسلامية والمنظرة القومية والمصلحة الوطنية.

انني سأقف مع بيان الحكومة المكلفة عند مهمتين اساستين كلفت هذه الحكومة بهما عند تشكيلها وهما :

١ ـ اجراء انتخابية نيابية حرة ونزيهة وبالتزام وضمانة شخصية من جلالة الملك.

٢ ـ مواصلة ما بدأ به رئيسها مما اطلق عليه مسيرة المفاوضات السلمية.

اما بقية فقرات البيان التي عرضت لرزمة السياسات الداخلية في شتى مجالاتها فهي مسائل فنية لا أرى الخوض فيها مجدياً ما دامت المهام الاساسية للحكومة لنا منها موقف يتضح من خلال استعراض طبيعة اداء هذه الحكومة لتلك المهام ناهيك عن أن رزمة السياسات الداخلية التي وردت في خطاب العرش قد جاءت لمسات عمومية لم نأخذ مضامينها التفصيلية ولا ابعادها الفنية كي تكون عملية مناقشتها وتقييمها ذات جدوى عملية، من هنا كان مطلبنا بان تترجم الحكومة توجهات خطاب العرش الى بيان تفصيلي لمجمل سياساتها المستقبلية سواء ما كان منها على الصعيد الداخلي ام على الصعيد الخارجي.

وأعود إلى المهمتين الاساستين للحكومة واولاهما اجراء الانتخابات النيابية ورد في البيان وبين يدي الحديث عن الانتخابات النيابية اجد نفسي ملزماً ان اقف تحية احترام واجلال للانتخابات عام ١٩٨٩ التي كانت انتخابات حرة ونزيهه بحق وحقيقة وإلى سيادة رئيس وزرائها والحكومة ان ذاك لانها افرزت مجلس نيابي شامخاً قادراً على وضع هامات الاردن والامة باسرها ولايضيره ما نسمع اليوم وغداً من اصوات خافتة لاتستطيع ولا تقوى ان ترقى إلى نواب ذلك المجلس ورد في بيان الحكومة «وقد هيأت حكومتي بقدرة وكفاءة عاليتين كل اسباب النجاح للانتخابات النيابية في جو ديمقراطي تسوده الحرية والعدالة والمشاركة لكل ابناء الوطن من شتى الاصول والمنابت فكانت حرية كل مواطن مطلقة بالترشيح والانتخاب» انتهى الاقتباس.

نعم لقد هيأت الحكومة بقدرة وكفاءة عاليتين كل اسباب النجاح ولكن النجاح لماذا؟ انه النجاح في الحيلولة دون وصول اغلبية معارضة لمسيرة الاستسلام للمشروع الصهيوني الامريكي القادم الذي يزحف للهيمنة على المنطقة بأسرها.

وورد في بيان الحكومة «وقد جاء تعديل قانون الانتخاب الذي اعطى لكل ناخب صوتاً واحداً بعد حوار شامل بين رجال السياسة والفكر والثقافة والصحافة ومختلف الوان الطيف الحزبي والسياسي من ابناء هذا

الوطن العزيز» انتهى الاقتباس.

ونقول للحكومة الملكفة اعلى الله تجترؤون ام بشعبنا تستخفون، ام بنوابه تستهزؤون فمتى اقيم هذا الحوار وعلى اي صعيد وعبر اي منبر ام انكم قررتم الغاء الدستور الذي حدد آلية تعديل التشريع عبر قنواته المعروفة، ولم قفزتم فوق الشرعية الحقيقية والالية الواضحة للتعديل فلِم لم تقوموا بدعوة المجلس النيابي الحادي عشر وكان في الوقت متسع وتتقدموا بالتعديل الخطير الذي ضرب الوحدة الوطنية واتى على النسيج الاجتماعي للدولة وكرس الطائفية والاقليمية والعرقية والمذهبية والعصبية الجاهلية، ودمر العائلة لا اقول العشيرة، وزرع البغضاء والعداوة والحقد في صفوف شرائح المجتمع وعائلاته. ويبدو ان مستحقات المرحلة التي جاءت بهذا التعديل الذي صرح ادوارد جيرجيان في حزيران ١٩٩٢ بتأييده له، اقول ان مستحقات المرحلة تتطلب ان يكون زحف المشروع الصهيوني على مجتمع مفكك متشاحن متاغضن منشطر حتى تكون عملية التغلغل والانتشار الصهيوني سهلة في مثل هذا الوسط. ولكن املنا بالله اولاً ثم باصالة شعبنا وتمسكه بعقيدته.

ثانياً : نتجاوز كل ما تركه هذا القانون على اللحمة الاجتماعية والجبهة الوطنية ليكون جسم شعبنا كياناً صلباً متماسكاً منيعاً ومحصناً ضد خطر السرطان الصهيوني القادم.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمون: ورد في بيان الحكومة «كما اثبتت العملية الانتخابية حياد حكومتي وحرصها الاكيد على توفير اجواء الحرية والمساواة والمشاركة للجميع حتى تكون الانتخابات نزيهة كما اردناها وقد كانت كذلك والحمد لله، فقد شهد لها القريب والبعيد بانها الاكثر نقاءً ويسراً وشمولية ونزاهة وعدلاً والاصدق تعبيراً، عن وحدتنا الوطنية» انتهى الاقتباس.

ان شر البلية ما يضحك

لقد كان الحياد من الحكومة براء وهي تهمة اشهد ببراءة الحكومة منها، اذ دخلت الحكومة باجهزتها الرسمية وببعض وزرائها وبعض كبار موظفيها وعلى الصعيد العملي والعلني حزباً منافساً لنا ولمن يلتقون معنا على ثوابت مبدئية فيما يخص تصفية الصراع مع اليهود، وقد كان في مقدمة هذه الاجهزة وعلى رأسها المخابرات العامة التي مارست من أساليب الضغط والترهيب والتهديد والوعيد والترغيب ما أخرج العملية الانتخابية في الكثير من دوائر المملكة عن ارادة الشعب الحقيقية حيث تم تزوير ارادة الناخبين بالتهديد والاكراه وحشد اصوات الكثيرين من موظفي الدولة وعناصر المخابرات والمخبرين والعسكريين والمكررين و الاموات وقد بعث في هذه الانتخابات من المقابر ناخبون قبل يوم الحشر الموعود.

اية حرية واية نزاهة تتحدث عنها الحكومة التي امطرتنا بوابل من شأبيب عدلها وانصافها ومساواتها تمثل بعشرات الالوف من المناشير

التي غصت الحلوق النظيفة من ابناء شعبنا بعباراتها الهابطة واضاليلها المفترية، وافكها الفاضح الواضح والتي كانت توزع من قبل موظفي الاجهزة الرسمية ومنتسبي المخابرات العامة، وتحملها إلى الاحياء والمناطق سيارات المخابرات العامة.

ولم يفت الحكومة واجهزتها البراعة في تزوير ارادة المواطن من خلال انتحال عناوين وهمية تذيل تلك المناشير وانتحال شخصية حزب جبهة العمل الاسلامي في اخر منشور وزع يوم الاحد ١٩٩٣/١١/٧ والذي سبق يوم الاقتراع مباشرة، تناشد فيه باسم جبهة العمل الاسلامي الناخبين والناخبات في محافظة الطفيلة بتوجيه اصواتهم نحو مرشح اخر بديل للدكتور عبدالله العكايلة الذي استطاعت الفئة الضالة، شهدوا على انفسهم انهم ضالون من تشويه سمعته وابعاده عن ساحة الشرف والرجولة وانا اقتبس هنا من المنشور «وذلك حرصا على بقاء الصوت الاسلامي في مجلس النواب عالياً ولا حول ولا قوة إلا بالله انتهى الاقتباس من المنشور».

لقد سلم ابليس لمن صاغوا هذاالمنشور بدرجة الاستاذية واكتفى معهم بموقع التلمذة والتبعية اية حرية واية ديمقراطية تلك التي تتحدث عنها الحكومة حين يقوم مدير مخابرات الطفيلة باستدعاء الناس الى مكتبه والتقاطهم من على الطرقات واصطحابهم في سيارته والطلب منهم ان يصوتوا لاشخاص معينين ويهددهم بمزيد من النقل التعسفي والفصل الوظيفي ولا يتورع ان يعلن امام المواطنين الذين تم استدعاؤهم بان زيداً سوف ينجح خاوة وان عمراً لن يتمكن من النجاح مما حدا بزيد ذاك، ان يعلن انه سينجح ولو لم يكن معه إلا صوت زوجته وان عمراً ذلك لن ينجح لو صوت له الشجر والحجر.

اية عدالة واية حرية وحياد تتكلم الحكومة عنه حين باشرت اجهزتها وفي مقدمتها وزارة التربية والتعليم عمليات ابعاد جماعي ونقل تعسفي لعشرات الموظفين لم تحترم فيه دستوراً ولم ترع فيه حقاً مقدساً مصوناً، بسبب انتساب بعضهم ومؤازرة البعض الاخر لحزب جبهة العمل الاسلامي ومرشحيه وقد شارك وزير التربية والتعليم في عمله هذا كل من وزير التنمية والاشغال والمياه والثقافة وبطبيعة الحال معالي وزير الداخلية الذي كان القاسم المشترك والموجه لقرارات الابعاد حسبما ورد على السنة بعض الوزراء الذين تم الاتصال بهم بشان تلك القرارات التعسفية.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام، لقد توقعت التدخل السافر للحكومة في الانتخابات وتوقعت قيام الاجهزة الرسمية بتحريف ارادة المواطن وتغييرها لصالح بعض المرحشين واقصائها وتشتيتها عني في محاولة للحيلولة دون تحقيق فرصة النجاح.

لذا فقد وجهت للناخبين في محافظة الطفيلة عبارة جاء فيها «ان تحريف ارادة المواطن وتغييرها لاتقل ولا تختلف عن تزوير هذه الارادة في صناديق الاقتراع، وان من تضعهم هذه الارادة المزورة لايمثلون الشعب ولايملكون النيابة عنه حتى وان جلسوا تحت قبة البرلمان» ان المزورين لايملكون اهلية النقد ولا التقييم للاصلاء الصادقين، وان من اشترى في مرحلة الترشيح فاقد لاهلية النقد والتقييم في مرحلة النيابة خصوصاً للنواب الحقيقيين لقد بلغ تدخل الحكومة حداً لم يكن تصور حدوثه متوقعاً حيث بلغ الامر إلى مساومة المستفيدين من صندوق المعونة الوطنية على معونتهم الشهرية مقابل الادلاء باصواتهم العلنية لصالح من يراد انجاحه.

لقد كانت معركتنا مع الحكومة، ايها السادة من حي الى حي ومن شارع إلى شارع حتى بلغت مضارب النفر القليل من البدو القاطنين في المنطقة الذين وصلت لهم الاجهزة وهددتهم بضرورة التوجه إلى مرشحين باعيانهم او الغياب عن مرشحين اذا كان المقصود عبدالله العكايلة واستمرت عملية ملاحقة الاجهزة لنا ومحاربة فرص النجاح لنا حتى يوم الاقتراع لتنطلق عناصر مكلفة تعلن انسحابي من المعركة الانتخابية فيما جندت مجموعة اخرى للانطلاق الى الصناديق من بعد ظهر ذلك اليوم يوم الاقتراع لتعلن اصابتي بعيار ناري في تلك الساعة كانت طائرة هيلوكبتر التي كانت تحوم في المنطقة وقد راود اولئك الذين انطلقوا ان الطائرة قد حضرت لنقلي إلى المدينة الطبية وقد كنت في حالة النزع الاخيرة على حد تعبير تلك الفئة المكلفة وتطلب عدم اضاعة الاصوات الموجهة إلى هدراً وتوجيهها للآخرين.

كان هذا اخر مظاهر الحرية والنزاهة والحياد للحكومة ولكن الله اكبر من كل ما كانوا يمكرون.

ومن هنا فانني اتوجه بتحية اجلال الى الطفيلة الابية الى الرجال الرجال والى النساء الحرائر الذين لم تثنهم التهديدات ولم تضعفهم الوعود لا الترهيب ولا الترغيب وكان عند مستوى تحد خطير شرس تغلبت باذن الله ومشيئته وارادته، ارادتهم على ارادة الحكومة ابعد كل هذه تجرؤ الحكومة على التلفظ بالفاظ النزاهة والحرية والديمقراطية!

انني أعلن أمام مجلسكم الكريم ان الانتخابات في مجملها فيما خلا بعض الدوائر التي قد لايتجاوز عددها اصابع اليد الواحدة ان الانتخابات لم تكن حرة ولا نزيهة بل كانت مطاردة مقيدة لحرية الناخب ومزورة لارادته وان الحكومة قد خرقت التزام جلالة الملك وضماناته الشخصية لهذه الانتخابات وارهبت المواطنين واعتدت على حرياتهم وعلى حقوقهم الدستورية.

وقد قمت بارسال برقية إلى صاحب جلالة الملك بهذا الخصوص مع بداية عملية ابعاد الموظفين الذين لا زال بعضهم مبعداً لهذه اللحظة وان هؤلاء الموظفين يطلب منهم تعسفاً وظلماً ان يتقدموا بالتماس الى وزير التربية باعادتهم كي يوقع الوزير نموذجاً معداً خصيصاً لهذه الغاية يجيب فيه الوزير بالموافقة على الاعادة مذيلاً موافقته بعبارة يطلب فيها من مدرائهم ابلاغهم ضرورة التزام اخلاقيات

الوظيفة العامة، في الوقت الذي لم يعتبر فيه معاليه خطابه في مقر المرشح طلال العمري، خرقاً لقاعدة الحياد والنزاهة وامانة المسؤولية، وعلى هذا الاساس كوفىء معاليه بالاستمرار في هذه الحكومة للجدارة التي اثبتها في تشتيت موظفي وزارته وتعطيل سير الدراسة في عشرات الصفوف بما في ذلك طلبة التوجيهي قرابة شهرين من العام الدراسي كما كوفىء معالي وزير الداخلية ايضاً على جدارته وكفائته العالية في ادارة الانتخابات وتهيئة كل اسباب النجاح التي فصلت فيها سابقاً.

انني اطالب وزير التربية والتعليم كما اطالب وزير التنمية والوزراء الذين لازال بعض الموظفين التابعين لوزارتهم مبعدين باعادتهم فوراً جميعاً إلى مواقع عملهم فلم يعد بالامكان احتمال الاستهتار الى هذا الحد بكرامة المواطنين والاعتداء على حقوقهم الدستورية بالرغم من تصريح دولة رئيس الوزراء باعادتهم جميعاً بعد انتهاء الانتخابات مباشرة.

هذه هي المهمة الاولى التي كلفت الحكومة فيها وهذا هو الاداء الذي في ضوئه اتساءل عن اية ثقة ترجوها الحكومة طبقاً لما صنعت يداها فيه.

اما عن المهمة الثانية للحكومة وهي الاستمرار في المسيرة التفاوضية او كما سماها البعض الاشتباك التفاوضي او تارة الجهاد السلمي فأقول ان المرحلة التي تعبرها امتنا ويمر بها شعبنا تستدعي مواجهة الخطر الصهيوني برص الصفوف وتحصين الامة وتعبئتها وعدم التفريط بالحقوق، والحيلولة دون تحقيق اهداف العدو السياسية والاقتصادية والثقافية وتبصير امتنا وشعبنا بالرؤية المستنيرة والسياسة الراشدة التي نحفظ لهذه الامة ثوابتها ونحافظ على قيمها ونجسد هويتها وتصون عقيدتها ونرعى مصالحها وتؤمن مستقبل اجيالها. لا ان نقاد الامة في مناخ من اليأس والهزيمة والتمزق والتجزئة والاستضعاف الى قبول الامر الواقع القائم على تكريس الهيمنة الصهيونية الامريكية على القرار السياسي والاقتصادي في الوطن العربي والاسلامي.

اننا ان كنا عاجزين عن التقدم نحو احراز النصر فلا يجوز ان ننزلق نحو صناعة الهزيمة وفرض اليأس والاستسلام على مستقبل الامة واجيالها.

ان حكومات العدو الصهيوني وقياداته كانت دائماً تضرب المثل الاعلى في الثبات على المواقف المتصلبة والتشبث في مصالح اليهود ولولا مواقف قياداته تلك وتثبيتها للشعب اليهودي على ارض فلسطين المغتصبة، لفر اليهود من فلسطين مع بدايات الثورات الفلسطينية والحركات الجهادية الاولى، بينما نسمع من حكوماتنا عبارات اليأس والتخويف والتشبث بمسيرة الاستسلام للارادة الصهيونية الامريكية.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: ان سفينة الامة سوف تغرق بفيضان المد

الصهيوني الامريكي القادم إلى المنطقة وان اولى موجات هذا الفيضان الغامر لامتنا عامة ولاردننا الحبيب خاصة هو ما سمي بمشروع غزة اريحا وما أقدمت عليه الحكومة من توقيع ماسمي بجدول الاعمال مع العدو الغاصب الامر الذي نرفضه ونحذر من مخاطره على الاردن كوجبة اولى للابتلاع ونتيجة حتمية لطبيعة الاتفاق.

وفي وسط هذا الخضم، وامام هذا الضياع والوهن يبدو الحديث عن العلاقات العربية العربية والاسلامية في بيان الحكومة كما بدا في بيانات الحكومات السابقة في دائرة الاماني والعبارات الانشائية التي لاتشير إلى اي امل حقيقي يضعها في دائرة الاجراء والممارسة التي تجعل من هذه العلاقات نسيجاً واقعياً في بناء الصف العربي والاسلامي إذ ان الانظمة لم تعد تملك لا الرغبة ولا القدرة على تحقيق هذا الامل لا بل اصبحت تتسابق إلى قبول المشروع الصهيوني الامريكي القائم على النظام العالمي الجديد الذي جاء يبشر بنظام شرق اوسطي يمعن في تقطيع اوصال الوطن العربي والاسلامي، وبعثرة اشلائه واعادة تشكيل جغرافية سياسية جديدة على هذا الاساس.

ان السبيل إلى الاخلاص معروف لدى حكومات العالم العربي والاسلامي وهو في اعادة بناء الصف والسير الجاد للوحدة وتحكيم شرع الله في حياة الامة لدحر الخطر الصهيوني القادم وتحرير ما اغتصبه من ارض الامة، غير ان حكومتنا كسائر الحكومات العربية عاجزة عن التوجه نحو هذا السبيل.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: من خلال ما تقدم وفي ضوء موقف الحكومة وادائها من المهمتين الاساسيتين اللتين كلف بهما فانني اجد نفسي من منطلق اسلامي ونظرة قومية ومصلحة وطنية اخاطب هذا المجلس فأقول: إن ما عملته الحكومة في المهمة الاولى وحدها كفيل باسقاطها حتى لو كانت قد حازت على ثقة المجلس النيابي الحادي عشر فكيف بما ستجره على الشعب في مهمتها التالية انني ادعو كل من يملك حرية الارادة ويمثل الشعب حقاً وحقيقة ان يعفي هذه الحكومة من مهمتها ويجنب الشعب مزيداً من العنت والارهاق في ظلها إذ لم تلتفت الحكومة إلى ضنك العيش لذوي الدخول المحدودة من موظفي الدولة بجهازيها المدني والعسكري واكتفت بزيادة مرتبات اعضائها الامر الذي لا نقره ولن نقر ترجمته المالية في الموازنة ما لم يقترن بزيادة موازية ومعقولة لموظفي الدولة مدنيين وعسكريين لما نعلمه من معاناتهم وما يرفضه واجب الامانة وشرف المسؤولية تجاههم.

والله اسأل ان يلهمنا السداد في القول والرشاد في العمل انه نعم المولى ونعم المجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس: وعليكم السلام شكراً للدكتور عبدالله العكايلة، بقي خمسة عشرة متحدثاً لذلك سنستأنف جلستنا غداً